الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة أمحمـــــد بوقــرة بومـــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضـــوع:

دور السياسة الانفاقية في رفع من معدل النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2021

من إعداد الطالبين:

جرود أحمد

خلخال ياسين

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوشنب موسى

دفعة جوان 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـــــامعة أمحمـــــد بوقــرة بومـــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

تخصص: مالية و تجارة دولية

الموضـــوع:

دور السياسة الانفاقية في الرفع من معدل النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2001-2021

من إعداد الطالبين:

جرود أحمد

خلخال ياسين

تحت إشراف الأستاذ:

د. بوشنب موسى

دفعة جوان 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

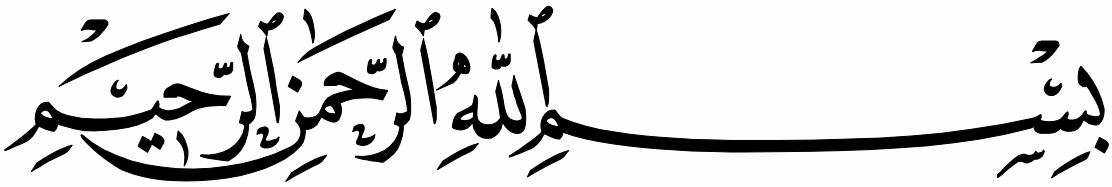

﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي {25} وَ يَسِّر لِي أَمْرِي{26} وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي{27} يَفْقَهُوا قَوْلِي{28}﴾

الإهداء

إليك يا أغلى كنز في الوجود، إليك يا صاحبة القلب الحنون، يا منبع الحبّ والعطف و الحنان، يا من تعبت و عانيت لأجلي، و سهرت لمرضي، لن أ نسى فضلك أبداً، ساعدتني و لم تبخلي بكل ما لديك، مهما قلت و كتبت فلن أوفيك حقك

ليحفظك الله أمي الغاليـة.

إليك يا أغلى إنسان في الكون، إليك يا من داعبتني و أنا صبي، اليك يا من سهرت الليالي لأجلي

إلى مكمن السرّ والود والمتّكئ

ليحفظك الله أبي الغالي

إلى زوجتي و رفيقة دربي التي ساندتني طيلة دراستي.

إلى نور حياتي ومصدر سعادتي ابناي الحنونان محمد أنس وإياد عبد الرؤوف

أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي وأخواتي الكرام الذين كانوا سندا لي ،

و إلى كل من مدّ يد العون لي، و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة مشرقة ....

إليكم جميعاً أهدي ثمرة عملي عرفاناً بجميلكم و تقديراً لفضلكم .

ياسين

الإهداء

إليك يا أغلى كنز في الوجود، إليك يا صاحبة القلب الحنون، منبع الحبّ والعطف و الحنان، يا من تعبت و عانيت لأجلي، و سهرت لمرضي، لن أ نسى فضلك أبداً، ساعدتني و لم تبخلي بكل ما لديك، مهما قلت و كتبت فلن أوفيك حقك

ليحفظك الله أمي الغاليـة.

إليك يا أغلى إنسان في الكون، إليك يا من داعبتني و أنا صبي، الى من سهر الليالي لأجلي

إلى مكمن السرّ والود والمتّكئ

ليحفظك الله أبي الغالي

إلى زوجتي

و رفيقة دربي التي ساندتني طيلة دراستي .

الى ابنتي الحنونة مريم فرح اطال الله في عمرها

الى الكتكوت ابني محمد نور حياتي اطال الله في عمره

الى إخوتي وأخواتي الكرام الذين كانو سندا لي ،

و إلى كل من مدّ يد العون لي، و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة مشرقة ....

إليكم جميعاً أهدي ثمرة عملي عرفاناً بجميلكم و تقديراً لفضلكم .

أحمد

الشكر

عملاً بقول الرسول صلى اللّه عليه وسلم: " ومن صنع إليكم معروفا فكافِئوه، فإن لم تجدوا ما تكافِئونه به ادعوا له حتى تروا أنكم كافأتُموه".

نحمد المولى ونشكره جل شأنه على العزيمة والصبر اللذان منحنا إياهما طيلة هذا المشوار وأنعم علينا بنعمة العلم وهدانا إلى طريق النور.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان، وفائق التقدير والاحترام

إلى الأستاذ المشرف " بوشنب موسى " الذي كان سندا لنا، ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات وعلى بذله مجهودات كبيرة لإتمام هذا العمل، كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أستاذ كانت له بصمة لوصولنا إلى مانحن عليه.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب

أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

ونرجو من المولى عزوجل أن يجعله من صالح الأعمال

ياسين، أحمد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	أ–د
الفصـل الأوّل: الإطار النظري للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي	**1**
المبـحث الأوّل: ماهية السياسة الاتفاقية	**3**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الانفاقية وأهدافها	**3**
المطلب الثاني: أدوات و محددات صياغة السياسة الانفاقية	**5**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الانفاقية	**8**
المبـحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	**16**
المطلب الأول : مفهوم النمو الاقتصادي و قياسه	**16**
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	**18**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	**19**
المبـحث الثالث: أثر السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي	**26**
المطلب الأول: أثر السياسة الانفاقية على الاستثمار	**26**
المطلب الثاني: أثر السياسة الانفاقية على الناتج المحلي الإجمالي	**27**
المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة الانفاقية في التأثير على النمو الاقتصادي	**35**
الفصـل الثّاني: مدى مساهمة السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001 – 2021	**44**
المبـحث الأوّل: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2001–2021	**46**
المطلب الأول: تحليل نفقات التسيير للفترة 2001–2021	**46**
المطلب الثاني: تحليل نفقات التجهيز للفترة 2001–2021	**50**

المطلب الثالث: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة للفترة 2001-2021	**56**
المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2021	**73**
المطلب الأول : تطور الناتج المحلي الخام للفترة 2001-2021	**73**
المطلب الثاني: تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الخام	**77**
المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001-2021	**96**
المبحث الثالث: دور السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر	**100**
المطلب الأول: دور السياسة الانفاقية في الرفع من معدل الناتج المحلي الخام	**100**
المطلب الثاني: دور السياسة الانفاقية في الرفع من معدل التشغيل	**103**
المطلب الثالث: دور السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي	**107**
خاتمة عامة	**117**
قائمة المصادر والمراجع	**119**

قائمة الجداول و الأشكال

الـرقم	قائـــمة الـــــجداول	رقم الصفحات
01	تطور النفقات العامة- نفقات التسيير - في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.	48
02	تطور النفقات العامة- نفقات التجهيز - في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	52
03	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2021	55
04	التوزيع السنوي للمبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي .	57
05	توزيع المبالغ على مختلف القطاعات	59
06	التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي	61
07	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	64
08	التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014	67
09	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2001-2009	74
10	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة: 2010-2021	76
11	تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	79
12	تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2018	80
13	تطور معدل نمو قطاع المحروقات و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019-2021	82
14	تطور معدل نمو قطاع الخدمات و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	83
15	تطور معدل نمو قطاع الخدمات و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	85
16	تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام و معدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	87
17	تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام و معدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2015-2021	88
18	تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام و معدل النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2014	90

19	تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام و معدل النمو القطاعي خلال الفترة 2015-2021 .	92
20	تطور نسبة مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج الداخلي و معدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	94
21	تطور نسبة مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام و معدل النمو القطاعي خلال الفترة 2015-2021	95
22	تطور معدلات النمو الاقتصادي 2001-2004	96
23	تطور معدلات النمو الاقتصادي 2005-2009	97
24	تطور معدلات النمو الاقتصادي 2010-2014	98
25	تطور معدلات النمو الاقتصادي 2015-2019	99
26	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و 2021	99
27	تطور النفقات العامة و الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2009	101
28	تطور النفقات العامة و الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2021	103
29	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 و 2004	104
30	تطور حجم العمالة و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005 و 2009 .	105
31	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 2010 – 2014 .	106
32	تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2004.	107
33	تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2001-2004	108
34	تطور معدلات النمو خلال الفترة 2005-2009 .	109
35	لمعرفة إبر أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي	110
36	تطور معدلات النمو خلال الفترة 2015-2019.	112
37	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و 2021.	114

الـرقم	قائـــمة الأشكال	رقم الصفحات
01	منحنى يبين الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام	30
02	الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي	30
03	أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي	33
04	التوازن الكينزي	34
05	أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج	35
06	تأثير السياسة الانفاقية التوسعية على النمو الاقتصادي .	40
07	تأثير السياسة الانفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في إطار منحنىIS-LM	41
08	تطور منحنى النفقات العامة خلال الفترة 2001-2021 .	56
09	توزيع المبالغ المالية حسب سنوات 2001-2004 .	58
10	توزيع المبالغ حسب القطاعات خلال سنوات 2001-2004	59
11	التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2009	61
12	التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج ببرنامج دعم النمو 2009-2010	65
13	التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج توطيد النمو 2010-2014	68
14	تطور الناتج المحلي الخام للجزائر 2001-2009	75
15	تطور الناتج المحلي الخام للجزائر 2010-2021	77
16	تطور معدلات النمو خلال 2001-2004	108
17	تطور معدلات النمو 2005-2009	110
18	أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي	111
19	معدلات النمو خارج قطاع المحروقات	112
20	تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال 2001-2021 .	114

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يعد تحقيق النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه مختلف الدول في العالم مهما كان مستوى تقدمها وأيا كان نظامها الاقتصادي السائد، كونه يعد مؤشرا مهما لقياس درجة تقدم البلد وعاملا هاما للقيام بعمليات التنمية المنشودة، وتسعى مختلف الدول إلى تحديد واختيار السياسة الاقتصادية المناسبة التي تساعدها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي معقولة، مستقرة، متزايدة ومستمرة عن طريق اختيار الوسائل والأدوات الأنسب التي تساعد على تحقيق ذلك، وتعد السياسة الانفاقية أحد أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في إطار السياسة المالية والتي يتم تطبيقها بغية التأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي، ويعتبر تحسين معدل النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية، ولقد تطرق الفكر الاقتصادي إلى دور الدولة في تعزيز عملية النمو الاقتصادي حيث أن تعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها العالم على رأسها أزمة الكساد العالمي 1929 كانت بمثابة المنعرج الذي أدى إلى إعادة النظر في حجم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خصوصا بعد عجز آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي تلقائيا، ويعتبر التحليل الكنزي من أهم الإسهامات التي أقرت بتدخل الدولة في الاقتصاد ومنحها مساحة واسعة تمكنها من المشاركة في الحياة الاقتصادية باستخدامها للسياسة الانفاقية والتي تسعى من خلالها إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الأسمى لأي سياسة اقتصادية، ومن هذا المنطلق بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدأ الطلب يخلق العرض، وباعتبار أن الإنفاق العام يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى رفع الطاقات الإنتاجية مما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة أكبر.

وتطمح الجزائر إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث يتوفر الاقتصاد الجزائري على موارد مالية وبشرية هامة ومعتبرة، ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط مع مطلع الألفية الثالثة، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في إتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في تطبيق برامج تنموية متتالية لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر خاصة من حيث المبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلات النمو وتحسين مستوى معيشة السكان والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي ومحاولة القضاء على التضخم والوصول إلى مستويات التشغيل الكامل، وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه

البرامج بغية التغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وتطوير البنى التحتية الموجودة وعليه من خلال ما تقدم تتبلور لدينا ملامح الإشكالية العامة التالية:

الإشكالية العامة: ما مدى مساهمة السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2021؟

- ويمكن تجزئة الإشكالية العامة إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهي آلية تأثير السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي؟
- كيف تطورت السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة 2001-2021؟
- ماهي محددات تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة2001-2021؟
- هل ساهمت السياسة الإنفاقية في التأثير على الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2021؟

وللإجابة على الإشكالية العامة وكذا الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- تؤثر السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي عن طريق الإنفاق الاستثماري.
- عرفت كل من نفقات التسيير والتجهيز تطورات ملحوظة خلال فترة الدراسة.
- من أهم محددات تطور النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تطور نمو مختلف القطاعات وخاصة قطاع المحروقات.
- هناك تأثيرا نسبيا للسياسة الانفاقية على الناتج الداخلي الخام.

أسباب اختيار البحث: من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع نذكر ما يلي:

- الأهمية البالغة للسياسة الانفاقية في اقتصاديات الدول.
- يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي، ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها.
- إتباع الجزائر سياسة انفاقية توسعية تركز على زيادة الإنفاق العام للرفع من معدلات نمو وامتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أهمية البحث: يمكن حصر أهمية الموضوع فيما يلي:

- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات، فهو مصدر زيادة الدخل، الاستهلاك، الاستثمار والعمالة.

- يعتبر النمو من أهم أهداف السياسة المالية، بينما السياسة الانفاقية أداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك.
- البحث عن أهم مصادر الإيرادات وكيفية تنميتها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- محاولة التعريف السياسة الانفاقية وأهم العوامل المؤثرة فيها.
- تبيين مفهوم ومقاييس النمو الاقتصادي.
- التعرف على مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2001 حتى سنة 2019.
- تحليل الوضعية الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ضل تطبيق هذه البرامج التنموية.

حدود الدراسة:

- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2001 إلى2021.
- **الإطار المكاني:** دراسة حالة اقتصاد الجزائر.

أدوات و منهج الدراسة:

- **المنهج الوصفي:** تم التركيز على الجانب النظري للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي مع تأثير السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي.

- **المنهج التحليلي الإحصائي:** تم التركيز على دراسة حالة الجزائر للفترة الممتدة ما بين سنة 2001 و2021، مع تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية كالبنك المركزي، الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية.

الدراسات السابقة: من بين الدراسات التي لها علاقة بالموضوع نذكر ما يلي:

- درواسي مسعود: السياسة المالية ودورها في التأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990-2004)، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الموسم الجامعي: 2005-2006، تهدف الدراسة إلى تبيين دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق تحديد مفهوم السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي ودرستها في الجزائر، و من النتائج المتوصل إليها، أن السياسة المالية لها تأثير على تحقيق التوازن الاقتصادي.
- بوشنب موسى: تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (2000-2014)، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادي، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الموسم الجامعي: 2014-2015، تهدف الدراسة إلى تبيين دور السياسة الاقتصادية الكلية في تحقيق

الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار، تحقيق التشغيل الكامل، تحقيق معدل نمو مرتفع، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- مكي عمارية: اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر (1986-2017)، أطروحة دكتورا، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الموسم الجامعي: 2017-2018، تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية الإنفاق العام باعتباره من أهم السياسات المستخدمة لتحقيق أهداف اقتصادية متعددة كالرفع من معدلات نمو، تحسين المستوى المعيشي، تحقيق الاستقرار الاقتصادي .حيث تم التركيز على حالة الجزائر أين كانت تطبق سياسة تقشفية نتيجة جفاف الموارد المالية، في السنوات الماضية، لكن مع مطلع الألفية تم إطلاق برامج انفاقية توسعية نتيجة ارتفاع عائدات الدولة بسبب ارتفاع أسعار البترول.

صعوبات البحث:

- تضارب الإحصائيات بين مختلف المراجع والمصادر.
- نقص المعطيات خصوصا المعلومات المحينة.

هيكل البحث :

من خلال بحثنا هذا، تم الاعتماد على فصلين، الفصل الأول نظري والثاني عبارة عن دراسة حالة عن الاقتصاد الجزائري.

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الجانب النظري للسياسة الانفاقية و النمو الاقتصادي، أين تم التطرق إلى إعطاء تعاريف خاص بهما، ثم إبراز الجانب التاريخي لأهم النظريات التي تطرقت للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي وفي الأخير دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والسياسة الانفاقية.
- **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى دراسة حالة الجزائر خلال عشريتين كاملتين، (2001-2021)، أين تم إبراز أهم البرامج الانفاقية التوسعية التي تم إطلاقها لغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

الفصل الاول

الاطار النظري للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتمد كل الدول في بناء سياساتها الاقتصادية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في المدى القصير، المتوسط والطويل، حيث تقوم بالاستشراف أو التنبؤ بما ستصل إليه هذه الأهداف، وبناء على هذه المعطيات الموجودة يتم بلورة السياسات الاقتصادية التي تمكنها من الوصول إلى هذه الأهداف بدقة أو على الأقل بأرقام قريبة من ذلك، وعلى هذا الأساس فإن قياس كفاءة الاقتصاد في كل الدول تعتمد على المؤشرات الاقتصادية، ونحن بصدد دراسة احد السياسات الاقتصادية المتمثلة في السياسة الانفاقية، وكذلك احد الأهداف الاقتصادية الكلية وهي النمو الاقتصادي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى إعطاء الجانب النظري للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي وذلك وفق ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأوّل: ماهية السياسة الانفاقية.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أثر السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية السياسة الانفاقية

لقد أصبح للسياسة الانفاقية دورا مهما ومؤثرا في الاقتصاد الوطني، وقد أدركت معظم الدول هذا التأثير، وأصبحت تستخدم النفقات العامة بوصفها سياسة اقتصادية تسعى من خلالها لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة الانفاقية، أهدافها وأدواتها وكذا محددات صياغة هذه السياسة، لنعرج بعدها على النظريات المفسرة للسياسة الانفاقية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الانفاقية وأهدافها

لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجيات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة، وهذا ما يعزى إلى اتساع نطاق النفقات العامة، كما أن هذه الأخيرة لم تعد مقصورة على تحويل وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، بالإضافة إلى أن الغرض من الإيرادات العامة لم يعد يقتصر على النطاق المالي وحده، بل امتد إلى النطاقين الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تقديم أهم التعاريف الخاصة بالسياسة الانفاقية.

الفرع الأول: مفهوم السياسة الانفاقية

من أهم التعاريف للسياسة الانفاقية ما يلي:

أولا: التعريف الأول: مصطلح اقتصادي يعني جملة التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومات للتأثير في **الإيرادات** والنفقات العمومية بتغير حجمها أو تركيبتها، سعيا لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تحددها التوجهات العامة للسياسة الحكومية من جهة، والظرفية الاقتصادية من جهة أخرى.[1]

ثانيا: التعريف الثاني: السياسة الانفاقية تعني استخدام الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تثبيته أو تخفيضه بحسب أنواع الأهداف المراد تحقيقها والظروف الاقتصادية السائدة، ويقصد بها أيضا مجموع من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدبير وسائل تمويله، كما تظهر بالموازنة العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج مشكلات التضخم والكساد.[2]

---

[1] أحمد مجذوب احمد علي، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي، ط 2، هيئة الأعمال الفكرية الخرطوم السودان، 2003 ص: 248.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص: 41.

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن السياسة الانفاقية هي الكيفية التي يدار بها الإنفاق العام من طرف السلطات العامة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية وتوجيه النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الانفاقية

تسعى الدول من خلال إتباعها للسياسة الانفاقية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي كما يلي:

أولا: تحفيز النمو الاقتصادي: تهدف السياسة الانفاقية أو أداة الإنفاق العام إلى جانب عدة أدوات مالية أخرى (الضرائب، القروض العامة ...الخ) إلى تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وكذا تحفيزه لضمان استقراره في مستويات عالية، وتقوم السياسة الانفاقية من خلال عدة أساليب منها:

1- دعم بعض القطاعات الإنتاجية لتوطين صناعة محلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، بدلا من الاضطرار إلى الاستيراد من الخارج واستنزاف الاحتياطي النقدي للبلد.

2- تعزيز القدرة التنافسية للبلد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تجهيز المناطق الصناعية وتأهيل اليد العاملة المحلية، وتوفير حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب.

3- التشغيل الكامل للعمالة عبر دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.

ثانيا: تخصيص الموارد الاقتصادية: السياسة الانفاقية في أبسط معانيها هي قرارات الدولة المتعلقة بكيفية استخدام مواردها المالية، سواء كانت هذه الموارد تمثل ملكية تابعة للدولة، أو موارد حصلت عليها عن طريق الضرائب أو الاقتراض أو الإصدار النقدي، فالدولة توجه هذه الموارد وفقا لأولويات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تحول الموارد الاقتصادية من الاستهلاك إلى الاستثمار، أو من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة أو توجيهها لإشباع الحاجيات العامة التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، كإقامة البنية التحتية للاقتصاد القومي مثل شبكات الطرق والاتصالات والقنوات والجسور ...الخ وتعتمد فعالية السياسة الانفاقية في تخصيص الموارد الاقتصادية على سلامة سلم الأولويات التي تضعه الدولة معيارا يحكم سياستها الانفاقية[1].

ثالثا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي: ويقصد بالاستقرار الاقتصادي تجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للأسعار وتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، و تهدف السياسة الانفاقية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد سواء حالة كساد أو تضخم.

في حالة الكساد تستطيع الدولة من خلال السياسة الانفاقية التوسع في الإنفاق العام، أن ترفع من مستوى الطلب و ذلك بإقامة المشروعات العامة الاستثمارية أو توسع الحكومة في منح مختلفة، الإعانات

[1] أحمد مجذوب أحمد علي، مرجع سابق، ص:264.

الاجتماعية كإعانة البطاقة مثلا وبذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي وبالتالي زيادة قدرة الأفراد على الإنفاق، ومنه تحفيز الاستثمار وزيادة العمالة.

أما في حالة التضخم، فتقوم الدولة من خلال السياسة الانفاقية "بتخفيض الإنفاق العام" الذي يؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي مستهدفة بذلك إزالة الفجوة التضخمية التي ظهرت في الاقتصاد الوطني.

رابعا: توزيع الدخل: نقصد به توزيع الناتج الوطني بشكل منصف (العدالة الاجتماعية) بحسب مساهمة كل فرد في عملية الإنتاج، وتعتبر السياسة الانفاقية من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل الوطني، حيث تسعى السياسة الانفاقية إلى توجيه الموارد نحو القنوات الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإزالة التفاوت الكبير في الدخول الذي من شأنه إحداث مشاكل اجتماعية وسياسية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي.[1]

وعليه ليس من الضروري أن تلزم الحكومة بالسعي وراء هدف واحد دون الأهداف الأخرى، إذ من الممكن أن تؤلف بين مجموعة من الأهداف وتختار التدابير قصد بلوغ كل هدف على حدى.

خامسا: تثبيت الاقتصاد الكلي في حالة تعرضه لصدمات مثل وقوع أزمة مالية أو تراجع حجم الصادرات وتتدخل الحكومة لضمان استقرار الطلب الكلي ومنع انهياره باستخدام المثبتات الآلية التي تعمل على عكس الدورة الاقتصادية، مثل صرف تعويضات عن فقدان العمل.

سادسا: إعادة توزيع الثروة للتقليل من حدة التفاوت بين المواطنين، وتعمل الحكومة في هذا السياق على رفع معدلات الضرائب المستحقة على الأغنياء أو استحداث ضرائب جديدة.

ومن الخطورة بمكان الجمع بين مستويات مرتفعة من الإنفاق الحكومي مع انخفاض للإيرادات إلا أن تكون قدرة الاقتصاد على تمويل نفسه بالاقتراض استثنائية كحال الاقتصاد الأمريكي الذي يملك عملة نقدية دولية[2] مقبولة في العالم بأسره 'الدولار' ويكفيه أن يطلب من الاحتياطي الفدرالي شراء السندات الحكومية لتمويل عجزه.

المطلب الثاني: أدوات و محددات السياسة الانفاقية

حيث سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الأدوات والمحددات الخاصة بالسياسة الانفاقية والمتمثلة في ما يلي:

[1] مدحت شلبي، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007، ص: 228.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 48.

الفرع الأول: أدوات السياسة الانفاقية

تتمثل أدوات السياسة الانفاقية في الوسائل التي تستخدمها الدولة للتأثير على حركية المتغيرات الاقتصادية، فتؤدي لتحقيق الأهداف المنشودة، وبتعبير أدق هي مجموعة الوسائل المالية من تخفيض أو زيادة الإنفاق العام والتي يمكن أن تؤثر على حالة النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة.

أولا: تخفيض أو زيادة الإنفاق العام: إن الزيادة في الإنفاق العام أو تخفيضه يتوقف على الوضعية الاقتصادية للبلاد من جهة والوضعية المالية لها (القيود المالية) من جهة أخرى وبالتالي قد تكون السياسة الانفاقية التوسعية "التوسع في الإنفاق العام" أو انكماشية (تقييدية) " تخفيض الإنفاق" وتقوم الحكومة بسياسة انفاقية توسعية في حالة الركود الاقتصادي لدعم الطلب الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي، أما السياسة الانفاقية الانكماشية فتكون خيار الحكومات في حالة التضخم الاقتصادي.

وتجدر الإشارة إلى وجود جدل دائم بين الاقتصاديين والماليين حول أولويات السياسة الانفاقية وأين تكمن مصلحة الاقتصاد الوطني، فمنهم من يدعو إلى زيادة الإنفاق العام لزيادة معدلات النمو الاقتصادي حتى لو أدى ذلك إلى زيادة عجز الموازنة العامة، فيم يدعو الفريق الآخر إلى ضبط عجز الموازنة حتى لو أدى ذلك إلى عدم تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المأمولة.

ويستند الفريق الأول في رؤيته على أن زيادة الإنفاق الحكومي (خاصة النفقات الرأسمالية) من شأنه أن يزيد من النشاط الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار مما يعكس إيجابا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما يرى هذا الفريق أن تخفيض الإنفاق الحكومي (خاصة الرأسمالي منه) سيؤدي إلى الحد من إقامة المشاريع الاستثمارية والتأثير سلبيا على النمو الاقتصادي مما ينعكس على العديد من الجوانب منها عدم نمو كبير في الايردات الضريبية وزيادة معدلات الفقر والبطالة، الفريق الثاني فيستند في رؤيته إلى زيادة الإنفاق العام دون مراعاة ضوابط عجز الموازنة تصاحبها العديد من المخاطر أبرزها زيادة المديونية وبالتالي زيادة الأعباء المالية للاقتصاد الوطني، إضافة إلى ازدياد حاجة الخزينة للسيولة النقدية لتمويل عجز الموازنة سواء من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي كما يرى هذا الفريق أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة نسب الاستثمار غير أن هذا لن ينعكس بالضرورة على التحسن في معيشة الناس وزيادة معدلات النمو الاقتصادي بصورة حقيقية إلا إذا ما أتى ضمن مشروع متكامل للتنمية الاقتصادي يضمن توزيع الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية المنتجة والتي تخلق فرص عمل جديدة فيتحسن الطلب العام وترتفع الإنتاجية وبالتالي النمو الاقتصادي[1].

مما سبق يتضح أن كلا الفريقين معتمد على تحليل معين لإثبات فرضيته، إلا أن الأخذ بأي منهما يعتمد على طبيعة الاقتصاد ومؤشراته الاقتصادية الحالية والنقدية كمستويات الدين العام وعجز

[1] مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 229.

الموازنة ...الخ، فإتباع سياسة انفاقية معينة في دولة ما ونجاحها لا يعني بالضرورة نجاحها في دولة أخرى.

ثانيا: إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام: فقد تقوم الحكومة بمراجعة أولويات توزيع النفقات العامة، فعادة ما تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي[1]:

- نفقات الخدمات العامة.
- نفقات الأمن و الدفاع.
- نفقات الشؤون الاقتصادية.
- نفقات الخدمات الاجتماعية.
- نفقات أخرى.

وتغير الدولة في بنية الإنفاق العام تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة وتبعا لرغبة السلطات في تغييرها من جهة أخرى، ففيما يخص وضعية الاقتصاد فإذا كان الاقتصاد تسوده حالة ركود فإن الحكومة تعمل على توجيه الإنفاق العام نحو نفقات الشؤون الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد، أما في حالة التضخم فتسعى الحكومة إلى تقليص حجم النفقات العامة المتجهة نحو الأمن والخدمات العامة مثلا وبالتالي تتغير بنية الإنفاق العام وهكذا.

ثالثا: الإنفاق الجبائي

طرح مفهوم الإنفاق الجبائي من طرف البروفيسور الأمريكي "سوري ستانلي" سنة 1967 والذي عرفه على أنه "برامج حكومية قائمة على تقديم المساعدات المالية التي تمنحها الأحكام الجبائية بدلا من تقديمها عن طريق الإنفاق العام المباشر"

و يتضح من التعاريف السابقة أنها تحوي على ثلاث عناصر رئيسية: الخسائر في الإيرادات، التحفيز، الاستثناء من النظام الضريبي المرجعي.

يأخذ الإنفاق الجبائي عدة أشكال أهمها، الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، القرض الجبائي ونظرا لأهمية الضرائب وما تلعبه من دور كبير في تشجيع الاستثمار في مجال معين والتقليل منه في مجال أخر، تسعى الدولة من خلال سياسة الإنفاق الجبائي إلى تقليص الأعباء الجبائية على الإنتاج بهدف تشجيع زيادة الإنتاج ومنه تشجيع القطاعات الاقتصادية والتجارية بالإضافة إلى تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة تخدم الأهداف الاقتصادية.

تدير الحكومة سياساتها الانفاقية بما يحقق أهدافها عبر الإيرادات والنفقات:

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييميه، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 191.

1- **الايردات:** وتتشكل من الضرائب المباشرة مثل الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات، وغير المباشرة مثل الضريبة على القيمة المضافة، وباقي الرسوم التي تفرضها كالرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والعائدات التي تحصلها الدولة من خلال الشركات الحكومية والامتيازات التي تمنحها مثل حق استغلال منجم مثلا وعائدات الخصخصة.

ويمكن للحكومة أن تلجأ إلى الاستدانة محليا أو من الخارج في حالة تسجيل عجز في الميزانية أو في حالة عجز الحساب الجاري وحاجة الدولة بالتالي إلى العملات الأجنبية لتسديد فاتورة وارداتها.

2- **النفقات:** وتنقسم إلى قسمين هما النفقات الضرورية لاستمرار أجهزة الدولة في أداء مهامها الإدارية و أدوارها الاجتماعية مثل رواتب الموظفين، ونفقات المدارس أو المستشفيات وتضاف إليهما المساعدات ذات الصبغة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة للفقراء عموما والمساعدات المقدمة للمستثمرين بغرض تحفيز الاستثمار والتشغيل.

الفرع الثاني: محددات السياسة الانفاقية

أهم المحددات التي يمكن تحقيقها كما يلي:

أولا: تحفيز النمو والتشغيل الكامل للعمالة، عبر دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري.

ثانيا: تثبيت الاقتصاد الكلي في حالة تعرضه لصدمات مثل وقوع أزمة مالية أو تراجع حجم الصادرات وتتدخل الحكومة لضمان استقرار الطلب الكلي ومنع انهياره باستخدام المثبتات الآلية التي تعمل على عكس الدورة الاقتصادية، مثل صرف تعويضات عن فقدان العمل.

ثالثا: إعادة توزيع الثروة للتقليل من حدة التفاوت بين المواطنين، وتعمل الحكومة في هذا السياق على رفع معدلات الضرائب المستحقة على الأغنياء أو استحداث ضرائب جديدة.

رابعا: دعم بعض القطاعات الإنتاجية لتوطيد صناعة محلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية، بدلا من الاضطرار إلى الاستيراد من الخارج واستنزاف الاحتياطي النقدي للبلد.

خامسا: تعزيز القدرة التنافسية للبلد لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تجهيز المناطق الصناعية وتأهيل اليد العاملة المحلية وتوفير حوافز وتسهيلات للمستثمرين الأجانب، مثل تخفيض الضرائب المفروضة على الشركات الأجنبية.[1]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للسياسة الانفاقية

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى عرض أهم المراحل التاريخية التي مر بها الإنفاق العام وكذا أهم التطورات التي جعلت الإنفاق العام أداة تعتمد عليها الكثير من الدول في تحقيق أهدافها المسطرة.

[1] احمد مجذوب احمد علي، مرجع سابق، ص: 280.

الفرع الأول: السياسة الانفاقية في ظل الفكر الكلاسيكي:

ظهرت المدرسة في أواخر القرن الثامن عشر وقد كان بناء مذهب الكلاسيك إلى حد كبير من عمل رجلين اثنين: ادم سميث (1723-1790) ودافيد ريكارو (1772-1823)، كما ساهم في إرساء بعض مبادئ المدرسة الكلاسيكية الاقتصادي توماس مالتوس (1766-1834) [1].

وقامت أفكار الكلاسيك على عدة مبادئ متفقين في مجملها على عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و من أهم هذه المبادئ :

أولا: العرض يخلق طلبه الخاص: هذه الفكرة جاء بها جون باتيستساي بقانون المنافذ، ومفاد هذه الفكرة هو أن العرض يخلق الطلب المساوي له أي التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا راجع إلى أن منفعة النقود منعدمة وأن دورها الأساسي له أي التوازن الحتمي بين الإنتاج والاستهلاك، وهذا راجع إلى أن منفعة النقود منعدمة وأن دورها الأساسي هو تسهيل المعاملات التجارية، وبالتالي فالأفراد لا يحتفظون بالنقود التي بحوزتهم ويستخدمونها لشراء السلع والخدمات، لذا فإن العرض يخلق دوما الطلب المناسب له، كما فسر الكلاسيك هذا العرض الكلي والطلب إلى أن الدخل الذي لا يوجه للاستهلاك سيوجه بالضرورة إلى شراء سلع استثمارية وبالتالي لا وجود لحالة قصور في الطلب الكلي، والمساواة دوما محققة بين الطلب الكلي والعرض الكلي[2]، ولا حاجة لتدخل الدولة لتحفيز الطلب الكلي من خلال السياسة المالية.

ثانيا: الاستخدام التام (التشغيل التام): وانطلاقا من المبدأ السابق قانون ساي "العرض يخلق طلبه الخاص" لا يمكن أن توجد في المجتمع طاقات عاطلة لأن الاقتصاد يكون دائما في حالة استخدام تام مهما كان مستوى السعر، وبالتالي يتحقق التوازن باستمرار في الاقتصاد، فلا توجد حالة بطالة داخل الاقتصاد وإن وجدت فإنما هي بطالة اختيارية هذا يعني أن الاقتصاد يوفر مناصب عمل لكن الأفراد لا يرغبون في العمل وذلك وفق نظريتي مرونة الأسعار والأجور[3].

ثالثا: التوازن التلقائي (التصحيح الذاتي- اليد الخفية): يرى الكلاسيك أن التوازن الاقتصادي يتحقق آليا وذلك بفضل آليات التصحيح الذاتي، أو ما يسمى باليد الخفية، كما أطلق عليها ادم سميث، حيث يرى الكلاسيك بأن الأسواق دائما متوازنة (كما ذكرنا آنفا)، وأن حدث أي اختلال فإن قوى السوق (العرض، الطلب والأسعار) كفيلة بتصحيح الاختلال وإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في

---

[1] برحومة سارة، اثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص: 44.

[2] عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 1988-2011، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص: 7.

[3] عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 40.

وضعية التوازن والتشغيل التام، فالاختلال في توازن أي سوق من الأسواق سيكون اختلالا ظرفيا وليس مزمنا حسب اعتقادهم، وكنتيجة لذلك لا يوجد تدخل الدولة في الاقتصاد.

رابعا: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيكيون أن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي، حيث نادي الكلاسيك بسياسة الحرية الاقتصادية في العلاقات الاقتصادية الداخلية والدولية، مبررين سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج الوطني طبقا لرغبات المستهلكين، فإذا تركت الحياة الاقتصادية حرة فإن هناك من القوى ما يكفل تصحيح جميع صور الاختلال التي قد تصيب الاقتصاد حسب اعتقادهم، و لهذا فإن الكلاسيك لا يبيحون للدولة التدخل لحماية الطبقات الضعيفة، أو لإعانة العمل في وقت البطالة، لأن هذا التدخل يترتب عليه في نظرهم إعاقة الجهاز التلقائي[1].

أما ما يسمح به الكلاسيك للدولة أن تقوم به هو القيام بالدفاع عن الوطن ضد الاعتداءات الخارجية وتنظيم الأمن الداخلي والعدالة والتعاون في تنفيذ الأشياء التي نجد كمواطنين أنها أصعب أو أعلى تكلفة أن ينفذها كل منا على حدى، كالقيام بالمشروعات التي لا تستطيع الأفراد القيام بها نظرا لكثرة ما تتطلبه من رؤوس أموال وضآلة ما تدره من أرباح أي أن تكون الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن الدور المالي للدولة حسب النظرية الكلاسيكية يجب أن يكون محايدا بمعنى أن نشاط الدولة سواء تعلق الأمر بإيراداتها العامة أو من خلاله إنفاقها العام يجب أن لا يؤثر أو يتأثر بالحياة الاقتصادية[2].

كما كانت نظرة اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية للإنفاق العام نظرة رفض وعدم قبول، فادم سميث أعتبر أن الإنفاق العام يحول الثروة من القطاع الخاص إلى العام أي لأغراض غير منتجة، كما زعم ريكاردو أن الإنفاق العام يقتصر على الدفاع والعدالة والأشغال العامة.

ويرى جون باتيستساي أن الإنفاق العام لا يختلف من حيث المبدأ عن الاستهلاك الخاص ففي كلتا الحالتين هناك ضياع للثروة، ودعا إلى التقييد بحجم الإنفاق العام واعتبره عملا ضروريا لتوفير رأس المال واستخدامه في الصناعة والتجارة.

وتأكيدا لهذا الحكم جاء رأي جون ستيوارت ميل (1806-1873) عندما قيد تدخل الدولة لصالح العام وذلك في المجالات التي لا يقبل عليها الأفراد، وعارض في نفس الوقت تدخل الدولة خارج الحدود التي وضعها ادم سميت[3].

---

[1] مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 133.

[2] عبد الكريم بريشي، مرجع سابق، ص: 11.

[3] برحومة سارة، مرجع سابق، ص: 45.

يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل التيار الكلاسيكي أو في ضل الدولة الحارسة كانت بالصور التالية:

- حياد الإنفاق العام، أي النفقة العامة لا تؤثر في الحياة الاقتصادية أو في حياة المجتمع بوجه عام.
- تقتصر النفقات العامة على تمويل الوظائف التقليدية للدولة، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة.
- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات أقلها حجما.

خلاصة القول أن النظرية الكلاسيكية لا تحبذ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتبقى في صورة الدولة الحارسة للقيام بالوظائف التقليدية "الدفاع، الأمن، العدالة" وهذا نتيجة اعتقادهم بوجود قوانين طبيعية تصحح كل صور الاختلال في الاقتصاد .

الفرع الثاني :السياسة الانفاقية في ظل التيار الكينزي:

ظهر عجز النظرية الكلاسيكية بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 "أزمة الكساد العالمي" حيث وضحت هذه الأزمة قصور النظرية التقليدية في معالجة الاختلالات التي شهدتها العديد من اقتصاديات الدول الرأسمالية، واستلزم البحث عن حلول جذرية جديدة للأزمة بعيدة عن التحليل الكلاسيكي، وكان الاقتصادي جون مينارد كينز أول من أطلق سهام الانتقاد على الأفكار الكلاسيكية معلنا عن ميلاد نظرية اقتصادية جديدة مفسرا فيها الكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف" الفائدة والنقود" والذي صدر سنة 1963، ويعتبر الركود الكبير 1929 حالة اختبار حقيقية لنظرية كينز في شرح سبب الأزمات التي وقعت فيها الرأسمالية وفي فعالية السياسات الكينزية في استعادة مستدامة للإنعاش الاقتصادي، حيث افترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا كما اعتقد الكلاسيك وإنما لا بد من تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود [1].

وكانت نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ، قانون الأسواق لساي، والذي ينص أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث أكد كينز على أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل، فالطلب الفعلي يعتبر المتغير المستقل أما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة، وأكد كينز على أن الاقتصاديات الرأسمالية كانت تشهد وبشكل دوري ضعف في عملية توليد الطلب الكلي مما أدى إلى البطالة وحالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينيات.

[1] برحومة سارة، مرجع سابق، ص: 46.

يرى كينز أن علاج أزمة الكساد العالمي تكون بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية النفقات العمومية والمداخيل العمومية، حيث تستخدم هذه الأدوات بهدف تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل الشامل ويقضي على البطالة ويتحقق التوازن الاقتصادي الكلي ويمكن للدولة أن تتدخل من خلال الإنفاق العام لتنشيط الطلب على الاستهلاك بإعادة توزيع الدخل الوطني في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك، كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات لتخفيض معدلات البطالة، إضافة إلى تقديم إعانات للمستثمرين الخواص من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض بالتالي تشجيعهم للقيام باستمارات جديدة [1].

مما نستنتج أن النظرية الكينزية ارتأت ضرورة تدخل الدولة لتصحيح الاختلالات التي تصيب الاقتصاد، وبالتالي خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والحراسة وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وتدخل الدولة يكون عن طريق أدوات السياسة المالية خاصة النفقات العامة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وهذا التوازن قد يتحقق عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، فحسب كينز الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي.

الفرع الثالث: السياسة الانفاقية في ضل التيار النقدي الحديث

لقد ظهرت المدرسة النقدية على يد مجموعة من المفكرين من جامعة شيكاغو، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان، وذلك بعد أن عجزت النظرية الكينزية في تفسير الحالة الاقتصادية التي عانت منها العديد من الاقتصاديات المتقدمة آنذاك وهي حالة يطلق عليها اسم "التضخم الركودي" والذي يعبر عن ارتفاع في معدلات البطالة تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم، نشأت المدرسة النقدية على نقد الأفكار المدرسة الكينزية:

– الحرية الاقتصادية المطلقة وعدم تدخل الدولة، حيث يرى أنصار هذه المدرسة أنه إذا تركت قوى السوق (العرض والطلب) تقوم بعملها ويقتصر نشاط الدولة على أداء وظائفها التقليدية، فإن النظام الاقتصادي يمكن أن يعمل بسهولة [2].

– تعتبر النقود هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد، حيث أن زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة سيخفض من سعر الفائدة والذي بدوره سيرفع من الاستثمار وبالتالي القضاء على البطالة وزيادة فرص العمل.

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2007،ص: 135.

[2]: إبراهيم مشورب، مبادئ في الاقتصاد السياسي، دار المهل اللبناني، بيروت، لبنان، 1997، ص: 250.

– ركزت المدرسة النقدية على النقود والسياسة النقدية، حيث دعا الاقتصاديون النقداويون إلى استخدام السياسة النقدية لمعالجة الأزمات الاقتصادية ويعتبرون أنها وحدها أداة فعالة لتنظيم الاقتصاد ويرفضون السياسة التي يروج لها الكينزيون وهي السياسة المالية [1].

مما سبق نستنتج أن النظرية النقدية كانت معارضة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادوا بالحرية الاقتصادية المطلقة وترك قوى السوق (العرض و الطب)، تقوم بعملها فهم لا زالوا يؤمنون باليد الخفية التي تحدث عنها ادم سميث، وبالتالي عارضو استعمال السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام كحل الأزمات واعتبروه السبب المولد للتضخم، ودعوا إلى الاستخدام الحكيم للسياسة النقدية كوسيلة لتنظيم الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة الاقتصاد

الفرع الرابع: السياسة الانفاقية في ضل الاقتصاد الاشتراكي

إن تدخل الدولة في السوق في النظام الاشتراكي لا يمنح للفرد حرية الإنتاج أو الاستثمار حيث تعتبر الدولة المالك الوحيد لأدوات الإنتاج ولها الحق في الإنتاج و الاستثمار [2].

وبدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية حيث لم يكتف بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى إلى أن أصبح نموذج الدول المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفاء دور الأفراد تقريبا في النشاط الاقتصادي.

ومن افكار هذا النظام[3]:

– تخضع كافة عناصر الإنتاج للملكية العامة للأفراد.

– يعتبر التخطيط المركزي الشامل أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني.

– يتم توزيع عناصر الإنتاج، بما في ذلك القوى العاملة على مجالات استخدامها، على أساس من التعليمات الدقيقة للخطة المركزية.

– تشمل الخطة المركزية تحديد أنواع السلع، وكميات الإنتاج والأثمان التي تباع بها هذه السلع.

أما بخصوص السياسة المالية المطبقة في هذه الدول فتتميز بالخصائص التالية وهي[4]:

– المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة.

– كبر حجم النفقات الاستثمارية وتوظيفها في شكل مخططات تنموية تهدف للنهوض بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية معا.

---

[1] زينب حسين عوض الله، سوزي عدلي ناشد مرجع سابق، ص: 150.

[2] برحومة سارة، مرجع سابق، ص: 50.

[3] سلوى سليمان، عبد الفتاح قنديل، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988، ص: 53.

[4] برحومة سارة، مرجع سابق، ص: 54.

– تولي الدولة مسؤولية الإنفاق على توفير مختلف السلع والخدمات العامة وأدائها في ذلك القطاع العام المسيطر على الاقتصاد الوطني، الذي بدوره يعمل على تحقيق مدخرات عامة تتحول إلى إنفاق استثماري يقود إلى نمو الناتج الوطني.

وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي لا يؤمن بالملكية الفردية لوسائل الإنتاج والمالك الوحيد لوسائل الإنتاج هو الدولة، كما يؤكد أن الارتقاء لمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي تكون من خلال السياسة المالية لما لها من تأثير مهم ودقيق في الاقتصاد، ورغم ازدهار الفكر الاشتراكي في العديد من دول العالم خاصة النامية منها، غير أنه تعرض لهزات عنيفة من السبعينات من القرن الماضي ولم تنته حقبة الثمانينات حتى انهارت معها الاشتراكية العلمية، وتخلت غالبية دول العالم عن تبني هذا الفكر.

الفرع الخامس: السياسة الانفاقية في ظل الاقتصاد الإسلامي

إن الاقتصاد الإسلامي مبني على مجموعة من المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القران الكريم والسنة النبوية.

إن منظور دور الدولة من ناحية الاقتصاد لا يخضع للظروف والملابسات والتوجيهات، وبالتالي يتبدل هذا الدور من حين لأخر، وخاصة من حيث الحجم والقوة تبعا لأوضاع المجتمع حيث مهمة الدولة في الإسلام تتجسد في أمر واحد وهو رعاية المجتمع، والرعاية كما هو بارز في اسمها وكما فسرها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق أكبر مصلحة ممكنة، فدور الدولة الإسلامية يتمثل في تحقيق الرفاهية المتوازنة للمجتمع محققة بذلك التوافق بين مصلحة الفرد وبين الحق العام للمجتمع[1].

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون من خلال أدوات السياسة المالية خاص جانب النفقات العامة، ولعل البحث في مجال النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي يتطلب الجمع بين الدراسة الفقهية والدراسة الاقتصادية المبنية على التنظير لإبراز المبادئ الاقتصادية التي تؤثر على الظواهر الاقتصادية ومدى علاقتها ببعضها، فتعتبر النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي أداة فعالة في السياسة المالية الإسلامية بموجبها الإنفاق العام بتوفير القاعدة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشغيل الموارد سواء المادية أو البشرية التي يملكها المجتمع[2] إضافة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال توفير الفكر الاقتصادي الإسلامي حول النفقات العامة ما يلي :

أولا: ترشيد الإنفاق العام: يقصد بترشيد الإنفاق العام الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات نحو أفضل البدائل الانفاقية التي تعظم الفائدة للإنسان الذي يقوم بالإنفاق العام، وتقلل الخسارة والتضحية

[1] إسماعيل علوي، عادل مباح، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، جامعة غرداية، الجزائر، 2011، ص: 7.

[2] عيسى خليفي، النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، مركز البحوث التجارية الإسلامية، العدد: 8، جانفي 2023، سوريا، ص: 2.

بالفرصة البديلة، وإن الإنفاق العام وترشيده هي مسائل ترتبط بمدى اتباع الأجهزة الحكومية لأساليب الرشد والعقلانية في توزيع برامجها الانفاقية على نحو يحقق أفضل الاستخدامات ومردودا وفعالية وإشباعا للحاجات العامة [1]، واقرب مفهوم للترشيد في الإنفاق العام سواء الخاص أو العام في المالية الإسلامية فهو مفهوم القوامة في الإنفاق، قال الله تعالى:" واللذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما [2]".

وقال تعالى: "آت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا"[3] وقال تعالى:"ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البساط فتقعد ملوما محسورا"[4]. صدق الله العظيم.

ويمكن القول إن مفهوم القوامة كما تكرسه الآيات السابقة يعني الاعتدال بين أمرين مذمومين: الأمر الأول الإسراف و التبذير، والأمر الثاني الشح والتقتير، فالمتدبر للقران الكريم يجده في مجال الإنفاق الأموال يحذر كل التحذير من الإنفاق السفيه غير الرشيد، سواء تمثل ذلك في الإسراف و التبذير أو تمثل في البخل والتقتير، وهذا الكلام يصدق على كل من الإنفاق الخاص والعام.

ثانيا: الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق العام: وذلك بأن تقع النفقات العامة في الواجبات والمباحات وتجنب المحرمات، بحيث يكون الإنفاق على المشروعات بصورة تتفق مع التعاليم الإسلامية فلا تكون المشروعات تتعامل مع الربا ولا تنتج سلعا يحرمها الإسلام.[5]

ثالثا: التزام الإنفاق العام بالترتيب الشرعي للأولويات: لقد اهتم الإسلام كل الاهتمام بهذا المبدأ، ومن الواجب على الدولة الالتزام به، و إلا فستتجه الأموال إلى مجالات ومشروعات اقل أهمية، وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني وعدم تحقيق الإنفاق العام لأثاره الايجابية المرجوة.[6]

رابعا: تناسب الإنفاق العام مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة: والمقصود به هو تناسب الإنفاق العام مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وفي ما يخص المقدرة المالية إذا كانت حصيلة الإيرادات مرتفعة توسعت الدولة في الإنفاق والعكس صحيح، أما في ما يخص الأحوال الاقتصادية ركودا أو انتعاشا ففي حالة الركود تزيد الدولة من نفقاتها لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية، أما في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها خوفا من حدوث تضخم.

---

[1] برحومة سارة ، مرجع سابق ، ص 52.

[2] سورة الفرقان، الآية رقم 67.

[3] سورة الإسراء، الآية رقم 26.

[4] سورة الإسراء، الآية رقم 29.

[5] عيسى خليفي، مرجع سابق، ص: 3.

[6] رفيق شرياق، ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درارية، ادرار، 2016.

يتضح مما سبق أن الاقتصاد الإسلامي ينفرد بموقفه المتميز، حيث يوفق بين مصلحة الفرد والجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان فانه يقدم مصلحة الجماعة على القاعدة الشرعية يدفع الضرر الأعلى بالضرر الأدنى، وتميزت النفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي بأنها محددة وواضحة من حيث ثبوتها بنصوص شرعية.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى لها الحكومات وتتطلع إليها الشعوب وذلك كونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، ويعد أحد الشروط الأساسية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، ومؤشرا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره من بينها توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، البحث العلمي، الصحة، التعليم و غيرها، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم النمو الاقتصادي، وكيفية قياسه، والعوامل التي تحدده ومختلف النظريات المفسرة له.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و قياسه

أضحى النمو الاقتصادي فكرة أشار إلى أهميتها الاقتصاديون و يسعى إلى بلوغها المسيرون لاعتبارها من الأهداف الأساسية للحكومات في مختلف دول العالم والمعيار الذي تصنف على أساسه الدولة في خانة الدولة المتقدمة أو الدولة السائرة في طريق النمو.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

لقد تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي وذلك باختلاف المفكرين واختلاف القاعدة الفكرية، غير أن مجمل هذه المفاهيم ارتبطت بالمؤشرات الاقتصادية القابلة للتغيير كالناتج الداخلي الوطني وعدد السكان ومعدل التضخم ونصيب الفرد من النمو، ومن التعاريف التي جاءت حول النمو الاقتصادي.

التعريف الأول: يعرف النمو الاقتصادي على أنه حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[1].

التعريف الثاني: هو عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي فنصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو الدخل الوطني الحقيقي على عدد السكان، أما الدخل الحقيقي فهو النسبة بين الدخل النقدي والمستوى العام للأسعار.[2]

التعريف الثالث: هو مقدار الزيادة خلال فترة أو عدة فترات طويلة الأجل في حجم الإنتاج.[3]

---

[1] عريقات حربي محمد موسى، مبادئ في الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص: 268.

[2] اشوابن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراية، الجزائر 2013 ص:32.

[3] كامل علاوي، كاظم،حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009 ، ص: 380

التعريف الرابع: هو عبارة عن الزيادة في معدل الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفع استغلال هذه الطاقة ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني.[1]

من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أن مفهوم النمو يدور حول ثلاث نقاط التالية:

- يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، أي أن الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، حيث يجب أن تكون الزيادة في نمو الناتج أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار.
- أن تكون الزيادة في الدخل مستديمة، فلا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسبب عارض نموا بالمفهوم الاقتصادي.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي

إن قياس التغيير الحاصل في حجم النمو الاقتصادي يتم من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النمو، ومن أهم هذه المؤشرات:[2]

أولا: المعدلات النقدية للنمو الاقتصادي: وهي معدلات النمو التي يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ومن الانتقادات والتحفظات الموجهة لهذا الأسلوب سوء التقدير، إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل بين العملات، إلا أن هذا الأسلوب يعد من أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه النقديات، كما يمكن إضافة أساليب أخرى تتعلق بالأساليب المحاسبية التي تأخذها الدول عند إجراء النقديات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين لمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي تلتزم به جميع دول العالم مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية الدولية، ويتم قياس النمو كما يلي:

1- معدلات النمو بالأسعار الجارية: يتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، ويصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو المحلية لفترة قصيرة أين يتم استخدام معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني.

---

[1] عريقات حربي محمد موسى، مرجع سابق، ص: 269.

[2] زكاري محمد، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1970 و2012، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2014، ص، ص: 78-82.

2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: الأسعار الجارية لا تعبر عن الزيادة في الإنتاج الوطني أو الدخل نتيجة لارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي، ويتم تقدير معدلات النمو بالأسعار الثابتة بعد إزالة التضخم، ويكون ذلك عند قياس معدلات النمو الاقتصادي طويلة الأجل.

3-معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة يتم استخدام عملة واحدة عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوبة خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم العملات المحلية وتحول إلى ما يعادلها من تلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة التضخم.

ثانيا: المعدلات العينية للنمو الاقتصادي: يتم قياس معدلات النمو الاقتصادي من خلال علاقتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، والمثال على ذلك عدد الأطباء لكل ألفين سنة ونصيب الفرد من طول الطرق العامة.

ثالثا: مقارنة القوة الشرائية: تستخدمه المنظمات والهيئات الدولية لقياس قيمة الناتج القومي مقوما بسعر الدولار الأمريكي من خلال تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي ببلدان العالم، وتقوم بترتيب البلدان حسب درجة التقدم والتخلف، ومن عيوبه أنه يربط علاقة تعسفية بين قوة الاقتصاد وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، لذلك ينبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى كون هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، ويتم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها، يعني حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملة وطنية مقارنة بالقدرة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى.

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

يتولد النمو الاقتصادي نتيجة لدمج مجموعة من العوامل التي يتم استعراضها فيما يلي:

الفرع الأول:

العمل: هو الجهد المقدم من طرف الفرد لإنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، ويعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وأهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني وزيادة السكان تعني الزيادة في عرض العمل وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد

من الدخل القومي، ويعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الاقتصادي، ومن هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية المهارات الفنية لزيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[1].

الفرع الثاني:

عنصر رأس المال: يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والمتمثلة في رأس المال المادي، ويتخذ رأس المال الصورة العينية، وعند إعطائه قيمة يتحول إلى شكل نقدي، ورأسمال أي دولة يعبر عن ما تملكه تلك الدولة من مباني ومعدات، وعملية الإضافة على الموجود من رأس المال يطلق عليها التكوين الرأسمالي، ويشكل عملية تراكمية تضاف من سنة إلى أخرى وهي تشكل الاستثمار الذي يعتبر المرادف لعملية التكوين الرأسمالي، والذي يبين الزيادة في رأس مال البلد ويعبر عن الفرق بين الموجودات من رأس المال في نهاية العام عما كانت عليه في بداية العام.[2]

الفرع الثالث :

التقدم التقني: هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنتجة والتي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كميات المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات اقل، حل مشاكل الاختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن.[3]

فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي، حيث يفرض في الواقع تغير معتبر ومناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء الاقتصادي ويتميز بالسرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة للسكان.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدأ من إسهامات النظرية الكلاسيكية وذلك من خلال نظرية ادم سميث ودافيد ريكاردو ومرورا بالفكر النيوكلاسيكي والفكر الكينزي وصولا إلى النظريات الحديثة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية المفسرة للنمو الاقتصادي

يركز التحليل الاقتصادي على أن المحرك الأساسي لعملية النمو هو تكوين رأس المال الذي يأتي من الأرباح، ومع زيادة الأرباح يرتفع الادخار وبدوره يؤدي إلى رفع معدل تكوين رأس المال فيرتفع حجم الإنتاج الكلي، وهناك قوة تعمل في الطريق العكسي في طريق النمو هذه القوة هي زيادة عدد السكان

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص:273.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:274.

[3] فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سابق، ص: 63.

ودرجة نجاح هذه القوة تتوقف على عامل آخر هو معدل التقدم التقني فإذا تغلب معدل التقدم التقني على معدل النمو السكاني استمر المجتمع في النمو والتطور، ومن أبرز نماذج النظرية الكلاسيكية:[1]

أولا: نموذج ادم سميث في النمو الاقتصادي: يعتبر ادم سميث أن العمل مصدر الثروة الأمة و تقسيم العمل و هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة و قد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ومن اكبر مساهماته فكرة زيادة عوائد الإنتاج المسندة من ظاهرة تقسيم العمل و التخصيص ومن أهم مزايا تقسيم العمل نذكر أهمها:

1- الإنتاج الكلي في المجتمع يعتمد على عناصر الإنتاج، العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتقدم الفني وتوفر البيئة المناسبة الدافعة للنمو في المجتمع.

2- إن تكوين رأس المال هو الأساس لنظرية آدم سميث في النمو الاقتصادي.

3- إن التخصص وتقسيم العمل سيعملان على زيادة الكفاءة الإنتاجية للعامل، ويتوقف نجاح ذلك على سعة السوق.

4- يأتي القطاع الصناعي في مقدمة القطاعات التي ترفع من معدل النمو الاقتصادي في المجتمع نتيجة لقدرته على تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل وقدرته على تحقيق الأرباح التي هي مصدر الاستثمارات.

5- يعتمد كل من معدل التقدم الفني ومعدل نمو السكان والإنتاج وإنتاجية العمل على معدل نمو تراكم رأس المال.

6- يرى آدم سميث أن النمو الاقتصادي لن يستمر طويلا نتيجة لبطء معدل التقدم الفني الذي يعتمد على تراكم رأس المال، وسبب ذلك هو انخفاض الأرباح نتيجة لزيادة الأجور ولمحدودية المواد وهما اللذان يعملان على توقف الصعود التراكمي للمجتمع، ويبدأ الاتجاه نحو الهبوط التراكمي والذي يعتبر مرحلة من مراحل السكون، ويستأنف بعدها المجتمع مرحلة الصعود التراكمي مرة أخرى.

ثانيا: نموذج دافيد ريكاردو: يمكن تلخيص فكر ريكاردو في النمو الاقتصادي للمجتمع في النقاط التالية:

1- يتفق ريكاردو مع سميث في أن الناتج الكلي يعتمد على عناصر الإنتاج من عمل ورأس المال والمواد الطبيعية والتقدم الفني واعتبر الموارد الطبيعية ثانوية.

2- قسم ريكاردو المجتمع إلى طبقات، الطبقة الرأسمالية وهي الطبقة المنتجة، أما طبقتا الملاك والعمال فتنفقان كل دخلها على الاستهلاك.

[1] فايز إبراهيم الحبيب، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص-ص 56-62

3-لا يختلف ريكاردو عن سميث في أن المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي في المجتمع هو تكوين رأس المال التي تقوم به الطبقة الرأسمالية نتيجة حصولها على الأرباح.

4- انشغل فكر ريكاردو بالنمو السكاني أكثر من سميث إذ أعطاه دورا كبيرا في نموذجه،فتناقص الغلة أو الإنتاج نتيجة للازدحام السكاني على الأرض مما يؤدي بالمجتمع إلى اللجوء إلى الأرض الأقل جودة.

5- يعتبر رأس المال كعامل أساسي لزيادة إنتاجية العمال ولكن بمرور الوقت وزيادة تطبيق رأس المال على نفس الأرض سيؤدي إلى تناقص الإنتاج.

فرق ريكاردو بين الأجر الحقيقي والأجر النقدي أو أجر السوق، فإذا ارتفع أجر السوق عن الأجر الحقيقي تحسن مستوى معيشة الأفراد وأدى ذلك إلى زيادة عدد السكان، ولكن مع زيادة عدد السكان ينخفض أجر السوق عن الأجر الحقيقي فتسوء أحوال العمال المعيشية ومن ثم ينخفض عدد السكان، ومن هنا فإن التحكم في عدد السكان هو العلاقة بين أجر السوق و الأجر الطبيعي.

6- اهتم ريكاردو بالقطاع الصناعي باعتباره القطاع الذي يمكن أن يكون أكثر فعالية في النمو الاقتصادي كونه المصدر الرئيسي لأرباح الطبقة الرأسمالية.

7- نادى ريكاردو بحرية التجارة الخارجية وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل مما يزيد من الناتج الكلي وخاصة الصناعي، مما يحقق زيادة في النمو الاقتصادي.

ثالثا: نموذج روبرت مالش: يعتبر روبرت مالش من أوائل الاقتصاديين الكلاسيك الذين أوضحوا التغيير البياني الذي تحدثه عملية التنمية في المجتمع، وقد أوضح أنه مع تقدم المجتمع يتضاءل دور القطاع الزراعي في النمو الاقتصادي ويزداد دور القطاع الصناعي، حيث توقع نظام الثنائية في الدول النامية، إذ توقع وجود قطاعين هما قطاع زراعي بطيء النمو وقطاع صناعي متقدم، حيث أن التقدم التكنولوجي يمكن تطبيقه في القطاع الصناعي لأنه يتميز بتزايد الإنتاج، بينما القطاع الزراعي يتميز بتراجع الإنتاج، لهذا فان التنمية الاقتصادية تتحقق باستغلال تراكم رؤوس الأموال المتوافرة في القطاع الصناعي.

ويمكن تلخيص الفكر الكلاسيكي في النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- يبني الاقتصاديون الكلاسيك تحليلاتهم على أساس حرية التجارة بين الدول وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

2- إن النمو الاقتصادي يعتمد على الموارد الطبيعية والسكان ورأس المال والتقدم التكنولوجي.

3- يعتبر رأس المال المحرك الأساسي لعملية التنمية لأن له الفضل في تحقيق التقدم الفني وإمكانية تطبيق التخصص وتقسيم العمل.

4- تطبيق التخصص وتقسيم العمل يزيد من إنتاجية العمل ولكنه محدود لسعة السوق.

5- أرجع الكلاسيكيون نمو المجتمع ووصوله إلى مرحلة الركود إلى سياق عاملين:

أ- النمو السكاني وما ينتج عنه من ضغط على الأرض المحدودة المساحة مما يؤدي إلى ظهور الغلة المتناقصة.

ب- معدل التقدم الفني.

الفرع الثاني: الفكر النيوكلاسيكي والنمو الاقتصادي:

تتمثل أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي في ظل الفكر النيوكلاسيكي في:

أولا: نموذج سولو-سوانفي النمو الاقتصادي: يعد النموذج كأبرز النماذج في مجال النمو الاقتصادي في الفكر النيوكلاسيكي ويقوم على الفرضيات التالية:[1]

1- الاقتصاد مغلق و تسوده المنافسة الكاملة.

2- هناك عاملان من عوامل الإنتاج يمكن الإحلال بينهما هما العمل ورأس المال، وعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج يمكن تعديل مسار النمو عبر الزمن نحو التوازن.

3- التوظيف الكامل في استخدام الموارد.

4- هذا النموذج دالة الإنتاج تأخذ شكل COBB-DOUGLAS ذات غلة الحجم الثابتة.

5- الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز للاستهلاك.

6- ثبات كل من معدلي نمو السكان والادخار.

7- تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي.

ولقد حاول سولو تطوير نموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث قام باختيار الفرضية القائلة بأن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، ومع تراكم رأس المال ترتفع حصة كل عامل، وتم اختبار هذه الفرضية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة مابين 1909 و1949 وتوصل إلى أن 12.5 من تغير الإنتاجية في المدى الطويل يرجع أساسا إلى التغير في رأسمال العامل، أما باقي التغير فسببه التقدم التقني، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البرنامج:

- التقدم التقني هو الذي يفسر النمو الاقتصادي واستدامته.
- تستند فكرة تقارب مستويات نمو الدخل الفردي بين الدول إلى اعتبارين هما:

[1] خضرة عثمانية، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967 و2017 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2021 ، ص-ص 97- 99

- التراكم الرأسمالي في الدول الفقيرة يؤدي إلى نمو أسرع نظرا لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير وفعالية قانون تناقص الغلة.
- إمكانية زيادة الناتج في البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي.

ومن الانتقادات التي تعرض لها نموذج سولو–سوان:

- إهمال النموذج لمدى تأثير الاستثمار على النمو.
- إهمال النموذج لمدى تأثير التغير التكنولوجي باعتباره متغيرا خارجيا.
- افتراض تماثل السلع غير واقعي بالنسبة للسلع الرأسمالية.
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة بعيدا عن الواقع ويكون أكثر في البلدان المتخلفة.

ثانيا : نموذج جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي: اعتبر شومبيتر أن التطور والنمو في إطار النظام الرأسمالي يحدث في شكل قفزات منقطعة واندفاعات غير متسقة تصاحبها فترات كساد وفترات رواج قصيرة الأجل بسبب التجديد والابتكار الذي يحدثه المنظمون والذي من شأنه زيادة الإنتاج وبالتالي النمو الاقتصادي، ويرى أن اتجاه النمو غير مستمر ولكنه يصل سريعا إلى حدوده عندما تكون بنية الاستثمار الابتكاري غير مناسبة لتوسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده ولتوسع الإنتاج الذي يحدث فائضا في السوق، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار والدخل ويزيد من مخاطرة الابتكار.

إن النمو الاقتصادي يتوقف على كل من المنظم والائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات الابتكار والتجديد، كما أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية في النمو الاقتصادي مركزا على المنظم باعتباره أهم عناصر النمو، ويأخذ الابتكار حسبه خمسة أشكال:

1- تقديم منتج جديد.
2- تقديم طريقة جديدة للإنتاج.
3- اختراق سوق جديد.
4- الحصول على مصدر جديد للمواد الخام.
5- إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة احتكار.

كما أكد أن تقديم منتج جديد وإجراء تحسينات مستمرة عليه يؤدي إلى النمو لأن هذه الأخيرة تتضمن الابتكار المنظم، الائتمان المصرفي، بالإضافة إلى أن الأرباح تزيد من حصة الأجور في الدخل في البنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين، والمنظم يقوم بالابتكار لتحقيق الأرباح التي يمكن جنيها عقب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار.

الفرع الثالث: النظرية الكينزية المفسرة للنمو الاقتصادي

يرى كينز بضرورة تدخل الدولة بأدواتها وذلك للحفاظ على الطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل، لأن مستوى التوظيف الكامل لا يتحقق بطريقة تلقائية، واستعان كينز بفكرة المضاعف في شرح آليات نمو الدخل القومي، وكيف يؤثر سعر الفائدة على الاستثمار، والاستثمار يؤثر بدوره على الدخل ومستوى التوظيف، ويستمر رجال الأعمال في الاستثمار طالما أن معدل العائد أكبر من معدل الفائدة ويرى كينز بعدم فعالية سعر الفائدة في حث الاقتصاد على النهوض من الكساد، وبالتالي عدم فعالية السياسة النقدية وعلى الدولة التدخل لزيادة الإنفاق العام وخفض الضرائب، واعتبر أن الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل، وقد لاقت الأفكار الكينزية قبولا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا واليابان خلال فترة الأربعينات وحتى نهاية الستينات من القرن العشرين، الفترة التي ظهر فيها معدلات عالية للنمو ومعدلات تضخم وبطالة منخفضة في تلك الدول، على الرغم من أن الأفكار الكينزية تم توجيهها لعلاج مشكلات الدول المتقدمة وأهمها مشكلة الركود العالمي والبطالة المزمنة، إلا أنها اتسمت بالعمومية وتناسق أجزائها وعناصرها مما جعلها مفيدة في التعامل مع مشكلات النمو أثناء الحرب العالمية الثانية، وصالحة للتعامل مع مشكلات الدول النامية، لكن يعاب على التحليل الكينزي أنه أولى اهتماما لكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، فقد اهتم بعلاج أزمة الكساد من خلال زيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة ولم يخبرنا إلا بالقليل بشأن كيفية دفع عملية التنمية.[1]

الفرع الرابع: نظرية النمو الحديثة

برزت نظرية النمو الحديثة في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي كرد فعل للانتقادات التي وجهت لنموذج سولو للنمو، فهي تحاول تفسير العوامل التي تحدد حجم ومعدل نمو الناتج القومي الإجمالي والذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو (بواقي سولو) ويعتمد فيها معدل التغير التكنولوجي في الأجل الطويل على المعلمات الأساسية للنموذج، مثل معدلات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ومعدل النمو السكاني، وقد ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وبالتالي فان هذه النماذج تعزز من دور السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الاستثمارات في تكوين رأس المال البشري وتشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية في الصناعات مثل: برامج الحاسوب والاتصالات.

ويلاحظ أن نماذج النمو الداخلي تتشابه كثيرا في هيكلها مع النماذج النيوكلاسيكية فهي تتفق معها في التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو السريع في العالم النامي ولكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها في الافتراضات والاستنتاجات، فقد أسقط نموذج النمو الداخلي

[1] عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات نمو التنمية في الفكر الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، العدد: 73، 2021 ، ص:13.

افتراض تناقص الغلة النيوكلاسيكي وأن هناك تزايد غلة للعمل ورأس المال، وبالتالي فإن زيادة الاستثمار في رأس المال المادي والبشري يمكن أن تحدث تحسينات إنتاجية، كما توصلت إلى استمرار زيادة فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والغنية لا ترجع إلى العوامل التي ذكرتها النظرية التقليدية وإنما لمجموعة من العوامل تتعلق بشكل كبير برأس المال البشري كالتعلم والبحث والتطوير والخدمات الصحية وحماية الحقوق الفكرية.

ويمكن القول أن تلك النظرية قد استبعدت تماما أن يتحدد النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بمتغيرات خارجية، وركزت على أهمية رأس المال البشري وتراكمه في تحقيق النمو، ولعل أبرز نماذج النمو الداخلي لبول رومر وروبرت لوكاس الذين أوضحا دور قناتين رئيسيتين للنمو هما رأس المال البشري والمعرفة، وهناك آثار خارجية مصاحبة لتكوين رأس المال البشري من تعليم، تدريب، وبحث وتطوير، كما تعتبر دراسة روبرت بارو من أهم الدراسات المتعلقة بنظرية النمو الحديثة والتي أضافت عوامل أخرى كالسياسة التجارية ومدى الانفتاح على العالم الخارجي والاستثمار الأجنبي والاستقرار السياسي والشفافية والمساءلة القانونية واستقلال القضاء، وتنتقد هذه النظرية على أساس أنها مازالت تعتمد على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم النامي، كما أنها ركزت بشدة على محددات معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وأهملت الأثر على الأجلين القصير والمتوسط.[1]

[1] عبد الحليم شاهين ، مرجع سابق ، ص،ص 22 ، 23

المبحث الثالث: أثر السياسة الإنفاقية على النمو الاقتصادي.

تعتبر السياسة الإنفاقية من أبرز أدوات السياسة المالية تأثيرا على النمو الاقتصادي، ويظهر ذلك كونها تؤدي إلى الزيادة في حجم التشغيل، وتولد مداخيل جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص وذلك بتسهيل حركة السلع والخدمات وعوامل الإنتاج كما تؤدي السياسة الإنفاقية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسين معدلات النمو وذلك عبر برامج للاستثمارات العمومية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مدى تأثير السياسة الانفاقية على كل من الاستثمارات العمومية، الناتج المحلي الإجمالي وكذلك النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: أثر السياسة الانفاقية على الاستثمار

يمثل الاستثمار جزءا هاما من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يساهم بشكل معتبر في النمو الاقتصادي، وعلى اعتبار أن الإنفاق العام يأخذ عدة أشكال وجب تحديد أوجه الإنفاق العام التي يمكن اعتبارها استثمارا.

تعتبر السياسة الانفاقية من أدوات السياسة المالية التي لها أثر على الاستثمار حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ومن آثار الإنفاق العام على الاستثمار[1]:

الفرع الأول: أثر الإنفاق على البنى التحتية

من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسة الإنفاق العام تتجه نحو البنية الأساسية مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البنى التحتية لجذب الاستثمار عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق والموانئ والمطارات....

الفرع الثاني: تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

وهي من بين السياسات الانفاقية التي تتبعها الدول قصد تشجيع الاستثمار، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة، ففي ظل اتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض، يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من أجل جذب وتوسيع الاستثمارات.

[1] سرار خيرة، نوي طه حسين، انعكاسات سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019 – 2000، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 1، مجلد: 6 ، 2020 ، ص: 325، 326.

الفرع الثالث: أثر الإنفاق على البحث والتطوير التكنولوجي

نتيجة الأثر الايجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية، ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد من أرباح المشروعات وبالتالي زيادة الاستثمار، ويعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: أثر السياسة الانفاقية على الناتج المحلي الإجمالي

امتثالا للتحليل الكينزي فإن استخدام الحكومة سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب الكلي وبالتالي على حجم الناتج المحلي.

الفرع الأول: فعالية السياسة الانفاقية على النمو الناتج المحلي:

يؤثر الإنفاق العمومي على نمو الناتج المحلي بتأثيره على مكونات الناتج، فالناتج المحلي يتحدد بالعوامل المادية له، و هي تمثل المقدرة الإنتاجية أو ما يعرف بتكوين رأسمال الثابت والعوامل الاقتصادية والتي تتناول الطلب الكلي الفعال لذلك فإن اثر الإنفاق العمومي على الناتج تتحدد من خلال هذين العاملين، وذلك بطريقة مباشرة من خلال كفاءة تحول الإنفاق العمومي إلى رأس مال منتج أو بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على إنتاجية الأعوان الاقتصاديين واستهلاكهم والتفاعلات في سوق العمل والتأثير على المستوى العام للأسعار[1].

أولا: المقدرة الإنتاجية للمجتمع: يطلق عليها بالعوامل المادية للإنتاج، وهي تشمل كل الموارد المادية للدولة بما في ذلك عنصر العمل ورأسمال العيني، والفن الإنتاجي المستخدم في العملية الإنتاجية.[2]

وانطلاقا من النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن المكونات الأساسية للعملية الإنتاجية هي رأسمال k و يقصد بها كل الممتلكات العينية والملموسة، العمالة L وتمثل القوى العاملة في المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، التكنولوجيا A وتتمثل في المعرفة المستعملة لتطوير رأسمال، وتكتب دالة الإنتاج على الشكل التالي:[3]

$$Y=A.F(K.L) \qquad (1)$$

و من أبرز الأمثلة لدالة الإنتاج الكلاسيكية الحديثة دالة الإنتاج Coobb-Douglas

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2010، ص: 136.

[2] علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص: 621.

[3] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 136

$$Y=A.K^{a}.L^{1-a}$$

حيث: a تمثل نصيب رأسمال في قيمة الإنتاج، (1-a) تمثل نصيب العمالة وA تمثل ما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، و يتجلى دور الحكومة هنا من خلال تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على المقومات الاقتصادية الكلية ففي حالة وجود تضخم أو عجز في الموازنة العامة فهي تضر بالنشاط الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، كما أن سياسة الإنفاق الحكومي وطرق قد يكون لها تأثير سلبي أو ايجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، وسبق و بين barro[1] أن نشاطات الحكومة هي مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تقوم بشراء جزء من القطاع الخاص وتستعمله من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص، ويمثل نموذجه بالمعادلة التالية:

$$Y= A.L^{a}.K^{\beta}.G^{u} \qquad (2)$$

وتظهر آثار الإنفاق العمومي على المقدرة الإنتاجية للمجتمع بفرض ثبات الطلب الكلي، حيث الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى تكوين رأسمال الثابت الذي يؤدي لزيادة المقدرة الإنتاجية والإنفاق الاستهلاكي والذي يعمل أيضا على زيادة المقدرة الإنتاجية وإن كان أقل وضوح من الإنفاق الاستثماري بالتأثير على هيكل الإنتاج، بحيث معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتحدد من خلال معدل النمو في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ومعدل النمو في رأسمال ومعدل النمو في العمالة ومعدل النمو في الإنفاق العمومي، بحيث يساهم الإنفاق العمومي في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال دوره في زيادة وتأهيل حجم الموارد الاقتصادية باعتبارها أحد العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وذلك حسب طبيعة الإنفاق.

الإنفاق الاستثماري يساهم في تكوين رأسمال الثابت عن طريق المشاريع الإنتاجية العامة التي تنعكس مباشرة على الإنتاج، والإنفاق التحويلي ذو الطابع الاقتصادي يعمل على توجيه عناصر الإنتاج من قطاع لآخر أو من منطقة لأخرى، أما الإنفاق التحويلي الاجتماعي فهو يهدف إلى رفع إنتاجية العمل الذي يساهم في تطوير عائد عوامل الإنتاج وبالتالي زيادة الناتج، تظهر أهمية الإنفاق العمومي في رفع إنتاجية عوامل الإنتاج بتأثيره على العمالة و رأسمال [2].

ثانيا:الطلب الكلي الفعال: بافتراض ثبات المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي فإن حجم الناتج المحلي يتوقف على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الإنفاق الحكومي والذي يشكل جزء هام من الطلب الكلي والذي يزيد مع زيادة دور الدولة

---

[1] طورت هذه الفكرة من طرف barro سنة 1990 واكتملت بعد ذلك من طرف Sal-I-Marten، Barro عام 1992، و طورا هذين النموذجين فكرة أن تهيئة المنشآت القاعدية يرفع من الإنتاجية الحدية لرأسمال الخاص.

[2] بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، ص، ص: 6،5.

في الاقتصاد [1]والذي يؤثر تأثيرا مباشرا في حجم الإنتاج شرط أن يكون مستوى النشاط الاقتصادي أقل من مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (الأرض و العمل ورأس المال)، وتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة اللازمة والتي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

كما أن الإنفاق العام الاجتماعي بنوعيه، سواء التحويلات الاجتماعية العينية (مبالغ تخصص لإنتاج سلع وخدمات تستخدم في تحقيق أغراض اجتماعية صحية وثقافية والتعليم والسكن وغيرها، أو التحويلات الاجتماعية النقدية التي تقدم لصالح الطبقة الفقيرة من المجتمع لمقابلة المرضى، الشيخوخة والبطالة يؤدي إلى زيادة الناتج الجاري من السلع الاستهلاكية التي يحصل عليها عن طريق الإنفاق العام وكما أن التحويلات النقدية لذوي الدخول المحدودة تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية الضرورية، ومن ثم فهي تدفع إلى زيادة إنتاج هذه السلع، كما أن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشاريع الخاصة أو العامة أو التي تمنح لدعم بعض السلع الأساسية مثل الخبز والبنزين، تؤدي إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأسعار، وإلى زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام عن طريق سد العجز في ميزانياتها وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات وتشجيع الاستثمار[2].

ثالثا: نموذج BARRO (1990) والحجم الأمثل للتدخل الحكومي: من أهم النماذج التي سلطت الضوء على أهمية تدخل الدولة وأثره على النمو الناتج المحلي والذي خلص أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث تقوم الحكومة عن طريق شراء جزء من الإنتاج الخاص واستخدامه في عرض وتقديم الخدمات العمومية مجانا للمنتجين الخواص الأمر الذي يزيد من الرغبة في الاستثمار أكثر مما يساهم في تحقيق النمو.

ومن خلال هذا النموذج تم التوصل إلى أن الإنفاق العام هو منتج وأن حجم التدخل الحكومي في الاقتصاد g/y يكون حجمه الأمثل عندما تصبح الإنتاجية الحدية للإنفاق العام تساوي dy/dg=1.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 138-137.

[2] علي سيف علي المزروعي، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 622-621.

الشكل 1: الحجم الأمثل للتدخل الحكومي والإنتاجية الحدية للإنفاق العام

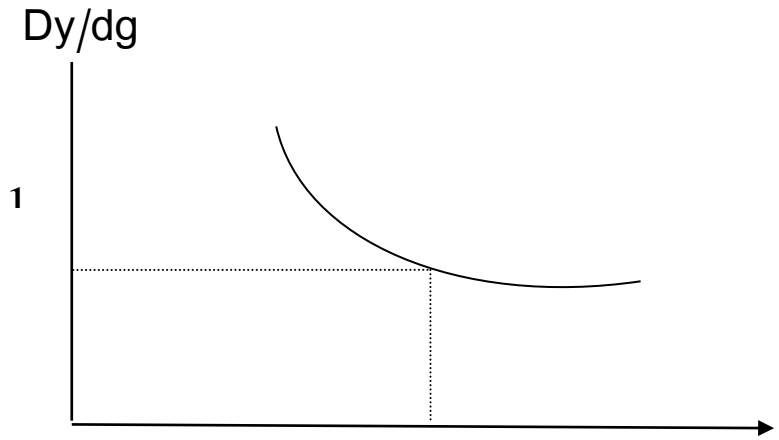

Source: Musa Foudeh, Libéralisation Financière ,Efficacité du Système Financier et performance Macroéconomique ,Thèse pour le Doctorat sciences économiques, université de Limoges,2007,p14.

وقد قدم بارو حجم التدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العمومي بالنسبة a والتي تقارب 30 % من الناتج الداخلي الخام PIB .

بحيث على الدولة أن تراعي هذه النسبة عند القيام بنفقاتها التي تسمح للأفراد بامتلاك قوة شرائية مناسبة للأغراض الاستهلاكية، وتسمح لهم بتكوين رؤوس أموال إنتاجية جديدة.

الشكل 2: الحجم الأمثل للتدخل الحكومي و النمو الاقتصادي

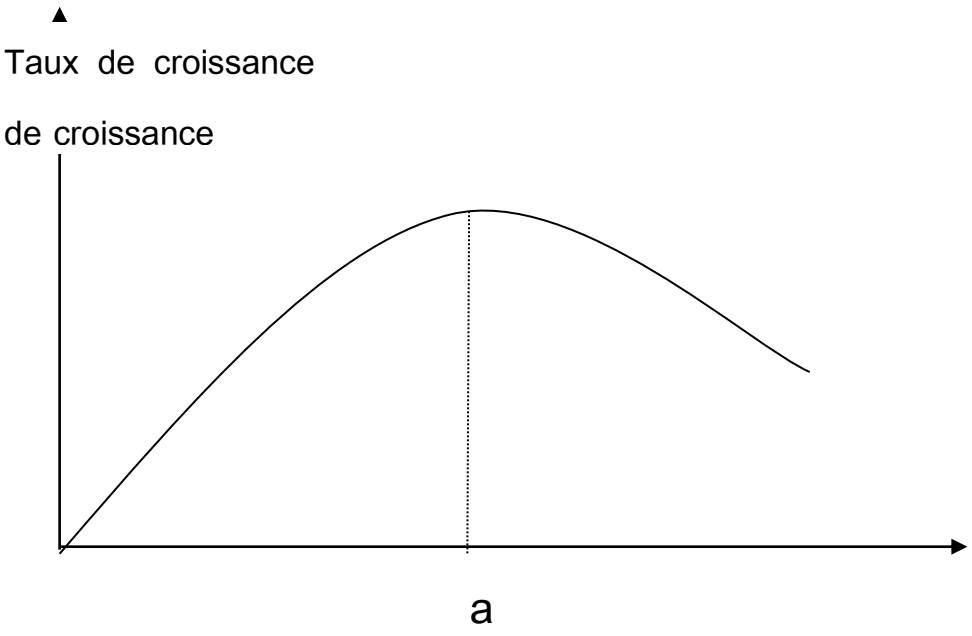

Source :Musa Foudeh ,op.cit , p14.

ووفقا للشكل فإنه عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغير، فإن توسع هذا الحجم يزيد من معدل النمو الاقتصادي لما ينتج عنه من التوسع في البنية التحتية، وفي المقابل هناك حد إذا تجاوزه التدخل الحكومي فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض في معدل النمو لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج بالإضافة إلى أن زيادة الإنفاق ستؤدي إلى زيادة مساوية في حجم الضرائب مما يقلل الحافز على العمل ويخفض الطلب الكلي وبالتالي سيعيق النمو.[1]

الفرع الثاني: تأثير السياسة الانفاقية على نمو الناتج المحلي الإجمالي

امتثالا للتحليل الكينزي فإن استخدام الحكومة سياسة الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية يعتبر وسيلة فعالة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، من خلال تأثير سياسة الإنفاق العام على مستوى الطلب الكلي وبالتالي على حجم الناتج المحلي.

أولا: نموذج IS-LM والطلب الكلي: يعود نموذج IS-LM إلى الاقتصادي البريطاني هيكس سنة 1937 والذي أظهر من خلال أهم أفكار كينز[2] حيث أن هذا النموذج يظهر تفسير متميز للنظرية الكينزية والتي موضوعها تبيان ما يحدد الدخل الوطني عند أي مستوى من الأسعار، حيث هذا النموذج يفسر محددات التغير في الدخل على المدى القصير عند مستوى أسعار ثابت فضلا عن تحديد مصادر حركة منحنى الطلب الكلي.[3] حيث أن التوازن في الاقتصاد القومي يتطلب التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقود وسوق العمل معا[4] وبمساعدة المنحنيين **IS-LM** يمكن تحديد أثر حجم الإنفاق العام على مستوى الدخل الوطني [5] والذي يقوم على فرضيات أهمها:

- ثبات المستوى العام للأسعار.
- الضرائب و الإنفاق العام متغيران خارجيان.
- عدم وجود حركة للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال اقتصاد مغلق.
- الاستهلاك دالة في الدخل الجاري.
- الاستثمار دالة عكسية في سعر الفائدة.

---

[1] بن عزة محمد، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة: 2001-2014، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص، ص: 9، 10 .

[2] Ulrich Kholi ,op-cit ,p 230.

[3] Gregory N .Mnkiw ,macroéconomie , 6 édition , Boeck, belgique , 2013 , p351

[4] البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي، جامعة الشلف، 2009، ص: 08.

[5] عمر صخري ، مرجع سابق ، ص: 257.

– عرض النقود يتكون من جملة النقود القانونية بحوزة الأفراد بالإضافة إلى الودائع الجارية في البنوك يتضمن الطلب على النقود بغرض المعاملات و المضاربة .[1]

1- أثر السياسة الإنفاقية على الناتج المحلي: لقد قام النموذج الكينزي بشرح العلاقة بين الإنفاق العام ونمو الناتج المحلي الإجمالي باعتبار الإنفاق العام متغير خارجي ومن خلال النموذج الكينزي فإن خفض الإنفاق العام يؤثر سلبا على مجملات الطلب وحجم الدخل مباشرة ونشوء أثر مضاعف سلبي يؤدي إلى انخفاض حجم العمالة بالإضافة إلى انخفاض معدلات الفائدة وتدهور سعر الصرف، كما أننا قد نجد علاقة سلبية بين الإنفاق العام ونمو الناتج في بعض الدول وذلك راجع إلى عدة أسباب على رأسها ارتفاع الإنفاق العسكري على بقية الأنواع الأخرى من الإنفاقات وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات غير المنتجة لا يساهم في زيادة معدل نمو الناتج.

ومن خلال مساهمة الدولة في الطلب الكلي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تزيد من الإنفاق العام في أوقات الانكماش وتحد منه في أوقات التوسع.

والشكل التالي يوضح تأثير الإنفاق العام حيث أن الزيادة في الإنفاق إلى G_1 تؤدي إلى الزيادة في الطلب الكلي إلى $C+I+G_1$ مما يؤدي إلى تقاطع الخط45 في نقطة أعلى.

[1] بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014، ص: 140 .

الشكل 3: أثر الزيادة و التخفيض في الإنفاق العام على نمو الناتج المحلي الإجمالي

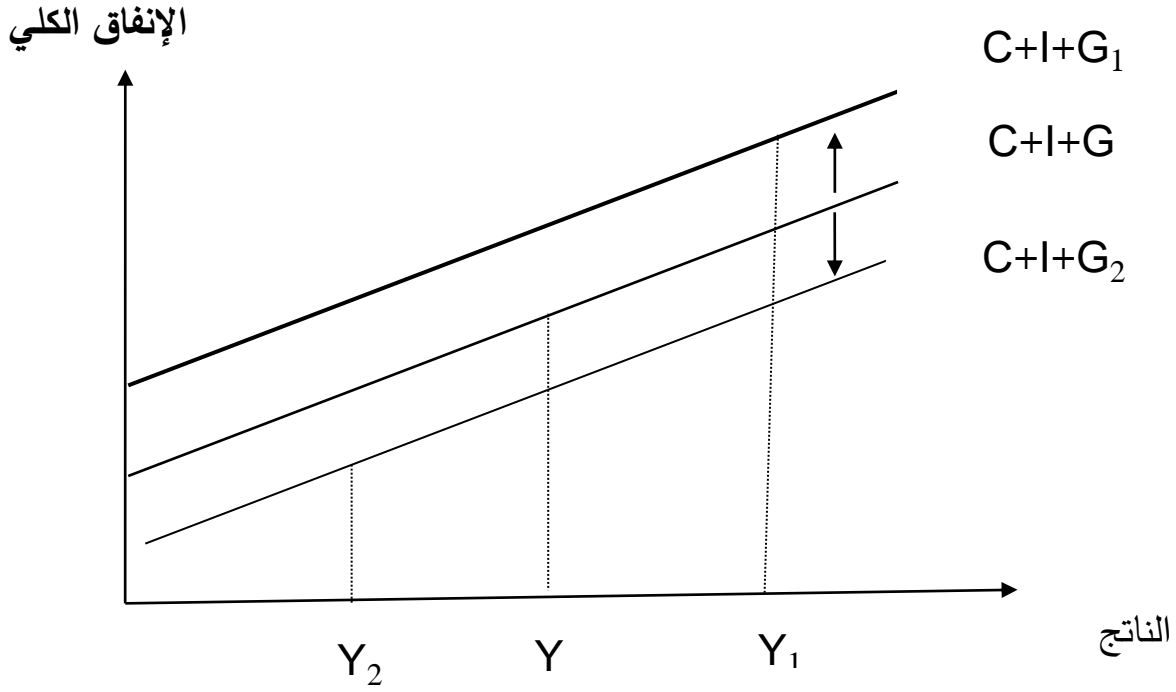

source :Edwin, Mansfield, economics principales problems , decisions , me grew hill ,2000,p 186 .

وعند خفض الإنفاق العام إلى مستوى G_2 سيؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب الكلي إلى $C+I+G_2$ وبالتالي تقاطع منحنى الطلب الكلي في نقطة أقل من المستوى السابق بحيث تدخل الحكومة عن طريق سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد يتم بطريقتين ففي حالة فجوة انكماشية والتي تعود إلى طلب كلي غير كاف تزيد الحكومة من الإنفاق العام بهدف زيادة الطلب الكلي و بالتالي يزداد الناتج المحلي الإجمالي

أما في حالة فجوة تضخمية والتي تعود إلى طلب كلي أكبر من العرض الكلي، تقوم الحكومة بخفض الإنفاق العام ليخفض الطلب الكلي ليعود الناتج المحلي الإجمالي لمستوى التشغيل الكامل[1].

2- **الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع:** لتأسيس النموذج الكينزي يجب التمييز بين الإنفاق الحقيقي والإنفاق المتوقع، حيث أن الإنفاق المتوقع هو مجموع المبالغ التي تتوقع الأسر والمؤسسات والدولة إنفاقها على السلع والخدمات، أما الإنفاق الحقيقي فهو مجموع المبالغ التي تقوم الأسر والمؤسسات والدولة بإنفاقها فعلا على السلع والخدمات.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص،ص: 142 - 314.

والفرق بين الإنفاق المتوقع والإنفاق الحقيقي، هو الاستثمار غير المقصود في شكل مخزون عندما تبيع المؤسسات أقل من توقعاتها هذا المخزون يزيد، والعكس عندما تبيع المؤسسات أكثر من توقعاتها نفس هذا المخزون يصبح أقل، وهذه التغيرات غير المتوقعة في المخزون تسجل في المحاسبة العامة تحت عنوان إنفاق استثمار المؤسسات، ونتيجة لذلك فإن الإنفاق المتوقع ممكن أن يكون أقل أو أكبر من الإنفاق الحقيقي، وفي حالة اقتصاد مغلق فإن صافي الصادرات يكون معدوم فلإنفاق المتوقع PE هو مجموع الاستهلاك C والاستثمار I والإنفاق العام G. $PE = C+I+G$[1]

الشكل 4: التوازن الكينزي :

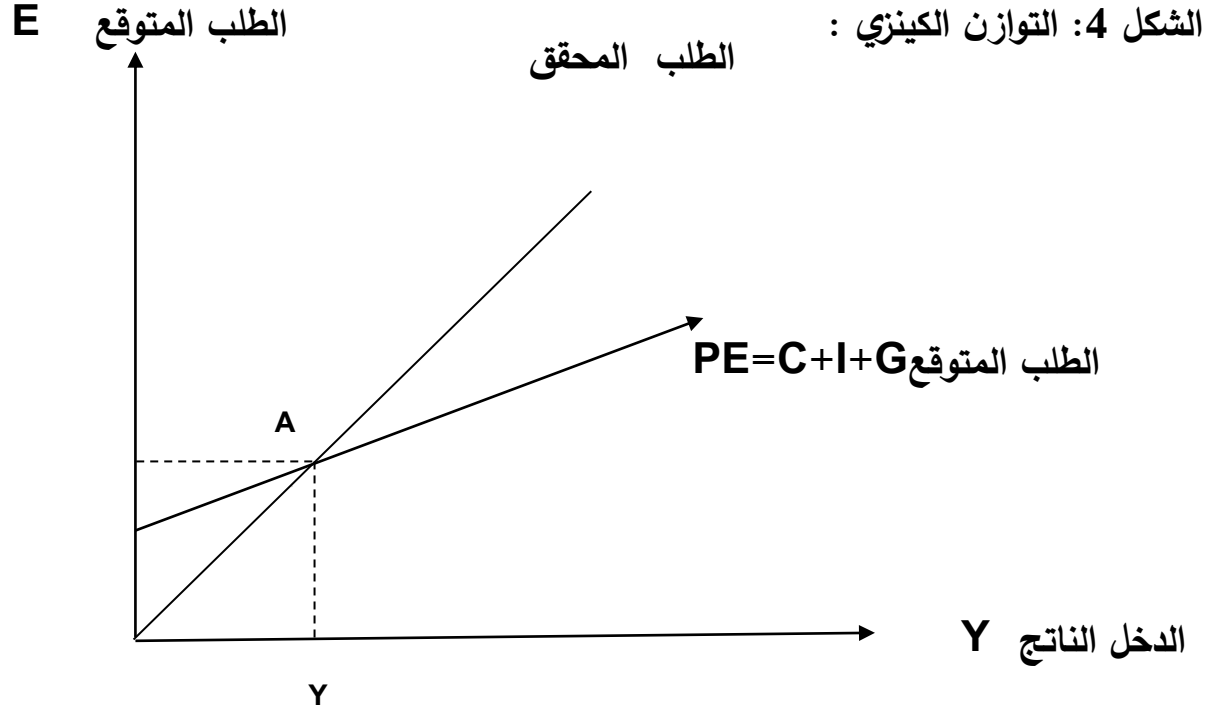

Source :Gregory ,Mankiw,op-cit , p311.

ثانيا: أثر المزاحمة: كما أشرنا سابقا فإن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج وبالمقابل أيضا تؤدي إلى زيادة في معدلات الفائدة التي يكون لها أثر سلبي على الاستثمار بحيث تنخفض الرغبة في الاستثمار(زيادة الطلب على شراء سندات الحكومة)، وانخفاض الاستثمار يؤدي إلى انخفاض الناتج وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام لها أثران متعارضان:

1- أثر مباشر وايجابي يؤدي إلى زيادة الناتج.

2- أثر سلبي غير مباشر يؤدي إلى انخفاض الناتج عن طريق تخفيض الإنفاق الاستثماري وتحويل جزء من الأموال إلى شراء الأوراق النقدية وهذا يطلق عليه أثر المزاحمة[2]، حيث يفسر ذلك بأن جزء من

[1] GregoryN,Mankiw , op-cit, p 352.

[2] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص: 339.

الإنفاق العام يزاحم الإنفاق الاستثماري الخاص و يأتي مكانه، حيث لو لم تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة معدل الفائدة فإن زيادة الناتج ستكون من Y_0 إلى Y_2، إلا أن ازدياد معدل الفائدة من i_0 إلى i_1، أدى إلى انخفاض الناتج من Y_2 إلى Y_1، و جعل الزيادة الصافية في الناتج من ذلك هي Y_0إلى Y_1 لأن التأثير الذي يحدثه تغير معدل الفائدة على الطلب الكلي يؤدي إلى تخميد الأثر التوسعي للإنفاق العام، و بالتالي شدة الإزاحة تتعلق بمدى تأثير الإنفاق العام على معدل الفائدة.

الشكل 05: أثر زيادة الإنفاق العام على الناتج

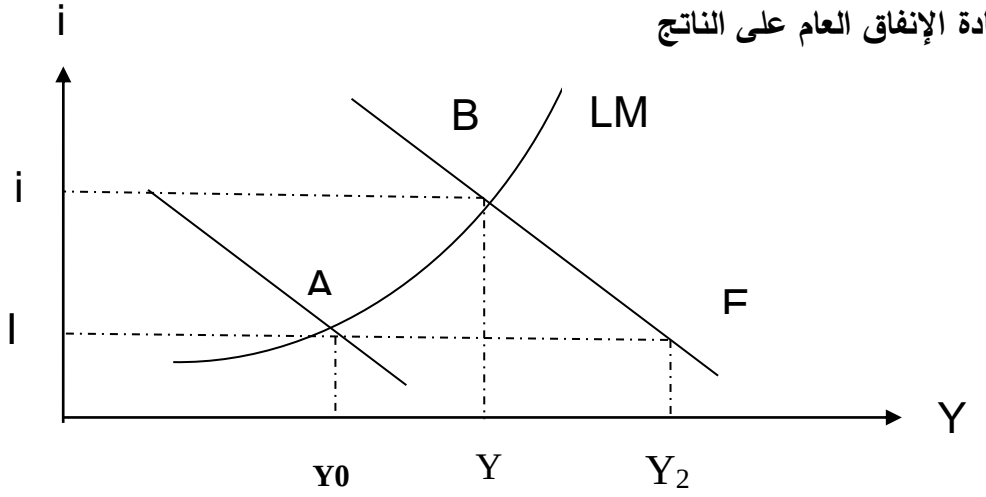

المصدر: د. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص:338.

المطلب الثالث : مدى مساهمة السياسة الانفاقية في التأثير على النمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي المستدام والعادل هو الهدف الرئيسي لسياسة الإنفاق العام وتهدف العديد من البرامج العامة على وجه التحديد إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والعادل، ولقد لعبت النفقات العامة دورا هاما في تكوين رأس المال المادي والبشري على مر الزمن.

الفرع الأول: الإنفاق العام

حيث سيتم التطرق إلى مصادر تمويل الإنفاق العام، ثم بعد ذلك نتكلم عن إنتاجية الإنفاق العام لأوجهه المختلفة.

أولا : مصادر تمويل الإنفاق العام :

1- إذا تم تمويل الإنفاق العام من إيرادات غير عادية مثل القروض والإصدار النقدي الجديد فذلك سيؤدي حتما لخلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة الإنفاق العام ورفع مستوى الطلب الكلي وبالتالي زيادة الإنتاج القومي ولا يتحقق ذلك إلا في وجود طاقات إنتاجية معطلة بحيث يشغل هذا الإنفاق تلك الطاقات المعطلة، و في حالة عدم وجود طاقات إنتاجية معطلة فتمويل الإنفاق العام بالإيرادات العادية سيؤدي إلى رفع الأسعار والتضخم.

2- إذا قامت الحكومة بتمويل الإنفاق العام عن طريق إيرادات عادية مثل الضرائب والرسوم، فهذا النمو من الإنفاق ليس له تأثير كبير على الدخل القومي لأنه لا يقوم بخلق وسائل دفع جديدة إنما يقوم بنقل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد لآخرين وبالتالي حجم الإنفاق الكلي لا يتغير بشكل محسوس والدخل القومي لا يتغير كثيرا عن مستواه الأصلي.

بحيث تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب غير مباشرة على استهلاك السلع الضرورية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي خفض القوة الشرائية للطبقات التي تتميز بدخل منخفض وميل حدي مرتفع للاستهلاك أي سيتم خفض إنفاقها الاستهلاكي الذي يشارك في خفض الإنفاق الكلي وبالتالي خفض الإنفاق الدخل القومي في حين إذا تم تمويل الإنفاق العام عن طريق فرض ضرائب تصاعدية تمس الأغنياء ويدفعونها من مدخراتهم وبالتالي لا يتغير إنفاقهم الاستهلاكي فهذا التمويل سيسهم في زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي رفع مستوى الدخل القومي.[1]

ثانيا: إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجهه المختلفة: يمكن النفقات العامة المناسبة أيضا أن تكون فعالة في تعزيز النمو الاقتصادي، حتى في المدى القصير، عند حدود بالبنية التحتية أو القوى العاملة الماهرة تصبح عقبة فعالة لزيادة الإنتاج، لذلك فإن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا للإنتاجية الإنفاق العام[2]

ثالثا: إنتاجية الإنفاق العام بالنسبة لأوجه الإنفاق الرئيسية: تهدف الدولة بسياسة الإنفاق العام إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والتي سيكون لها أثر زيادة الدخل الوطني، أما بتوجيه مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق الاستثمار العام باستغلال بعض الموارد الطبيعية أو الإنفاق على البنية التحتية، و إما بتوجيه غير مباشر للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على معدلات الربح في نوع من الإنفاق أو مكان معين مما يؤدي إلى انتقال هذه الموارد الإنتاجية إلى نوع معين من فروع النشاط الاقتصادي، وذلك لأن مقدار الناتج يتوقف على مستوى تشغيل الموارد المتاحة تحت تصرف الأفراد وكيفية توزيعها بين الاستخدامات المتعددة.

وقد أضافت نظريات النمو الحديثة الإنفاق الحكومي كعامل مفسر لنمو الناتج المحلي في الأجل الطويل بتأثير مختلف أنواع الإنفاق على الإنتاجية ونمو الناتج حيث أن نمو الناتج دالة في التطور التكنولوجي والعمالة ورأس المال والإنفاق الحكومي والذي يؤثر من خلال تدفقاته على مختلف عوامل

---

1 سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار العجلة، الأردن،2011، ص، ص: 93،94 .

2 International Monetary Fund , Umproductive public expenditures , A pragmatic approach to policy analysis https://www.imf.org/external/pubs/ft/.../pam4803.htmconsulte le 11/05/2015

الإنتاج مما يزيد من إنتاجيتها، وقد أقرت نظريات النمو الحديثة[1] بوجود أثر ايجابي للإنفاق العام على النمو في الأجل الطويل حسب نوعية الإنفاق وليس حسب كميته، ومن هم الأمثلة في ذلك الإنفاق على البنية التحتية والتعليم والبحث العلمي[2].

1- **النفقات الإنتاجية أو الاستثمارية:** وهي أول هذه الأنواع التي سنفصل في أثارها، إما بتدخل الدولة مباشرة في الإنتاج أو في صورة إعانات اقتصادية لغرض اقتصادي معين فهي تساهم في إنتاج السلع المادية والخدمات العامة التي توجه لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وإنتاج رؤوس أموال عينية معدة للاستثمار وبالتالي هذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تزيد من حجم الدخل القومي ورفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد، وفي هذا نميز بين اثأر التي تقدمها الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

أ- بالنسبة للإعانات الاقتصادية للمشروعات الخاصة نميز بين نوعين الأول إعانات تقدم بهدف سد عجز نتج عن نشاط هذا المشروع أو بغرض تشجيعه فإذا كان بغرض تشجيع نشاط معين فتكون إعانة سالبة إذا تمت عن طريق إنشاء فراغ ضريبي حول هذا المشروع مما يجذب رؤوس الأموال ويحفز المستثمرون لهذا النشاط، أو إعانة ايجابية تضمن حد لأسعار منتجاته أو لأرباح المشتغلين به.[3] أما إذا كان الهدف منها سد عجز المشروع نتيجة نشاط معين فهي موجبة بطبيعة الحال، أما النوع الثاني والمخصص لمساعدة بعض المشروعات الخاصة على تجهيز نفسها بالمعدات ووسائل الإنتاج فتأخذ صورة إعانات ايجابية.

ويكون من أهم أثارها توجيه الاستثمار حسب ما تجده الدولة ملائما لاقتصادها أما فيما يخص التنمية الاقتصادية أو توازن ميزان المدفوعات والعمل على تكوين رأسمال في هذه القطاعات وبالتالي المساهمة في الحصول على معدل نمو مرتفع.

ب- بالنسبة للإعلانات الاقتصادية الموجهة للمشروعات العامة والتي لا تسعى دائما من وراء نشاطها إلى الربح، حتى قد يتم عرض منتجاتها بأسعار أقل من تكلفتها بهدف تلبية الحاجات الضرورية من أمثلتها إنتاج مياه الشرب والكهرباء، أو التوجه إلى نشاطات في الأساس من مجال النشاط الخاصة تجد من خلاله تحقيق لفلسفتها الاقتصادية فبالنسبة للحالة الأولى أين تنتج الدولة لغرض سد الحاجات الضرورية تهدف الدولة من خلالها إلى إعادة التوازن المالي نتيجة عدم الالتزام في القيام بالنشاط بالبحث عن الربح، فتتحدد إعانتها بقيمة العجز الحادث فيها والهدف منها الحفاظ على استمرار النشاط

---

[1] ما تعرف ب les théories de la croissanceendogène التي تبحث في تفسير النمو الاقتصادي عن طريق التراكم دون المرور بالعوامل الخارجية ، أهمها نموذج AKلوكاسLukas.

[2] عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص ، ص: 146، 147.

[3]: علي سيف علي المزروعي، مرجع سابق،ص: 700.

الاقتصادي للمشروعات لما تحققه من نفع عام، أما المشروعات العامة التي تقوم بنشاطات لا تختلف عن نشاط القطاع الخاص فتهدف هذه الإعانات إلى مساعدة هذه المشروعات للاستمرار في هذا النشاط و بمعدل لا يقل عن ما يتطلبه اقتصاد البلد[1].

ويعتبر الإنفاق على البنية التحتية بقيام الحكومة بالاستثمار فيها عامل محفز بحيث يقوم بتشجيع المنتجين للقيام بنشاطاتهم وزيادة إنتاجهم للاستفادة من تلك الخدمات التي تسهل عملهم من خلال تسهيل حركة انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج وبالتالي فالإنفاق على البنية التحتية يساهم في رفع إنتاجية القطاع الخاص.

2- **النفقات الاجتماعية:** تتواجد هذه النفقات في شكلين إما في صورة تحويلات نقدية أو تأخذ صورة تحويلات حقيقية، بالنسبة للتحويلات النقدية تكون في شكل إعانات البطالة للضمان الاجتماعي وإعانة دور العجزة والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية، أما بالنسبة للإعانات العينية تكون في شكل سلع و خدمات ويعتبر الإنفاق على الصحة والتعليم من أكثر الإعانات الاجتماعية الحقيقية شيوعا[2].

فالنفقات الاجتماعية النقدية هي إعانات تهدف إلى تحويل القدرة الشرائية لفائدة الطبقة المحدودة الدخل وبالتالي يزداد ميلها الحدي لاستهلاك السلع الضرورية (بما أنها طبقة محدودة الدخل)، بالتالي زيادة الطلب عليها ما يصحبه زيادة في الإنتاج لهذه السلع.

أما النفقات الاجتماعية العينية (تحويلات مباشرة) بحيث تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية مثل الإنفاق على الصحة والتعليم مما يرفع من المستوى الاجتماعي للأفراد من خلال تحسين مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي وأيضا تمكينهم من تأدية نشاطاتهم بكفاءة أكبر وزيادة قدرتهم على تأدية عملهم بصورة أفضل كلما زاد هذا النوع من الإنفاق كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل من خلال تأثيره على العمل الجسمي والذهني للعامل وبالتالي فإن النفقات الاجتماعية العينية تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ.[3]

3- **النفقات العسكرية:** تعتبر تخصيصات الإنفاق العسكري جانبا مهما ونسبة كبيرة من مجموع الإنفاق العام في أغلبية الدول ويرى الفكر المالي التقليدي أن النفقات العسكرية تصنف ضمن النفقات الاستهلاكية غير المنتجة، في حين الفكر المالي الحديث يصنف هذه النفقات ضمن النفقات المنتجة[4].

---

[1] عدة أسماء، اثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة المجاستير في العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016، ص: 65.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص: 63.

[3] عدة أسماء، مرجع سابق، ص-ص:75،76.

[4] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص:65.

ونميز بين الأثر الانكماشي للنفقات الحربية على حجم الناتج نتيجة لتحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المادية) لاستخدامها في إشباع الأغراض العسكرية مما يؤثر على إنتاج الأفراد بالانخفاض وأيضا بانخفاض الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

والأثر التوسعي للنفقات الحربية على حجم الناتج القومي نتيجة للإنفاق على الصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرق ونفقات البحث العلمي في المجال الحربي والاختراعات وتصدير الأسلحة بحيث يتولد عن الإنفاق العسكري غالبا تقدم علمي في مستوى الإنتاج أدى إلى ظهور اختراعات التي يمكن تطبيقها في الإنتاج العلمي على نطاق واسع، ما يؤثر بالسلب على الدول النامية التي تعتمد في تجهيز جيوشها على الاستيراد من الدول الخارجية مما يحدث عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة لصرف جزء كبير من العملات الأجنبية بغرض التسليح من الخارج.

بحيث تتأثر النفقات الحربية بالأوضاع الاقتصادية السائدة ففي حالة العمالة الكاملة فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث التضخم كون هذه النفقات لها أولوية عن بقية النفقات الأخرى لأنه تسهم في الدفاع عن سيادة الوطن، و في حال نقص التشغيل داخل الاقتصاد فنتيجة للتوسع في الصناعات الحربية والصناعات الأخرى التي تتوقف عليها فهي تسهم في الزيادة في التشغيل والقضاء على البطالة وزيادة الإنتاج القومي[1].

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة السياسيتين المالية والنقدية يؤثر في النشاط الاقتصادي، وبالتالي إلى تغيرات على مختلف المستويات، وتتعلق بأسعار الفائدة، الدخل وغيرها وبما أن الوضعية الاقتصادية تختلف من فترة لأخرى فان متغيرات السياسة المالية ليس بالضرورة تحقق الهدف المرجو بصورة كلية، وإنما تختلف درجة التأثير من فترة لأخرى وحسب خصائص كل مرحلة، فتقوم الدولة بإتباع سياسات مالية توسعية بغرض زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي في فترات الكساد أو الركود، كما تقوم باستخدام سياسات انكماشية بهدف تخفيض مستوى الدخل والحد من موجات التضخم في فترات التضخم، ويمكن إيضاح اثر السياسة المالية متمثلة في السياسة الانفاقية على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على مستوى النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني :تأثير السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي:

أولا: تأثير السياسة الانفاقية التوسعية على النمو الاقتصادي في إطار منحنىISLM : في حالة الكساد أو الركود تتبع الدولة سياسة إنفاقيه توسعية، وتستخدم في حالة فجوة انكماشية حيث يعاني الاقتصاد من ارتفاع معدلات البطالة، ولمعالجة هذه الفجوة الانكماشية تقوم السلطات أما بزيادة الإنفاق في حالة اتباع سياسة ميزانية غير متوازنة، أو سياسة الميزانية المتوازنة والتي تتمثل في زيادة الإنفاق

[1] عدة أسماء، مرجع سابق، ص،ص: 75،76.

الحكومي والضرائب بنفس المقدار، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى الدخل والإنتاج وكذلك مستوى التوظيف وسعر الفائدة ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى إلى جهة اليمين من IS2، مما يترتب عليه زيادة كل من مستوى الدخل الوطني التوازني وسعر الفائدة.

الشكل رقم06 : تأثير السياسة الانفاقية التوسعية على النمو الاقتصادي

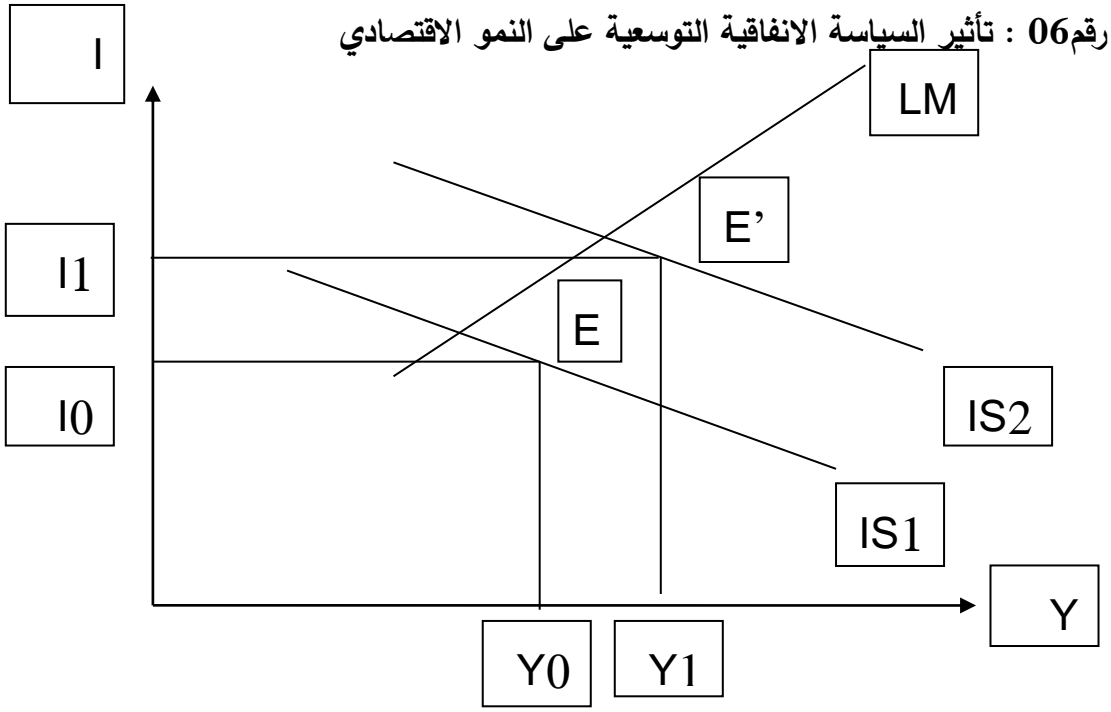

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص: 274

ثانيا: تأثير السياسة الانفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في إطار منحنى ISLM

أما في حالة التضخم فتتبع الدولة سياسة مالية انكماشية، وتستخدم في حالة وجود فجوة تضخمية أي عندما يعاني الاقتصاد من مستويات مرتفعة من التضخم أو ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، ولمعالجة هذه الفجوة التضخمية تقوم السلطات المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي مما يحد من الزيادة في الطلب الكلي ومستوى الدخل وسعر الفائدة، ويوضح ذلك بيانيا بانتقال منحنى ISLM1 من جهة اليسار، ويمكن تتبع اثر فعالية السياسة المالية التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تغير الإنفاق بالاستعانة بالشكل التالي الذي يبين اثر السياسة المالية الانكماشية على التوازن في سوق الإنتاج والنقد.

الشكل رقم:07 تأثير السياسة الانفاقية الانكماشية على النمو الاقتصادي في اطار منحنى ISLM

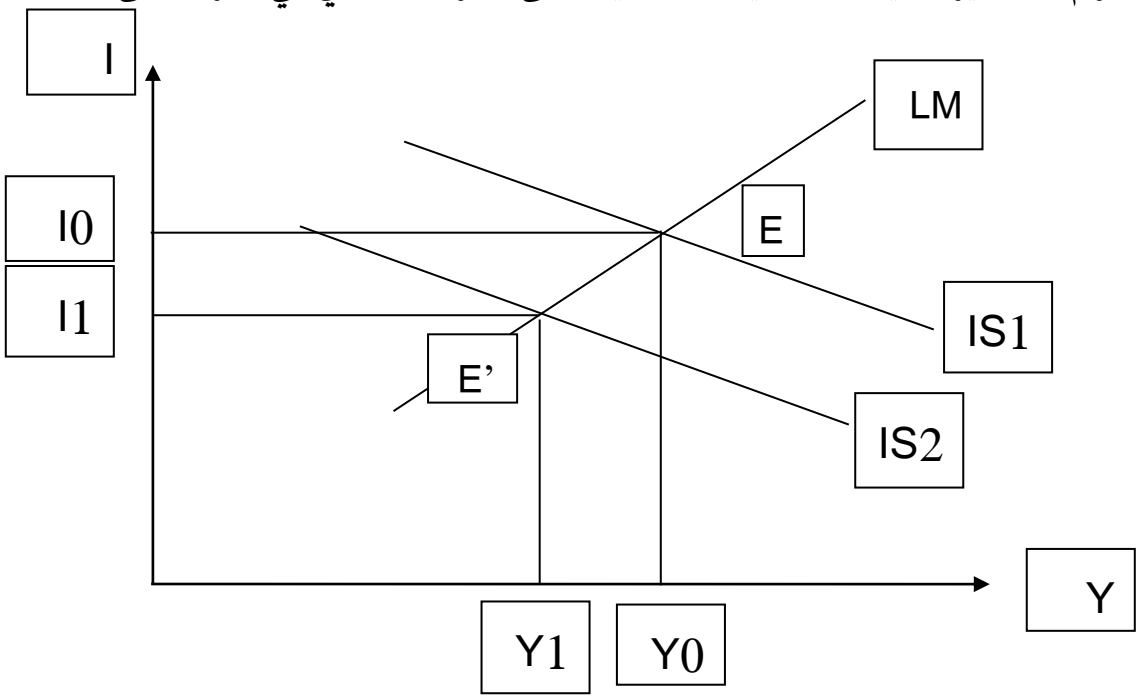

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة، الأردن، 2006، ص:274.

ثالثا: تأثير السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي في الآجال الطويل:

إن تمويل حجم للأنفاق العام ينطوي على امتصاص الموارد الحقيقية من القطاع العام والتي ستكون بطريقة أخرى متاحة للقطاع الخاص، ومن جهة نظر التخصيص، فان هذا الامتصاص من شأنه أن يحسن الكفاءة الإجمالية إذا كانت المنفعة الاجتماعية من الإنفاق العام تفوق تكلفة الفرصة البديلة الخاصة به، ولكن قد يحل الإنفاق العام محل إنتاج القطاع الخاص'اثر المزاحمة'، وكذا يمكن أيضا تحسين إنتاجية القطاع الخاص "اثر العوامل الخارجية أو اثر السلع و الخدمات العامة' وبالتالي فان العائد الاجتماعي الإجمالي الناتج عنه يجب أن يفسر على أنه مجموع كلا هذين الأثرين، إن أثر الصافي على الناتج الإجمالي لأثر المزاحمة للإنفاق العام يتوقف بشكل واضح على الإنتاجيات الحدية النسبية للقطاعين العام و الخاص، هناك اعتقادا سائدا بأنه في ضل غياب الآثار الخارجية، فإن إنتاج القطاع العام له كفاءة أقل مقارنة بإنتاج القطاع الخاص، و بالتالي حسب هذا الجانب وحده، فان ارتفاع مستوى الإنفاق العام يعني زيادة عدم الكفاءة و انخفاض مستوى الناتج، ومع ذلك لغرض ربط الإنفاق العام بنمو الناتج في المدى الطويل، فان العنصر المهم في هذه الحالة هو معجل التغير في مستوى الإنفاق العام وفي المقابل أثار العوامل الخارجية للإنفاق العام تعزز النمو من خلال رفع إنتاجية القطاع الخاص وبالتالي يمكن تحقيق معدل نمو مرتفع بواسطة مستوى أعلى من هذه النفقات.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار تقسيم الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري، فان الإنفاق الجاري ليس له اثر على معدل النمو الناتج في الأجل الطويل، إلا إذا كان هذا الإنفاق يؤثر على إنتاجية

القطاع الخاص، أما بخصوص الإنفاق الاستثماري، فان له الأثر الإيجابي الكبير على النمو، فإذا أخذنا الإنفاق العام على البنية التحتية على سبيل المثال، فإنها تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مساهمتها في زيادة إنتاجية القطاع الخاص (توفير الطرق، المعابر والموانئ) و هذا ما أشير عليه العديد من الدراسات، من بينها دراسة سفينسون، التي أوضحت مدى عدم كفاية البنية التحتية في التأثير سلبا على الاستثمار الخاص وذلك بمسح مائتين وثلاثة وأربعين شركة تصنيع بنفس البلد تعاني من عدم وجود مصادر كافية للكهرباء سنة ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين(لم تتلق كهرباء مدة تسعة وثمانين كمتوسط لعدد أيام التشغيل مما دفع تسعة وسبعين بالمائة من الشركات الكبرى و أربعة وأربعين بالمائة من الشركات المتوسطة وستة عشر بالمائة من الشركات الصغيرة إلى شراء مولدات، وبالتالي زيادة التكاليف وقد أظهرت النتاج أن زيادة نسبة واحدة في عدد الأيام من دون كهرباء بإمكانها أن تخفض صفر فاصل خمسة وأربعين بالمائة من استثمار القطاع الخاص).[1]

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص:70.

خلاصة الفصل:

إن دراسة النمو الاقتصادي مهمة جدا في تحليل الواقع الاقتصادي في أي بلد تستحوذ قضية النمو على فكر اغلب الاقتصاديين، حيث أنها تحث في كفاءة استخدام الموارد المتاحة التي تؤدي إلى نمو الناتج وتوليد الدخل الفردي القادر عن الرفع من مستوى القدرة الشرائية وتحسين الأوضاع الاقتصادية لأي بلد، وتلجأ العديد من الدول لغرض الرفع من معدلات النمو إلى اتباع بعض السياسات المالية وتطرقنا في فصلنا هذا إلى السياسة الانفاقية ودورها في المساهمة من الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

مدى مساهمة السياسة الإنفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001 - 2021

الفصل الثاني: مدى مساهمة السياسة الإنفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001 – 2021

تمهيد

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى أهم التحديات الكبرى لمختلف دول العالم، خصوصا الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو، وفي الجزائر قصد تدارك التأخر الناجم عن الأزمات الاقتصادية والمالية والسياسة، ومنذ سنة 2001، اعتمدت الجزائر على سياسة انفاقية توسعية وذلك عبر إطلاق برامج تنموية ضخمة خلال الفترة 2001 إلى 2021 والتي تمثلت **في** مخطط الإنعاش الاقتصادي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، برنامج توطيد النمو والمخطط الخماسي للتنمية.

رصدت الجزائر لهذه البرامج التنموية مبالغ مالية ضخمة والتي كانت تهدف من خلالها إلى النهوض بالاقتصاد الوطني لتحسين معيشة الأفراد والحد من ظاهرة الفقر والبطالة، ودعم التنمية الاقتصادية.

وقد تمكنت هذه البرامج التنموية من تحقيق نتائج ايجابية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، لكن ما لوحظ عنها افتقارها للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة للصدمات من فترة أخرى مما يؤثر سلبا على تحقيق أهدافها. وهذا ما تطلب حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال إصلاحات اقتصادية عميقة من شأنها خلق الثروة خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: تطور السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة 2001-2021

أخذ المشرع الجزائري في تقسيمه للنفقات العامة بالتقسيم الاقتصادي، فاعتمد معيار مدى مساهمة النفقة في تكوين رأس مال أي تقسيمها إلى نفقات جارية ورأسمالية، كما اعتمد في نفس الوقت على التقسيم الإداري، حيث تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز وهذا حسب المادة 23 من القانون 17/84 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، حيث تجتمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

المطلب الأول: تحليل نفقات التسيير للفترة 2001-2021

سنتطرق في هذا المطلب لإعطاء تعريف لنفقات التسيير وكذا مختلف تقسيماتها، ثم بعد ذلك نعرج على تحليل هذه النفقات خلال عشريتين كاملتين (2001 -2021).

الفرع الأول: تعريف نفقات التسيير

هي تلك الاعتمادات المالية المخصصة لكل الدوائر الوزارية، كل واحدة على انفراد وطبقا لقانون المالية للسنة المعينة، فكل وزارة لها اعتمادها المالي الخاص بها، ثم تأتي السلطة التنفيذية لتوزيع هذه الاعتمادات، ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب وغيرها، هذا النوع من النفقات موجه أساسا لضمان استمرارية والبقاء المرافق الإدارية العامة للدولة وإمداد هياكلها بما تحتاجه من أصول وتتميز هذه النفقات بأنها نفقات غير منتجة أي أنها لا تحمل قيمة مضافة منتجة للاقتصاد الوطني[1].

حسب المادة 24 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، ومعظم الأبواب تتكون من سبعة فقرات، وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا، وكل فصل يشمل عددا من المواد غير المحددة، وعليه يمكن عرض الأبواب الأربعة لنفقات التسيير كما ما يلي[2]:

[1] برحماني محفوظ، المالية العامة في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص: 43.

[2] المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في: 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

أولا: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية المخصصة لتغطية أعباء الدين العمومي والمعاشات بالإضافة إلى مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، ويتكون هذا الباب من خمسة أجزاء وهي: الدين القابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة)، الديون الخارجة، الضمانات (تكون من اجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية) والنفقات المحسومة من الإيرادات (تعويضات على منتجات مختلفة).

ثانيا: تخصيصات السلطات العمومية: تشمل الاعتمادات الضرورية لتسيير مصالح الوزارات والمؤسسات العمومية السياسية وغيرها، مثل المجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري، مجلس الأمة وتكون هذه الاعتمادات مشتركة بين الوزارات.

ثالثا: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لكافة المصالح ووسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويتكون هذا الباب من الأجزاء التالية: الموظفين ومرتبات العمل للموظفين والمعاشات والمنح، الموظفين والتكاليف الاجتماعية، الإدارات وتسيير المصالح، أشغال الصيانة إعانات التسيير ونفقات مختلفة.

رابعا: التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي تقسم بدورها بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها، وتضم الأجزاء التالية:

1–التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

2– الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

3– النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

4– النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

5– الإسهامات الاقتصادية مثل إعانات المصالح العمومية والاقتصادية.

6– الإعانات الاجتماعية مثل المساعدات والتضامن.

7– الإسهامات الاجتماعية مثل مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة.

تتكون النفقات العادية من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، حيث تتمكن نفقات التسيير من الباب الثاني (تخصيصات السلطات العمومية) والباب الثالث (النفقات الخاصة بوسائل المصالح)، أما النفقات

التحويلية فهي تتكون من الباب الأول (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات) والباب الرابع (التدخلات العمومية).

الجدول رقم 01: تطور النفقات العامة– نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2001–2021.

السنوات	نفقات التسيير	
	المبلغ (مليار د ج)	النسبة % مقارنة بالنفقات العامة
2001	963.60	72.94
2002	1097.60	70.79
2003	1122.8	66.43
2004	1251.1	66.13
2005	1245.1	60.67
2006	1437.9	58.60
2007	1673.9	53,85
2008	2217.8	52.92
2009	2300	54.16
2010	2659	59.53
2011	3879.2	66.27
2012	4782.6	67.76
2013	4204,3	69,01
2014	4100	66,03
2015	4617	60.30
2016	4807.30	60.21
2017	4584.5	66.71
2018	4584.4	53.13
2019	4954.4	57.89
2020	4893.4	62.55
2021	5314.5	65.50

المصدر:– الموقع الالكتروني لوزارة المالية www.mf.gov.dz

– التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنوات: 2018، 2019، 2020، 2021.

الفرع الثاني: تحليل نفقات التسيير في الجزائر:

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نفقات التسيير كقيمة مطلقة عرفت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة المدروسة، أما نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة فقد شهدت ارتفاعا مستمرا إلى غاية سنة 2009، ويمكن تفسير أسباب هذا الارتفاع إلى اتساع وتزايد المهام الموكلة للدولة، خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم والصحة، أما بالنسبة للتراجع في نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة، فيعود أساسا إلى إطلاق الحكومة لبرنامجين ضخمين وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، والذين خصصا لهما غلاف مالي معتبر، ورغم تراجع نسبتها إلى إجمالي النفقات العامة من72.6% سنة 2001 الى60.6% سنة 2005، إلا أن هذا النوع من النفقات لا يزال في حالة ارتفاع أكثر من نفقات التجهيز، وذلك بسبب ارتفاع المستخدمين التي تمثل ثاني أهم بند في نفقات التسيير بعد التحويلات الجارية، حيث ارتفعت نسبتها (نفقات المستخدمين) من: 6.9% سنة 2005[1]إلى16,6%سنة 2007[2]، كما ارتفعت منح المجاهدين من جانبها ب: 13.7% المصالح الإدارية ب: 12.9%، أما التحويلات الجارية خارج مصالح الإدارية التي تمثل.39.7% من النفقات الجارية، لتسجل نفقات التسيير، كما سجلت نفقات التسيير سنة 2010 مبلغ 2659 مليار دينار، و هو أكبر مبلغ تم تخصيصه في تلك الفترة ، ذلك يعود بالأساس إلى ارتفاع نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية وكذا نفقات الإدارات، أما بالنسبة للنفقات الجارية الأخرى فقد ارتقت معاشات المجاهدين (17.2%)، بينما انخفضت النفقات في الوسائل والمستلزمات والفوائد على الدين العمومي، إضافة إلى اهتمام الحكومة بالجانب التربوي الذي استحوذ على أكثر من 280 مليار دج سنة 2010 مقارنة ب 135 مليار دج سنة 2001، وواصلت نفقات التسيير ارتفاعها إلى غاية سنة 2013 الذي عرفت تراجعا بنسبة إلى مستوى 4204,3 مليار دينار أي ما يعادل 69%من مجموع النفقات العامة، مقابل: 4782.6 مليار دينار سنة 2012(67.76 % من مجموع النفقات العامة) أي بانخفاض قدره 12.19% [3] .

---

[1] يوسف بودلة، بوشنب موسى، فعالية السياسة الاتفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة 2000–2017، مجلة العلوم التجارية، العدد: 02، 2019، ص، ص: 145 – 159.

[2] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، أكتوبر 2008، ص: 95.

[3] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص:97.

إن الارتفاع الذي شهدته نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة ابتداء من سنة 2009، إنما يرجع أساسا إلى انخفاض نفقات التجهيز التي بلغت ما يقارب 1946,3 مليار دينار سنة 2009 مقابل 1973.3 مليار دينار سنة 2008، لتسجل بعد ذلك سنة 2010 مبلغ 1807,9 مليار دينار، وقد كان ذلك بعد الانتهاء من إطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009، لكن مع إطلاق الحكومة لبرنامج ثالث سمي ببرنامج توطيد النمو وهو برنامج استثمارات عمومية تمت دراسته والموافقة عليه بتاريخ 2010/05/14 بعد اجتماع مجلس الوزراء، الذي خصص له غلاف مالي إجمالي قدره ب 21214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار سجلت سنة 2012 ارتفاعا في نفقات التسيير وقدر ب: 4782.6 مليار دينار، وفي سنة 2013 عرفت انخفاض طفيف لتبلغ 4204.30 مليار دينار، بعدها ارتفعت مرة أخرى أين وصلت إلى 4617 مليار دينار سنة 2015، لتشهد بعد ذلك بعض الانخفاض حيث قدرت سنة 2017 ب: 4584.50 مليار دينار بسبب لجوء الحكومة إلى تسقيف حجم نفقات التسيير في حدود 4500 مليار دينار جراء تهاوي أسعار النفط وتزايد عجز الموازنة العامة، كما يلاحظ أن نفقات التسيير مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق حيث قدر متوسط نسبتها خلال فترة الدراسة ب 62.35 %.

ويعود هذا الارتفاع المتتالي إلى العديد من العوامل أبرزها كبر حجم المرافق العامة و تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع، التعليم و الصحة، وكذا زيادة أجور موظفي القطاع العمومي و تبني الدولة لبرامج تشغيل خاصة كعقود ما قبل تشغيل والإدماج المهني وغيرها من البرامج بالإضافة إلى عملية سداد الدين العمومي. أما بالنسبة لسنة 2021، فقد عرفت نفقات التسيير أكبر قيمة لها والتي قدرت ب 5314.5 مليار دينار بنسبة 65 %مقارنة بالنفقات العامة .خصوصا بعد تحسن مداخيل البترول.

المطلب الثاني: تحليل نفقات التجهيز للفترة 2001-2021

سنتطرق في هذا المطلب لإعطاء تعريف لنفقات التجهيز وكذا مختلف تقسيماته، ثم بعد ذلك نعرج على تحليل هذه النفقات خلال عشريتين كاملتين (2001 -2021).

الفرع الأول: تعريف نفقات التجهيز:

هي تلك النفقات التي تؤدي إلى توسيع الثروة العمومية وتحسين تجهيز الجماعات العمومية، وبواسطة هذه النفقات لا تتلف الثروة و إنما تحول فقط، ويمكن أن تساهم في الإعداد لإيجاد ثروة جديدة، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات في المنشئات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية التي لا تعتبر إنتاجية مباشرة، ويضاف إليها إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية بعنوان البحث و دراسات ما قبل الاستثمار. وتتميز هذه النفقات بالطابع الاستثماري الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وكذلك بإنتاجياتها الكبيرة ما دامت تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.

يتم تقسيم نفقات التجهيز في التشريع الجزائري حسب المخطط الألماني السنوي المتضمن الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، وحسب المادة: 35 من قانون 17/84 توزع نفقات التجهيز على ثلاث أبواب رئيسية وهي:[1]

أولا: الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

ثانيا: إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

ثالثا: النفقات الأخرى برأسمال.

هذه الأبواب مقسمة إلى عشرة قطاعات وهي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، قاعدة هيكلية اقتصادية وثقافية، التربية والتكوين، قاعدة هيكلية اجتماعية و ثقافية، المباني ووسائل التجهيز وأخرى، وكل القطاعات مقسمة بدورها إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تصور بطريقة أكثر دق النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، وتكون كل عملية مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة، فعلى سبيل المثال العملية رقم: 1423 وهي مركبة كما يلي:

1- القطاع 01 .....الصناعات التحويلية.

2- القطاع الفرعي 14.....تجهيزات.

3- الفصل 142 .....الصلب.

[1] المادة 24 من القانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

4- المادة 1423.....التحويلات الأولية للمواد .

وعليه فان نفقات التجهيز المدرجة في الأبواب الثلاثة تقام في قانون المالية في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية (انظر الملحق 02).

الجدول رقم 02: تطور النفقات العامة- نفقات التجهيز – في الجزائر خلال الفترة 2001-2021

السنوات	نفقات التجهيز	
	المبلغ(مليار د ج)	النسبة % مقارنة بالنفقات العامة
2001	357.40	27.06
2002	452.90	29.21
2003	567.40	33.57
2004	640.70	33.87
2005	806.90	39.32
2006	1015.6	41.39
2007	1434.6	46.15
2008	1973.3	47.08
2009	1946.3	45.84
2010	1807.9	40.47
2011	1974.4	33.73
2012	2275.5	32.24
2013	1887,8	30.99
2014	2108,7	33.97
2015	3039.3	39.70
2016	3176.80	39.79
2017	2291.4	33.29
2018	4043.3	46.86
2019	3602.6	42.11
2020	2929.6	37.45
2021	2798.5	34.44

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة المالية www.mf.gov.dz

– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات : 2018 ، 2019 ، 2020 ، 2021

الفرع الثاني: تحليل نفقات التجهيز في الجزائر:

تميزت نفقات التجهيز هي الأخرى بالارتفاع المستمر، فقد انتقلت من 357.40 مليار دينار سنة 2001 أي نسبته 27.60 % من إجمالي النفقات العامة، إلى3176.80 مليار دينار سنة 2016 أي بنسبة 39.79 % من إجمالي النفقات العامة.

ويرجع السبب في ذلك إلى إطلاق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الحكومة في أفريل سنة 2001، حيث بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار د ج (سيتم التطرق لهذه البرامج بالتفصيل لاحقا)، وقد تمحور هذا البرنامج حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية المياه والنقل، بالإضافة إلى تحسين الإطار المعيشي، وعلى هذا الأساس عرفت المرحلة الأولى ارتفاعا كبيرا في نفقات التجهيز و بمعدل أسرع من نفقات التسيير، بعد ذلك أطلقت الحكومة برنامج آخر لمرحلة أخرى يمتد لخمس مواسم (2005 –2009) إضافة لبرنامجين ضخمين خاصين بمناطق الهضاب والجنوب، وجاءت هذه البرامج نتيجة لتحسن الوضعية المالية للبلاد نتيجة ارتفاع مداخيل المحروقات، التي وصلت سنة 2008 إلى 100دولار لبرميل الواحد، مما سمح بارتفاع احتياطي الصرف(143.102مليار دولار من نفس السنة) وكنتيجة لذلك، ارتفعت ميزانية التجهيز من: 806.9 مليار دينار سنة 2005 أي نسبته 39.3% من إجمالي النفقات العامة، إلى1434.6 مليار دينار سنة 2007 أي نسبته 46.15 % من إجمالي النفقات العامة، وقد نمت نفقات التجهيز خلال الفترة (2005 –2009) 141.2 %، محققة بذلك معدل نمو فاق المعدل المسجل في نفقات التسيير 84.7% وبهذا تكون نفقات التجهيز قد سجلت خلال هذه الفترة نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، لكن سجلت نفقات التجهيز ما بين سنتي 2009 و2010 تراجعا إلى مستوى 1946.3 مليار دينار و1807.9 مليار دينار على التوالي أي ما يعادل45.84% و40.48 % من مجموع النفقات العامة، ويفسر ذلك بالصدمة الخارجية التي ترتب عنها انخفاض في إجمالي النتاج المحلي الخام، وبالتالي انخفاض في نفقات البنى التحتية التي تعبر الأهم في نفقات الاستثمار، لكن مع إطلاق الحكومة لبرنامج ثالث سمي ببرنامج توطيد النمو، عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا مرة أخرى.

لتسجل بعد ذلك ابتداء من سنة 2011 مبلغ 1974.4 مليار د ج، و ذلك بسبب زيادة نفقات السكن التي انتقلت من: 271.4 مليار دينار سنة 2011 إلى: 614.1 مليار دينار سنة 2012 أي بزيادة قدرها[1] 125.2%و كذلك النفقات الخاصة بالبنى التحتية والثقافية التي عرفت بدورها ارتفاعا، لكن مع حلول سنة 2013 عرفت نفقات التجهيز انخفاضا مرة أخرى إلى 1887.8 مليار دينار، ويعود هذا الانخفاض بسبب انخفاض نفقات السكن من: 614.1 مليار دينار سنة 2012 إلى 243.6 مليار دينار سنة 2013، لتسجل ارتفاعا أخر ابتداء من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017، التي شهدت نفقات التجهيز انخفاضا محسوسا حيث بلغت 2291.3 مليار دينار وهذا بسبب لجوء الدولة إلى تجميد وإلغاء بعض من المشاريع لتسجل تذبذبا في السنوات 2018 إلى غاية سنة 2021، ويعود سبب ذلك إلى تركيز الحكومة في الرفع من نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر تنتهج سياسة انفاقية توسعية خاصة بعد انطلاق البرامج التنموية، محاولة للنهوض بالبنية التحتية، من خلال وضعها لبرامج استثمارية الهدف منها تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص، ص: 102، 103.

الجدول رقم 03: تطور النفقات العامة(نفقات التجهيز و التسيير) في الجزائر خلال الفترة 2001-2021.

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	مجموع النفقات
	المبلغ (مليار دج)	المبلغ (مليار دج)	العامة(مليار د ج)
2001	963.60	357.40	1321
2002	1097.60	452.90	1550.5
2003	1122.8	567.40	1690.2
2004	1251.1	640.70	1891.8
2005	1245.1	806.90	2052
2006	1437.9	1015.6	2453.50
2007	1673.9	1434.6	3108.5
2008	2217.8	1973.3	4191.1
2009	2300	1946.3	4246.3
2010	2659	1807.9	4466.9
2011	3879.2	1974.4	5853.6
2012	4782.6	2275.5	7058.1
2013	4204,3	1887,8	6092,1
2014	4100	2108,7	6208,7
2015	4617	3039.3	7656.3
2016	4807.30	3176.80	7984.20
2017	4584.5	2291.4	6883.1
2018	4584.4	4043.3	8627.7
2019	4954.4	3602.6	8557
2020	4893.4	2929.6	7823
2021	5314.5	2798.5	8113

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة المالية www.mf.gov.dz

– التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنوات: 2018، 2019، 2020، 2021.

الشكل رقم 08: تطور منحى النفقات العامة (نفقات التسيير و نفقات التجهيز) خلال الفترة 2001-2021.

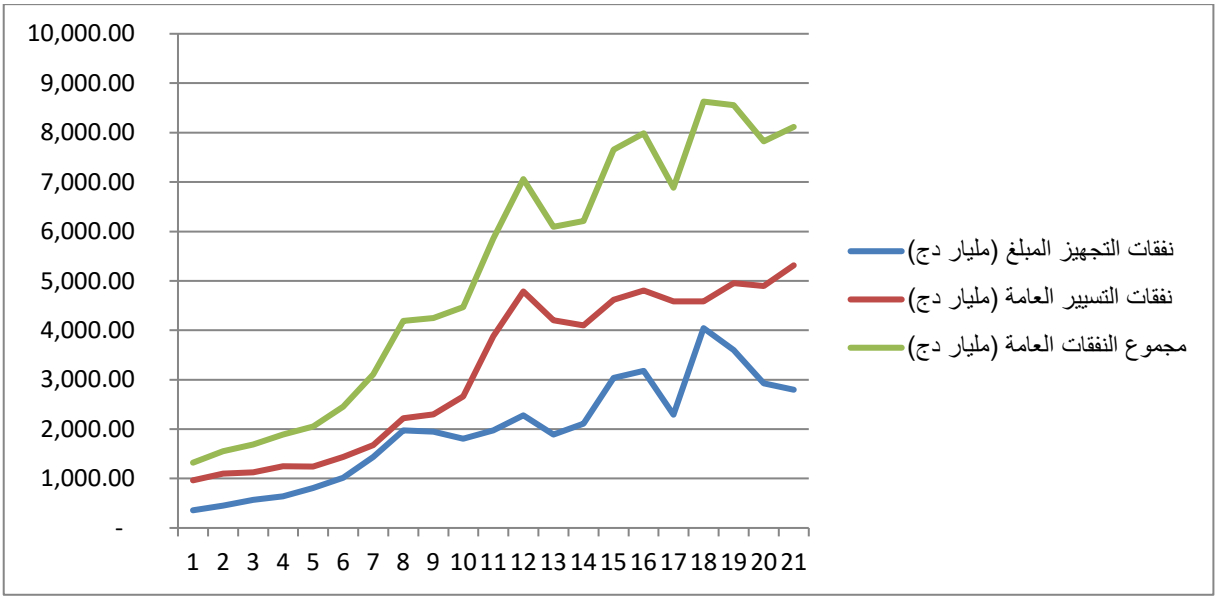

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 03 .

يمكن القول أن ارتفاع النفقات العامة خلال الفترة المدروسة مرتبط أساس بارتفاع نفقات التسيير والتجهيز، مع العلم أن نفقات التسيير إلى مجموع النفقات العامة كانت في اتجاه نحو الانخفاض إلى غاية سنة 2009، لكن سرعان ما سجلت ارتفاعا ملحوظا، عكس نفقات التجهيز التي سجلت في اتجاه نحو الارتفاع إلى غاية سنة 2009، ولهذا فإن الزيادة في حجم النفقات العامة خلال الفترة المدروسة تكون أجبرت الحكومة على ضرورة البحث أكثر عن مصادر للإيرادات لتغطيتها، كما نلاحظ أن الحكومة تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات بهدف تغطية النفقات العامة خصوصا نفقات التسيير، هذا ما يشكل خطرا على استمرارية الدولة خصوصا أن أهم نفقات التسيير تمثل نفقات المستخدمين، وعليه لا بد من الحكومة إيجاد بدائل أخرى غير المحروقات لتغطية هذه النفقات.

المطلب الثالث: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة للفترة 2001-2021:

لقد ساعد ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 وما تبعه من تحسين في معظم القطاعات الاقتصادية، في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ برامج استثمارية تلخصت في

برامج الإنعاش الاقتصادي والتي سنتطرق إليها خلال مراحل مختلفة (برنامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو، المخطط الخماسي للتنمية).

الفرع الأول: المرحلة الأولى (2001 – 2004)[1]:

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد جاء هذا البرنامج في أعقاب ركود اقتصادي دام بسبب العشرية السوداء وكذا تهاوي أسعار المحروقات، وقد خصص لانجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دينار أي ما يقارب 07 مليار دولار آنذاك، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي يقدر ب 1216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، وهي موزعة كما يلي:

الجدول رقم 04: التوزيع السنوي للمبالغ المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.

السنوات	المبالغ المالية (مليار د ج)	النسبة %
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.9
المجموع	**525**	**100**

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي لسنة 2001، ص: 87.

[1] بن لشهب حمزة، قرومي حميد، دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000–2017، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد 4، العدد:01، 2018، ص:15.

الشكل رقم 09: يبين توزيع المبالغ المالية حسب السنوات 2001، 2002، 2003، 2004

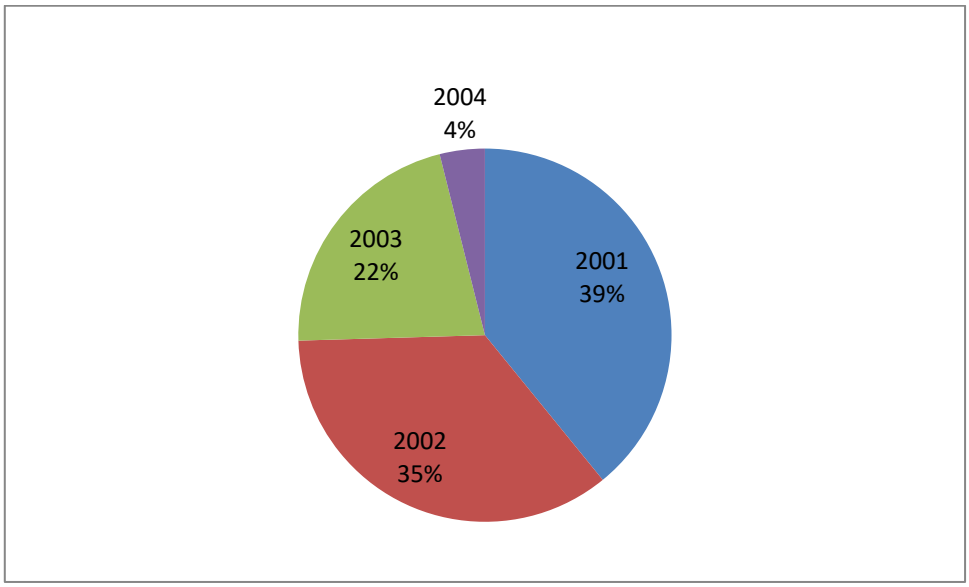

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 04.

وقد خصص أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية و بشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، و قد بلغ عدد المشاريع 15947مشروع[1].

و من بين الأهداف لهذا البرنامج ما يلي:

- تنشيط الطلب الكلي.
- تحسين المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير مناصب شغل دائمة.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.
- دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية.
- تقوية الخدمات العمومية في المجالات الكبرى مثل الري، النقل والهياكل القاعدية .

[1] هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، يناير 2020، ص 06.

- دعم الفلاحة و التنمية الريفية .
- تطوير و إصلاح القطاع الإداري الحكومي.

الجدول رقم 05: يوضح لنا توزيع المبالغ على مختلف القطاعات: الوحدة : مليار د ج.

القطاعات	المبالغ	النسب
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	210.5	% 40.1
تنمية محلية	114	21.7 %
موارد بشرية	90.2	17.2 %
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	65.4	12.4 %
دعم الإصلاح	45	8.6 %
المجموع	**525**	**100 %**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2001، ص: 87.

الشكل رقم 10 : توزيع المبالغ حسب القطاعات خلال فترة 2001 – 2004 :

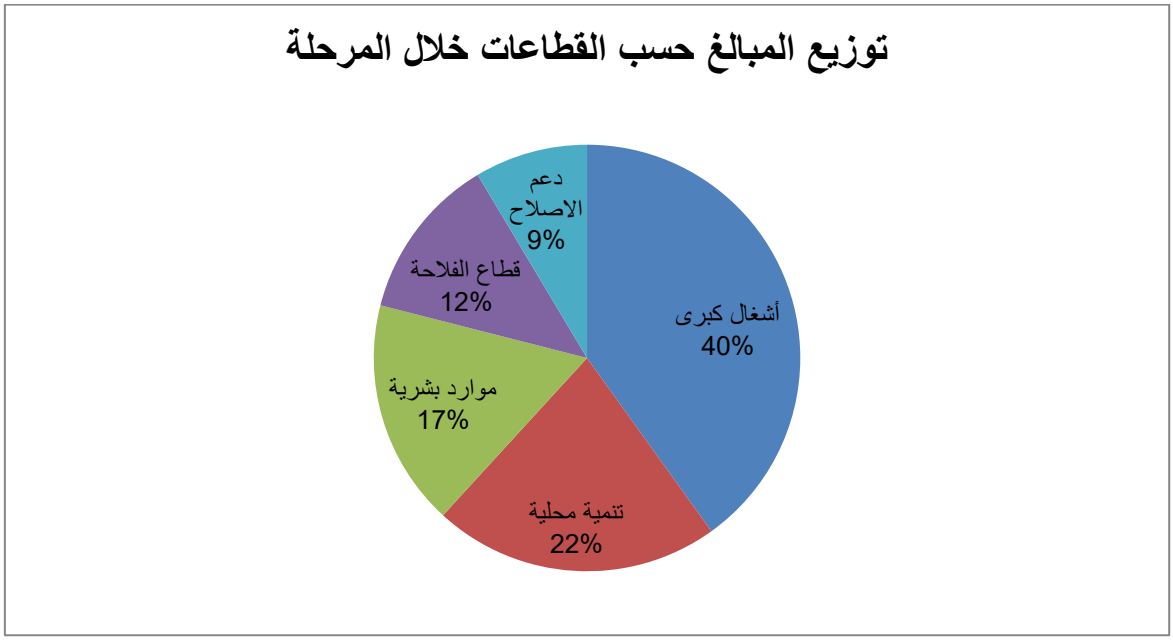

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم: 05.

نلاحظ من الجدول السابق أن قطاع الإشغال العمومية والهياكل القاعدية قد حظي بالنصيب الأكبر من الغلاف المالي للبرنامج بقيمة 210.5 مليار دينار وهذا من اجل تدارك العجز المسجل في

مجال البنى التحتية والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات الأزمة الاقتصادية التي شاهدتها الجزائر سنة 1986 والسياسات التقشفية والتي أجبرت الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي، كما وجهت حوالي 114 مليار دينار للتنمية المحلية لتحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وكذا مخططات بلدية موجهة أغلبها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني و الأنشطة على المستوى الوطني، كما خصص مبلغ 90.2 مليار دينار لتنمية قطاع الموارد البشرية وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي بينما قدر الدعم المقدم لقطاع الفلاحة والصيد البحري ب 65.4 مليار دينار على اعتبار انه استفاد من برنامج الإنعاش تحت مسمى البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية من اجل زيادة الإنتاج الزراعي والصيد البحري لتوفير الطلب المحلي وزيادة الصادرات من المنتجات، في حين نال مجال الإصلاحات مبلغ 45 مليار دينار بنسبة 08 بالمائة من المبلغ الكلي للبرنامج، وهو موجه أساسا لتوفير الظروف المناسبة من خلال دعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية للسماح لها بالعمل وكذا تحسين مناخ الاقتصادي وموجهة أساسا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج والهادفة إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات العمومية.

إن تطبيق مخطط الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع النفقات العامة من1321 مليار دينار سنة 2001 إلى 1891.8 مليار دينار سنة 2004.

الجدول رقم 06: التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي:

القطاعات	عدد المشاريع	% النسب
الري و الفلاحة والصيد البحري.	6312	39.58
السكن والعمران والأشغال العمومية.	4316	27.06
التربية ، التكوين المهني و التعليم العالي.	1369	8.58
الهياكل القاعدية، الشبانية والثقافية	1269	7.95
استكمال إنشاء الهياكل الإدارية	982	6.15
الاتصالات والصناعة	623	3.90
الصحة، البيئة و النقل	653	4.09
الحماية الاجتماعية	223	1.39
طاقات ودراسات ميدانية	200	1.30
المجموع	**15947**	**100 %**

المصدر: إعداد الطالب بناء على مصالح رئاسة الحكومة. www.cg.gov.dz

الشكل رقم:11 التوزيع القطاعي للمشاريع الخاصة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي

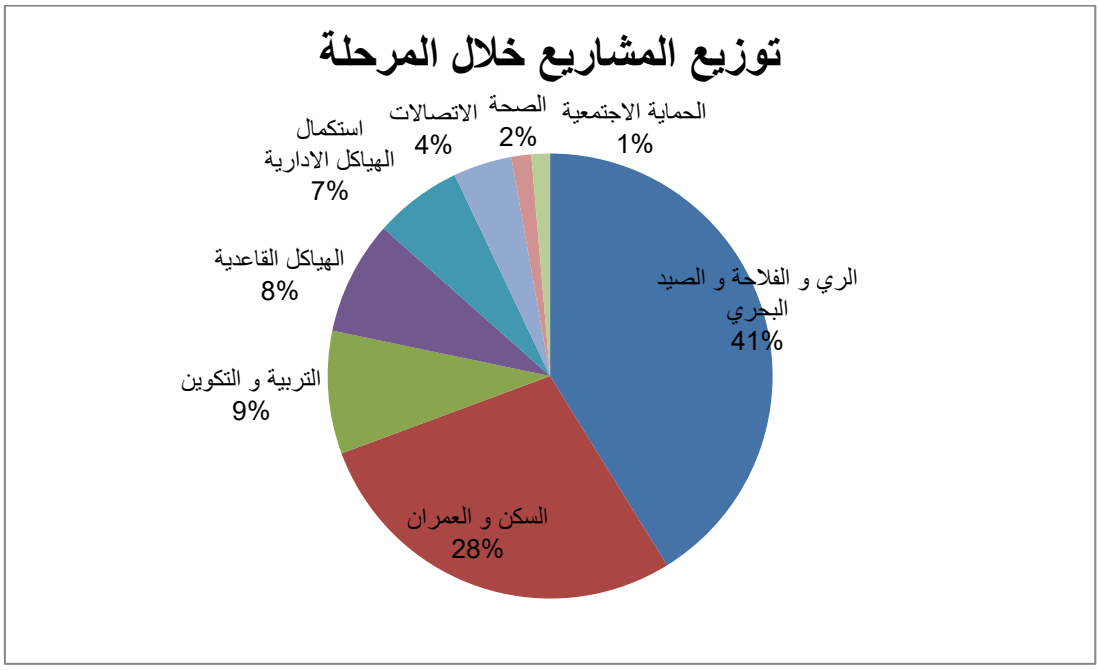

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 06.

من خلال الجدول السابق يتضح أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري شهد النصيب الأكبر من قبل مجمل المشاريع القطاعية، حيث بلغ عدد المشاريع 6312 مشروع قطاع بنسبة 40 %، فيما بلغ عدد المشاريع القطاعية في السكن والعمران والأشغال العمومية 4316 مشروع قطاع ما نسبته 27 % من مجمل المشاريع القطاعية، فيما توزعت باقي المشاريع القطاعية بنسب لا تتجاوز 10%.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (2005–2009): تم الموافقة على البرنامج الجديد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005 حسب المادة 27 والتي تنص: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 120–302 وعنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، حيث يقيد في باب إيراداته اعتمادات الدفع المحررة إلى غاية 2005/12/31 المتعلقة بالمشاريع المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش، بالإضافة إلى تخصيصات الميزانية المخصصة سنويا في إطار البرنامج التكميلي، أما في باب النفقات فتقيد النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش[1]، جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي استفاد هو الأخر من تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولية الأمر الذي ساعد الحكومة الجزائرية في التوسع في نفقاتها العامة.

ومن أهم خصائص هذا البرنامج ما يلي:

– برنامج تكميلي لفائدة سكان الجنوب صودق عليه في شهر جانفي 2006 بملغ: 373 مليار د ج.

– برنامج تكميلي لفائدة سكان الهضاب العليا صودق عليه بتاريخ فيفري 2006 بمبلغ: 693 مليار دينار جزائري.

– برنامج تكميلي من 270.000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش ب: 800 مليار د ج.

– حيث سجلت سنة 2005 ما قيمته: 2052 مليار دينار لتصل سنة 2009 إلى: 4246.3 مليار دينار، و تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط.

[1] هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

واعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبوقة في المسار التنموي للجزائر وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت في شكلها الأصلي ما يقارب 4203 مليار دينار أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث أضيفت له بعد إقراره برنامجين خاصين احدهما بمناطق الجنوب بقيمة: 432 مليار دينار و أخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة: 668 مليار دينار، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب: 1071 مليار والصناديق الإضافية المقدرة ب: 1191 مليار دينار والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة: 1140 مليار دينار.

وقد بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة، وكان يهدف بالأساس إلى:

- تحسين المستوى المعيشي للإفراد.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج.
- استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابر الكفيلة تسهيل الاستثمار.
- مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه على خمسة محاور أساسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 07: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب: %
01-تحسين ظروف معيشة السكان.	1908.50	45.40
السكن.	555	13.02
التربية و التعليم العالي والتكوين المهني.	399.5	9.50
البرامج البلدية للتنمية.	200	4.76
تنمية الهضاب العليا والمناطق الجنوبية.	250	5.95
تزويد السكان بالماء.	192.5	4.58
باقي القطاعات.	311.5	7.41
02-تطوير المنشات الأساسية	1703.10	40.50
الإشغال العمومية.	1300	30.93
المياه.	393	9.35
الهيئة العمرانية.	10.1	0.24
03-دعم التنمية الاقتصادية	337.20	8
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	7.42
الصناعة و ترقية الاستثمار	18	0.43
السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7.2	0.17
04-تطوير الخدمة العمومية	203.90	4.80
العدالة و الداخلية	99	2.35
المالية والتجارة و باقي الإدارات	88.6	2.11
البريد و تكنولوجيات الاتصال	16.3	0.38
05-تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	1.20
المجموع	4202.70	100

المصدر: بوابة الوزير الأول على الموقع www.premier.ministre.gov.dz

الشكل رقم 12 :التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 .

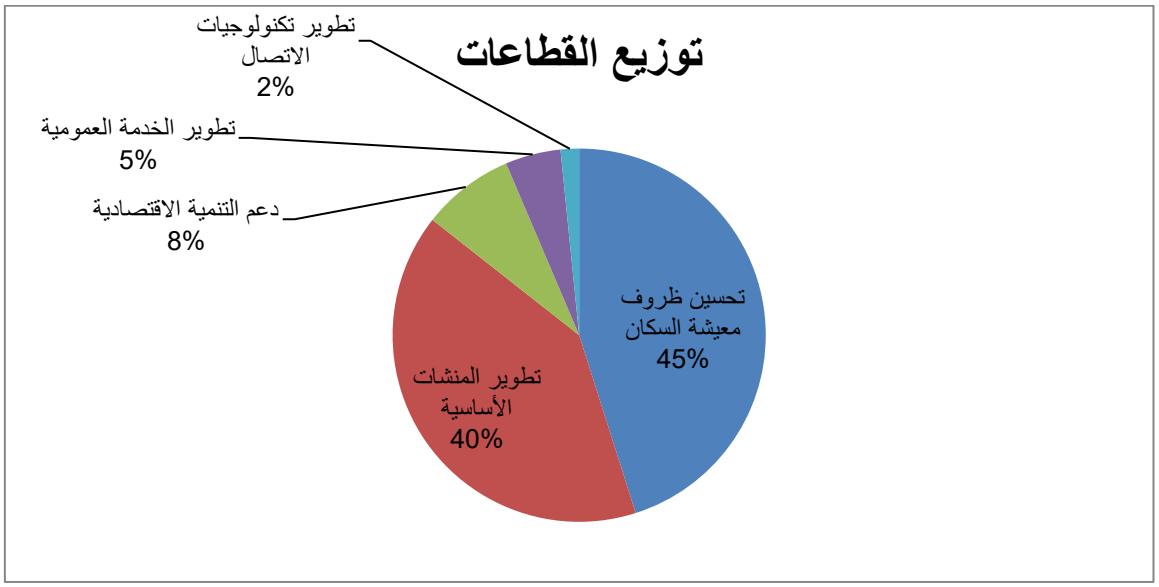

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 07.

ما يلاحظ من خلال أرقام الجدول أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق حيث تسعى الحكومة من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الصحية، حيث خصص له غلافا ماليا قدره: 1908.5 مليار دينار، يليه قطاع المنشآت الأساسية الذي خصص له غلافا ماليا قدره: 1703.1 مليار دينار وزع على أربعة قطاعات متمثلة في النقل (700 مليار دج) والأشغال العمومية (600 مليار د ج) وسدود وتحويلات (393 مليار د ج) تهيئة الإقليم (10.15 مليار د ج)، أما محور التنمية الاقتصادية فخصص له غلاف مالي قدره: 337.2 مليار دينار وخصص اغلبها لبرامج الفلاحة والتنمية الريفية أما قطاعات الصناعة والصيد البحري والسياحة وترقية الاستثمار فخصص لهم مبالغ ضئيلة، في ما خصص لقطاع الخدمات العمومية غلاف مالي قدره: 203.9 مليار دينار وترمي الدولة من خلاله إلى تحسين الخدمة العمومية ومواكبة التطورات في جميع القطاعات (البريد والمواصلات، العدالة...)، بينما محور التكنولوجيات الجديدة للاتصال رصد له مبلغ 50 مليار دينار.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (2010 – 2014):

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين

المعيشة، شهدت هذه المرحلة إطلاق برنامج توطيد النمو هو برنامج استثمارات عمومية تمت دراسته والموافقة عليه بتاريخ 2010/05/14 بعد اجتماع مجلس الوزراء، خصص له غلاف مالي إجمالي قدره ب: 21214 مليار دينار ما يعادل حوالي 286 مليار دولار، و يشمل هذا البرنامج شقين هما[1]:

أولا: استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، فقد خصص لها مبلغ 11514 مليار دينار ما يعادل 156 مليار دولار.

ثانيا: إطلاق مشاريع جديدة خصص لها مبلغ ما يعادل 156 مليار دولار.

و من بين أهداف هذا البرنامج نذكر:

1- القضاء على البطالة من خلال 3 ملايين منصب عمل.

2- دعم التنمية البشرية وتحسين ظروف معيشة السكان.

3- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

4- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

5- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

6- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

7- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

8- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

9- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

10-الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

نتيجة لذلك شهدت هذه المرحلة تزايد كبير في حجم النفقات إذ انتقلت من 4466.90 مليار دينار سنة 2010 إلى 6995.7 مليار دينار سنة 2014.

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص: 48، 49.

و من أهم خصائص هذا البرنامج نجد ما يلي:

- لا يمكن إطلاق أي مشروع لم تنتهي الدراسات فيه ولم يتوفر الوعاء العقاري الخاص به
- عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها عشرين مليار دينار، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- تسريع إجراء الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال الصفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسات و الإنجاز.

يشمل هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية كما هو في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014 الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ	النسب %
01-تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
السكن	3700	16.97
التربية و التعليم العالي و التكوين المهني	1896	8.70
الصحة	619	2.84
تحسين وسائل و خدمات الادارة العمومية	1800	8.26
باقي القطاعات	1886	8.65
02-تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
الإشغال العمومية و النقل	5900	27.06
المياه	2000	9.17
الهيئة العمرانية	500	2.29
03- التنمية الاقتصادية	3500	16.06
الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	1000	7.42
القطاع الصناعي العمومي	2000	9.17
تأطير العمل	400	1.84
دعم اقتصاد المعرفة	100	0.46
المجموع	**21803**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة 2010/10/16.

الشكل رقم 13: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2010-2014.

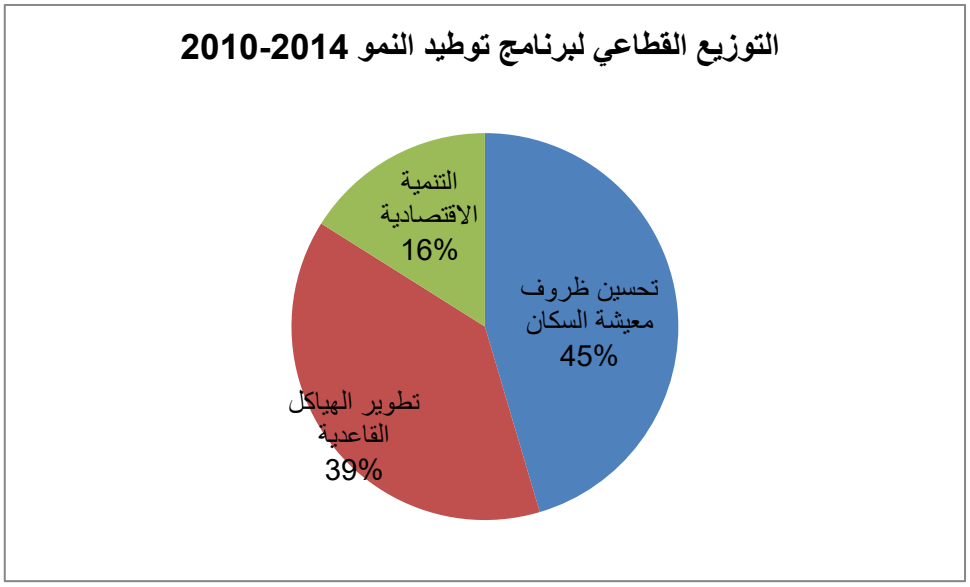

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول 08.

– المحور المتعلق بتحسين ظروف معيشة السكان، أي تقرر توجيه حوالي 45 بالمائة من الغلاف المالي لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وهذا الخيار يحمل في طياته تزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية، وقد وزعت هذه المبالغ الضخمة على قطاع السكن قصد القضاء على أزمة السكن بتوفير حوالي مليون وحدة سكنية، إضافة إلى تخصيص حوالي 1898 مليار موزعة على قطاعات التربية، التعليم العالي، التكوين المهني إضافة إلى تخصيص حوالي 160 مليار لإنشاء المدارس والأماكن البيداغوجية و عليه تقرر ما يلي:[1]

– إنشاء ما يقارب 5000 منشات للتربية الوطنية، أي تقرر إنشاء ما يقارب 1000 متوسطة، 850 ثانوية، 600 ألف مقعد بيداغوجي جامعي و400 ألف سرير للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.

– أكثر من 1500 مشاة قاعدية صحية منها: 172 مستشفى، 45 مركب صحي متخصص، 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.

– انجاز مليون وحدة سكنية، مع توصيل مليون بيت بشكة الغاز الطبيعي.

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق ص، ص: 48،49 .

- تخصيص 500 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة.
- تم تخصيص 1800 مليار دينار لتحسين الخدمة العمومية للجماعات المحلية وقطاع العدالة، مع إدارة ضبط الضرائب و التجارة و العمل .
- قطاع الصحة تم تخصيص 619 مليار دينار لإنشاء أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية.
- مبلغ 250 مليار لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي.
- أكثر من 100 مليار لدعم التنمية الفلاحية والريفية.
- أما المحور المتعلق بالهياكل القاعدية، جاء هذا التخصيص قصد مواصلة البنية التحتية للاقتصاد.

الفرع الرابع: المرحلة الرابعة (2015 – 2019):هي مرحلة تتوافق مع المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 وهو مخطط رصدت له الدولة 21000 مليار دينار أي ما يعادل نحو 262 مليار دولار، تشمل كذلك 40% من المخطط السابق غير منجزة التي ارتفعت تكلفتها من 25% إلى 30% من قيمتها الأصلية، وهو برنامج استثمارات عمومية يفترض معدلا سنويا للمخصصات المالية قدره 52.40 مليار دولار مع منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، الصحة، الماء، الكهرباء والغاز ... الخ ويهدف إلى:[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات.
- استحداث مناصب الشغل.
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة.
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا ودعم المؤسسات المصغرة.

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص: 50.

- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية.
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص.

مع بداية المخطط الخماسي 2015–2019 زاد حجم النفقات العامة حيث يبلغ إجمالي الإنفاق العام 7656.30 مليار دينار سنة 2015، وهذا رغم بوادر الأزمة التي بدأت تظهر نهاية سنة 2014 من خلال تهاوي أسعار المحروقات، وهذا راجع إلى رغبة الحكومة في تلبية الطلب الداخلي وفي تمويل المشاريع الكبرى، حافظت الحكومة على المشاريع التي شرع في انجازها وذات الأولوية القصوى (السكن، الصحة، التربية والنقل) والمقدر حجمها ب 26 مليار دولار لعام 2015 مع الاستغناء عن باقي المشاريع غير ذات الأولوية و التي لا تؤثر في النمو وقد بلغ حجمها 29 مليار دولار، فقد مسح ترشيد الإنفاق العمومي في مجال المشاريع الكبرى 53 % من المشاريع المخصصة، أما في سنة 2016 ومن اجل تجسيد القرارات المتخذة في بداية السداسي الثاني لسنة 2015، والمتعلقة بالتدابير المالية الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، لجأت الحكومة إلى بدائل من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنى التحتية، وتحكم أفضل في نفقات التسيير باتخاذ قرار بتجميد عمليات التوظيف في القطاع العمومي و عليه فقد انخفضت النفقات الإجمالية إلى 7383.60 مليار دينار.

إن قانون المالية لسنة 2017 سعى إلى تأسيس لسياسة مالية واقتصادية جديدة تقوم على تقليص حجم النفقات العمومية دون أن تمس قطاعات حيوية مثل دعم أسعار المواد الأساسية وخدمات العلاج والتعليم.

حيث تقرر تسقيف ميزانية التسيير التي تمثل كتلة الأجور النصيب الأهم فيها انطلاقا من 2017 ب 4500 مليار دينار.

الفرع الخامس: المرحلة الخامسة: 2020–2021

كشف الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، عند بداية عهدته عن الخطوط العريضة لخطة إنعاش اقتصاد الجزائر الذي يمر بأزمة متصاعدة منذ عدة سنوات، أين أوضح السيد الرئيس أن خارطة الإنعاش الاقتصاد تتضمن 37 بندا في عدة قطاعات، على غرار الطاقة والزراعة والمالية والصناعة.

ومن أبرز البنود، البدء بعمليات تنقيب واستكشاف للاحتياطات غير المستغلة من الطاقة (النفط والغاز)، عن طريق دراسات دقيقة وموثقة في اليابسة والبحر على حد سواء. كما تضمنت الخطة، وقف كل عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة قبل حلول الربع الأول 2021، كإحدى أدوات تعزيز الإنتاج المحلي وخفض نسب خروج النقد الأجنبي.

وقرر تبون، مباشرة مراجعة معمقة لشركة المحروقات الحكومية سوناطراك بهدف حصر ممتلكاتها، وخفض عدد مكاتبها وموظفيها بالخارج، وتقليص مناصب المسؤولية فيها، كإحدى أدوات التقشف.
وبخصوص قطاع الصناعة، ورد في خطة تبون الشروع في إعداد شروط جديدة لأنشطة صناعة السيارات والصناعات الكهرومنزلية، وإنتاج قطع الغيار واستيراد المركبات الجديدة، بهدف تحفيز الاستثمار محليا.
ومنحت الخطة الأولوية في الدعم المالي للمؤسسات الناشئة التي يتم إطلاقها بتصريح بسيط دون الحاجة لملف إداري وسجل تجاري.
وفي قطاع المناجم، تتضمن الخطة البدء باستغلال منجم الحديد بغار جبيلات بولاية تندوف (جنوب غرب)، الذي يعتبر من أكبر الاحتياطات في العالم، ومنجم الزنك والرصاص بواد أميزور بولاية بجاية (وسط)، ومشروع الفوسفات بالعوينات بولاية تبسة – شرق .
ووافقت خطة تبون، على مقترح لوزير الصناعة بالترخيص للشباب والمواطنين باستغلال مناجم الذهب بجانت وتمنراست أقصى جنوبي البلاد، وإطلاق شراكات أجنبية للمناجم الكبرى.
ونصت الخطة، على استرجاع احتياطات الذهب المحلية من الأموال المجمدة منذ عشرات السنين على مستوى الجمارك، والمحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الاحتياطات الوطنية (المحلية) .
وحسب سياسة الرئيس الجزائري ، فإن الجزائر ستتمكن قبل نهاية العام 2020 من توفير 20 مليار دولار، حال المباشرة بتنفيذ بنود الخطة كاملة.
وتولى السيد: عبد المجيد تبون الرئاسة منذ 19 ديسمبر 2019، واتسمت الأشهر الأولى من رئاسته بأزمة اقتصادية، جراء انهيار أسعار النفط في السوق الدولية، وتداعيات جائحة كورونا، التي تضرب العالم.

حدّد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في العام الأول من عهدته، الإطار المرجعي للنموذج الاقتصادي الجديد، راسمًا معالم خطة الانتعاش الاقتصادي وحدّد إطارها القائم على "إتاحة الفرص

للجميع" والمرتكز على "تعزيز سمو القانون وتكافؤ الفرص، والتشاركية في رسم السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات ورفع مستوى وكفاءة التعليم[1]."

و في ما يلي نطرح أهم معالم خطة الإنعاش الاقتصادي الممتدة عبر 3 مراحل إلى آفاق سنة 2024 والمتمثلة في ما يلي:

أولا: النموذج الاقتصادي الجديد يقوم على تنويع النمو واقتصاد المعرفة، ووضع سياسة تصنيع جديدة موجهة نحو الصناعات المصغرة والمتوسطة والناشئة، وتعطي الأولوية في مجال التركيب الصناعي للمنتجات الضامنة لأعلى نسبة من الإدماج الوطني".

ثانيا: الرهان الأكبر في تفعيل مليون مؤسسة مصغّرة، بغرض تطوير النسيج الاقتصادي وجلب القيمة المضافة، تطوير المؤسسات المصغرة الناشطة في القطاعين الزراعي والصناعي، بعث مؤسسات ناشئة لتطوير برامج ومنصات لرقمنة المجتمع وأخرى لترقية الحلول المدمجة وتحسين الأنشطة والتمويل، وما يتصلّ بالذكاء الصناعي، وتشجيع حاملي المشروعات الإبتكارية لبناء أرضية خصبة للمقاولاتية ونقل المعرفة ورفع جودة ونوعية المنتوج المحلي وتعزيز قدرته التنافسية.

ثالثا: جرد كل الثروات الوطنية الطبيعية غير المستغلة "حتى نرفع من طاقتنا التصديرية، تعويضا عن أي نقص من عائدات المحروقات، وحفاظا على حق الأجيال الصاعدة في هذه الثروة" مع بناء صناعة وطنية حقيقية ضمن اقتصاد وطني حقيقي ومنتج، محددة الآجال واضحة الأهداف من خلال مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار وإعادة تنظيم القطاع الاقتصادي العمومي التابع لها قصد إعادة بعثه وفصله تمامًا عن الخزينة العمومية كمموّل أساسي.

رابعا: تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات، وتوفير العقار والاستفادة من القروض والخدمات العمومية ذات الجودة، وإصلاح وعصرنة النظام البنكي والإدارة ومكافحة السلوك البيروقراطي.

خامسا:مراجعة قواعد الدفاع التجاري من خلال إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية "المجحفة في حق البلاد" و"إعادة توجيه" الجهاز الدبلوماسي لخدمة المصالح الاقتصادية والتنموية الحيوية للبلاد، والذي تعزز باستحداث وكالة التعاون والتنمية التي "ستمكن من تحسين ظروف ولوج المتعاملين الجزائريين إلى الأسواق الدولية، وخاصة الإفريقية، وجلب الاستثمارات الأجنبية والترويج للسوق الجزائرية."

سادسا: تجسيد خطة الإنعاش الاقتصادي الجديدة ستسمح بإزالة حالات "انسداد"استمرّت طويلاً، وهذه الخطة ستحافظ على الطابع الاجتماعي للدولة، وضبط آجال تنفيذ هذه الخطة الإنعاش حسب الأولويات

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية

والتكلفة اللازمة والأثر والمكاسب والمخاطر والصعوبات المرتبطة بتنفيذه وذلك عن طريق "اتخاذ تدابير عاجلة ذات آثار فورية وفق رزنامة زمنية تمتدّ على المدى القصير جدا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.

سابعا: استبدال المنتجات المستوردة بالمنتجات المصنعة محليا، قصد احتواء استنزاف احتياطي الصرف وترقية نسيج المؤسسات الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المؤسسات المصغرة والناشئة وتثمين القدرات البشرية المبدعة والمبتكرة بما في ذلك المتواجدة بالخارج.

ثامنا: التحضير للتحول الهيكلي للبيئة الاجتماعية والاقتصادية في سبيل تحقيق الفعالية والكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إصلاحات واستراتيجيات التنمية على المدى المتوسط، إلى تنفيذ واستكمال عمليات الانتقال اللازمة.

تاسعا: معالجة مسألة العقار الصناعي التي ظلّت تشكل أحد أهم القيود التي يواجهها المستثمرون، بهدف ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الاقتصادي.

المبحث الثاني: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة: 2001-2021.

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات الاقتصادية والمتمثلة في جملة من البرامج التنموية التي تهدف الدولة الجزائرية من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من بينها تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي ولقد مر تطور النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 2001-2021 بعدة مراحل انطلاقا بمرحلة توسعية نتيجة تحسن الإيرادات من المداخيل البترولية والشروع في تنفيذ مختلف المشاريع والبرامج التنموية مما أثر ايجابيا في معدلات النمو الاقتصادي مرورا بتطبيق سياسة التقشف وترشيد النفقات نتيجة لتراجع وانخفاض أسعار البترول وصولا إلى تأثر تطور معدلات النمو بالجائحة الصحية العالمية وما تبعها من إجراءات الحجر وسنحاول في هذا المبحث دراسة تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2001-2021 ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والقيام بدراسة تحليلية لتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2021.

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2021.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر أهم مراحل تطور الناتج المحلي الخام خلال عشريتين كاملتين.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة:2001-2009: خلال هذه الفترة عرف الناتج المحلي الإجمالي نموا ملحوظا حيث انتقل من 3754.9 مليار دينار سنة 2001 إلى 8809.7 سنة 2009 وعرفت هذه الفترة معدلات نمو ايجابية حيث تم تسجيل قيمة الناتج خلال سنة 2006: 7837.01 مليار دينار وارتفع في السنة الموالية ليصل إلى: 8567.9 في سنة 2007 بنسبة نمو بلغت 10% خلال سنتين ويرجع الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار المحروقات،إضافة إلى معدلات النمو في القيم المضافة التي عرفها القطاع الزراعي، قطاع الإسكان و قطاع الخدمات والأشغال العمومية.[1]

و الجدول الموالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة:2001-2009

الجدول:09 تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2001-2009 (مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
PIB	3754.9	4023.5	4700.1	5545.9	6930.2
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	
PIB	7837.01	8567.9	10002.4	8809.7	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS

تقارير البنك المركزي الجزائري للسنوات المدروسة.

[1] علي خليد، يوسف مروش، تحليل تطور التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، 2014، ص: 172.

الشكل رقم:14 تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر خلال الفترة 2001-2009 (مليار د ج)

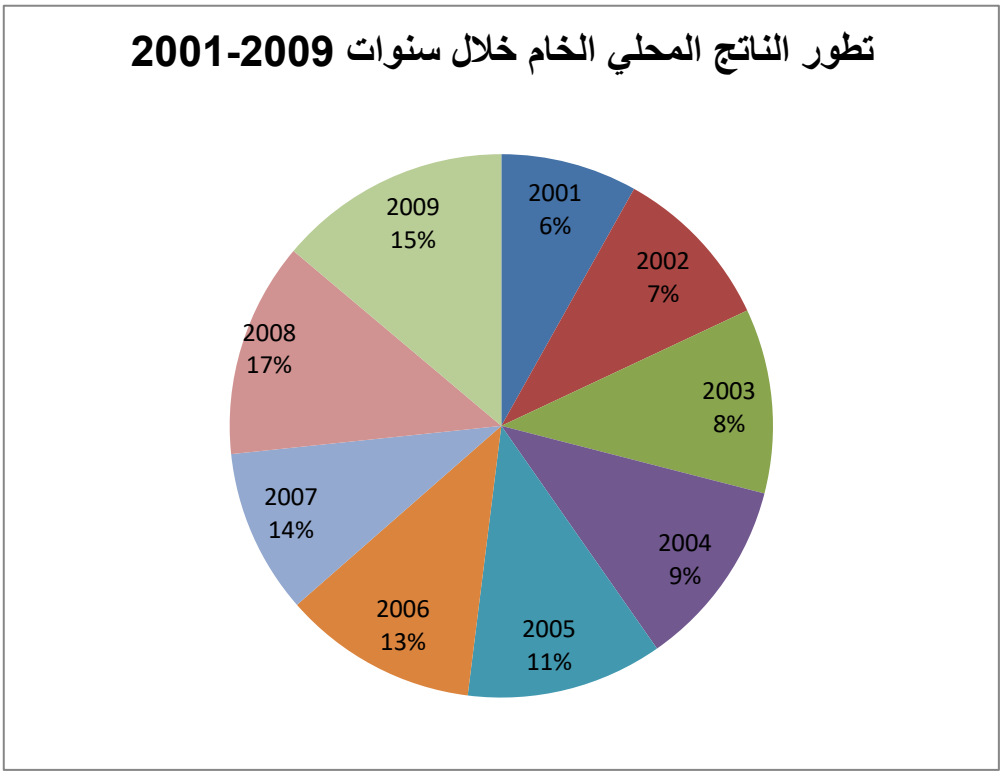

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم09.

الفرع الثاني: تطور الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة: 2010 -2021:

شهد الناتج المحلي الخام تزايدا من سنة 2010 بعد انطلاق المخطط الخماسي وكذا تحسن بعض القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات وخصوصا البناء والأشغال العمومية والخدمات وعودة ارتفاع أسعار البترول وبدأ في التراجع سنة 2015 ويعود ذلك للركود الذي عاشه قطاع المحروقات نتيجة لانخفاض الأسعار، و تعد سنة 2016 سنة استثنائية، حيث انخفضت فيها قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2014 من: 17242.5 مليار دينار إلى: 14439.60 مليار دينار مع تسجيل انخفاض في نمو الناتج ب:-3.1 % خلال ذات السنة، والملاحظ خلال هذه الفترة تسجيل القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات.[1]

[1] جاري فاتح و فار عبد القادر، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016، 2018، ص: 10.

عرف الناتج الداخلي تراجعا من حيث الحجم ب: 4.9 % خلال سنة 2020 مقارنة بسنة2019 متأثرا بالأزمة الصحية حيث انخفض إجمالي الناتج الداخلي الخام من: 20428.3 مليار دينار سنة 2019 إلى: 18723.5 سنة 2020، وخلال سنة 2021 انتعش الاقتصاد الجزائري بتسجيله نموا قدره 6.1 % ويعود ذلك أساسا إلى الانتعاش في الطلب العالمي على السلع الأساسية ومرونة الظروف المالية الدولية وارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية وتحسن الوضعية الوبائية وتم تحقيق ناتج داخلي إجمالي يقدر ب: 22021.5 مليار دينار بزيادة قدرها 3298 مليار دينار مقارنة بسنة 2021.[1]

الجدول:10 تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة: 2010-2021 الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
PIB	11991.5	14588.5	16208.7	16650.1	17242.5
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
PIB	17081.8	14439.6	18876.2	20452.3	20428.3
السنوات	2020	2021			
PIB	18723.5	22021.5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS و تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

[1] تقارير البنك المركزي الجزائري لسنوات 2019، 2020 ، 2021.

الشكل رقم: 15تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة: 2010-2021

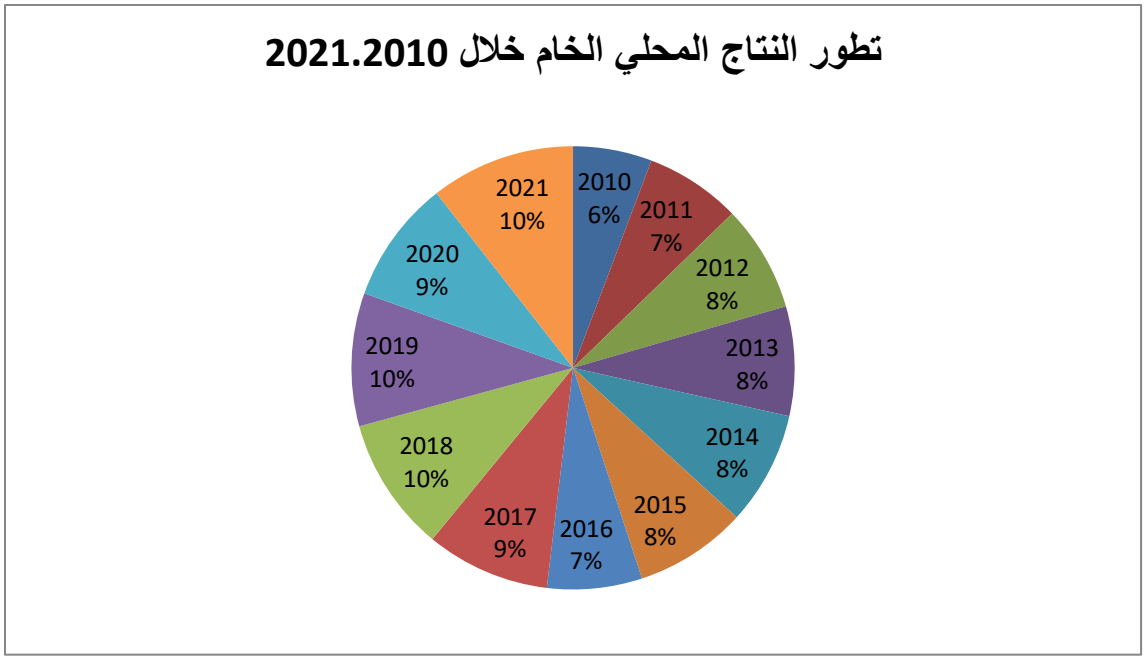

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 10.

المطلب الثاني: تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2001 إلى 2021.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نسب مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات:

أولا: المساهمة خلال الفترة من 2001-2014: بلغ متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 36.56% وأداء القطاع خلال هذه الفترة كان غير مستقر، حيث باستثناء الفترة من 2002-2005 أين حقق القطاع معدلات نمو ايجابية بلغت أقصاها العام 2003 حيث قاربت 9%، وهذا تحت تثير التحسن الذي عرفته أسعار النفط الخام التي انتقلت من: 62.862 مليون طن إلى 84.821 مليون طن خلال نفس الفترة، سجل القطاع معدلات نمو سالبة بداية من العام 2006، بلغ أدناها سنة 2009 حيث تراجع نمو القطاع بنحو ثمانية نقاط مئوية، بسبب التراجع الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث فقد برميل النفط الخام 37.7% من قيمته مقارنة بسنة 2008 في حين تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بأكثر من33 % خلال نفس السنة، الانخفاض في الأسعار لازمه

أيضا انخفاض في الكميات المصدرة من المحروقات السائلة والغازية بنسب بلغت على التوالي 10.2% و 8.8 % تحت تأثير تباطؤ معدلات النمو العالمي وتراجع الطلب العالمي بسبب تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية خريف 2008، بعدها وعلى الرغم من الانتعاش الذي عرفته الأسعار في السوق العالمية بداية من سنة 2010 حيث تجاوزت عتبة 80 دولار لبرميل النفط و8.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بالنسبة للغاز الطبيعي، واصل قطاع المحروقات أداءه المتواضع بمعدلات نمو سالبة بلغت أدناها سنة 2013 بنسبة -0.6 %، وهي ثاني أدنى نسبة نمو يسجلها القطاع خلال الفترة من 2001-2014 بعد تلك المسجلة سنة 2009.

إن معدلات نمو قطاع المحروقات الواردة في الجدول رقم: 11 و التي جاءت معظمها سالبة، توحي بعدم استجابة القطاع للحجم الاستثماري الضخم الذي رصد له خلال الفترة 2001-2004 إذ و على سبيل المثال تشير البيانات المتاحة أن حجم الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بشركة سوناطراك و فروعها من المتوقع أن تتجاوز 70 مليار دولار خلال المدى الزمني 2010-2016 وهو ما يؤكد ارتهان قطاع المحروقات للسوق العالمية وكذا لحدود الإنتاج التي تفرضها منظمة الدول المصدرة للنفط وشركائها، و ارتباطه من جهة أخرى باتجاهات نمو الاقتصاد العالمي.

على اعتبار الحجم النسبي المعتبر الذي يشكله قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام و الذي تجاوز 36.5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2001-2014 فمن الطبيعي أن يكون للتذبذب في أداء قطاع المحروقات بالغ الأثر على مستويات نمو الناتج و من خلال الجدول رقم: 11 يتبين جليا حجم هذا الأثر، مثلا: في سنة 2003 بلغ معدل نمو قطاع المحروقات 8.8 % سجل نمو الناتج الداخلي الخام أعلى مستوياته 7.2 % في حين أنه ومع تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات ابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام هي الأخرى منحنى تنازلي بلغ أدنى مستوياته سنة 2009، وهي ذات السنة التي سجل فيها القطاع أسوء أداء له -0.8 % خلال الفترة 2001-2014 [1].

[1] بن حاج مونير، بلعاطل عياش، تحليل سياسة التوسع في النفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد: 01، مجلد: 20، بتاريخ31ديسمبر 2020 ص، ص:224،223.

الجدول رقم:11 تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدل النمو القطاعي
2001	33.9	1.6-
2002	32.5	3.7
2003	35.6	8.8
2004	38.2	3.3
متوسط الفترة 2001-2004	35.0	3.5
2005	45.1	5.8
2006	45.6	2.5-
2007	43.5	0.9-
2008	45.3	2.3-
2009	31.5	8.0-
متوسط الفترة 2005-2009	42.2	1.6-
2010	34.9	2.2-
2011	36.1	3.3-
2012	32.9	3.4-
2013	29.8	6.0-
2014	27.0	0.6-
متوسط الفترة 2010-2014	32.1	3.1-

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2012،2013،2014.

ثانيا: المساهمة خلال الفترة: 2015-2018: سجلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج بما قيمته 3134.2 مليار د ج مع انخفاض في نمو الناتج ب: 3.1- % وذلك سنة 2015.

ومع مواصلة انخفاض أسعار البترول سنة 2016 سجل قطاع المحروقات نموا سلبيا والذي ترجم بانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ب: 3.3% متراجعا عن سنة 2015 والذي حقق 3.7% وهذا في ظل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والتي حققت نموا موجبا ب: 6.8% ومع تحسن أسعار البترول سنتي 2017 و2018 عاود قطاع المحروقات ارتفاعه ب: 3608.8 و 4547.8 مليار دج على التوالي، مساهما في نمو الناتج الداخلي الخام الاسمي ولكن مع انخفاض في قيمة الإنتاج في هذا القطاع بالمقارنة بسنة 2016 ب:-2.4 % و-6.4 % سجل الناتج الحقيقي نموا قدره 1.6 % وذلك لسنة 2017 و1.2% سنة 2018.[1]

الجدول رقم: 12 تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2018.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدل النمو القطاعي
2015	18.8	0.2
2016	17.3	7.7
2017	19.6	2.4-
2018	22.2	6.4-
متوسط الفترة 2015-2018	19.47	0.9-

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

-إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2018،2017،2016،2015.

ثالثا: المساهمة خلال الفترة: 2019-2021: في سنة 2019 بلغ معدل النمو في قطاع المحروقات -4.9 %وهذا نظرا للانكماش القوي في إنتاج المحروقات وكانت مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي سالبة، وانتقلت حصة قيمته المضافة من: 22.2 % سنة 2018 إلى: 19.5 %سنة 2019 وأدى انخفاض الأسعار والكميات المنتجة إلى تراجع القيمة المضافة للقطاع إلى: 3990.4 مليار دج ما يوافق انخفاضا ب:12.3% من حيث القيمة.

[1] جاري فاتح، الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد:2، مجلد:3 2020، ص: 57.

وفيما يخص أسعار المحروقات المصدرة انخفض سعر برميل البترول من: 71.3 دولار للبرميل سنة 2018 إلى: 64.4 دولار للبرميل سنة 2019، في المقابل ارتفع سعر الغاز الطبيعي ب:4.4%إلى: 6.8 دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية.

وتميزت سنة 2020 بانهيار الأسعار والطلب على المحروقات بسبب الأزمة الصحية (جائحة كورونا) وتقدر القيمة المضافة لقطاع المحروقات في سنة2020 ب: 2378.8 مليار دينار ما يوافق انخفاضا معتبرا ب: –40.4 %من حيث القيمة وانخفضت القيمة المضافة للمحروقات في إجمالي الناتج الداخلي لتبلغ 14.0 %في سنة 2020 مقابل 19.5 % في سنة 2019 وفيما يتعلق بالأسعار المتوسطة السنوية للمحروقات انخفض سعر البترول الخام من جديد وبشدة وبلغ 42.069 سنة 2020 وبالتوازي تم ملاحظة نفس الاتجاه بالنسبة للسعر السنوي المتوسط للغاز الطبيعي بانخفاض جد معتبر قدر ب: 4.918 دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية.

في سنة 2021 ومع الانتعاش الاقتصادي انتعش الطلب العالمي على البترول ليقترب من مستويات ما قبل الوباء وسجلت سنة 2021 نموا قويا بنسبة 10.3 %في قطاع المحروقات وبلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حسب القيمة الجارية 4734.4 مليار دينار، أي بزيادة هامة قدرها 83.9 %مقارنة بالسنة السابقة ويرجع هذا الأداء إلى الارتفاع في متوسط سعر البترول والذي ارتفع من: 42.07 دولار للبرميل سنة 2020 إلى: 72.75 دولار للبرميل في سنة 2021، كما شهد السعر المتوسط للغاز الطبيعي زيادة قدرها: 5.41%خلال سنة 2021 ليبلغ سعره: 5.185 دولار لمليون وحدة حرارية بريطانية.[1]

[1] بنك الجزائر، التطور الاقتصادي النقدي للجزائر، التقارير السنوية لسنوات: 2019، ص: 25، 2020، ص،ص: 34، 35. 2021، ص، ص:24،25.

الجدول رقم:13 تطور معدل نمو قطاع المحروقات ونسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2019-2021.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدل النمو القطاعي
2019	19.5	4.9-
2020	14.0	10.2-
2021	21.5	10.3
متوسط الفترة 2019-2021	18.3	1.6-

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

-إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021،2020،2019.

الفرع الثاني: مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي:

أولا: المساهمة خلال الفترة 2001-2014:[1]

يأتي قطاع الخدمات في الجزائر في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات من حيث مساهمته في خلق الثروة إذ فاقت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في تشكيل الناتج المحلي الخام 27.5 %خلال الفترة 2001-2014 مع الملاحظة أنه خلال السنة الأخيرة 2014 تجاوزت هذه النسبة وبلغت 40%هذه النسب توحي بالنمو السريع الذي حققه قطاع الخدمات خلال هذه الفترة وبلغ معدل نمو القطاع 7.5 %بالنسبة للخدمات المسوقة و4.7 %بالنسبة للخدمات غير المسوقة.

وساهم قطاع النقل والاتصالات بدور كبير في صياغة نسب النمو الايجابية التي حققها قطاع الخدمات، حيث نما هذا القطاع بمعدل سنوي فاق في المتوسط 6.6%خلال المدى الزمني 2001-2014 حيث انتقل إجمالي القيمة المضافة للقطاع من: 275.9 مليار دينار إلى: 1559.3 مليار دينار،وحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد بلغ عدد مشاريع قطاع النقل 29145 مشروع خلال الفترة من: 2002 إلى 2013 فيما تشير إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات و الرقمنة أن عدد مشتركي شبكة الهاتف النقال انتقل من 18000 مشترك نهاية 2000 إلى 37527703 مشترك سنة 2012 ليتجاوز 46 مليون مشترك سنة 2016.

[1] : بن حاج مونير ،بلعاطل عياش، مرجع سابق ، ص ، ص : 224، 225.

فيما يتصل بقطاع الخدمات غير المسوقة والذي تهيمن عليه خدمات الإدارة العمومية فقد نما هذا القطاع بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 4.7%خلال الفترة 2010-2014 وللإشارة فان أعلي نسب نمو القطاع تم تسجيلها خلال الفترة 2005-2009 حيث بلغت في المتوسط 5.7 %كما يجب التنويه أن نفقات الإدارة العمومية نمت خلال المدى الزمني 2006-2008 بأكثر من 37% وهو ما يؤشر على علاقة طردية قوية بين نمو قطاع الخدمات الإدارية ونمو الإنفاق العام على هذا القطاع

الجدول رقم: 14 تطور معدل نمو قطاع الخدمات و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدل نمو قطاع الخدمات المسوقة	معدل نمو قطاع الخدمات غير المسوقة
2001	33.5	3.8	2.0
2002	33.7	5.3	3.0
2003	32.0	4.2	4.5
2004	31.0	7.7	4.0
متوسط الفترة2001-2004	32.5	5.2	3.4
2005	27.9	5.6	3.7
2006	27.9	6.5	3.1
2007	29.6	6.8	6.5
2008	29.5	7.8	8.4
2009	36.7	8.8	7.0
متوسط الفترة2005-2009	30.3	7.1	5.7
2010	34.8	7.3	5.7
2011	36.1	7.1	5.4
2012	37.0	6.4	4.1
2013	38.3	8.5	3.9
2014	40.2	8.1	4.4
متوسط الفترة2010-2014	37.3	7.5	4.7

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

-احصائيات الديوان الوطني للاحصائياتONS على الموقع: .www.ons.dz

- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2014،2013،2012.

ثانيا: المساهمة خلال الفترة من 2015 إلى 2021:[1]

سجلت القيمة المضافة لقطاع الخدمات خلال هذه الفترة معدلات نمو ايجابية وارتفاع القيمة المضافة لقطاع الخدمات يرجع أساسا إلى التحرك الموجب المتزامن لنواتج قطاعات النقل والاتصالات بالإضافة إلى تسجيل معدلات جيدة في باقي الخدمات ويمكن تفسير ذلك بزيادة الحركية الاقتصادية من خلال رفع الأجور وتوظيف الفوائض البترولية في مشاريع البنى التحتية وقطاع البناء، سجلت سنة 2020 الاستثناء في معدلات النمو للقطاع الخدمي والذي حقق معدلات سالبة بسبب جائحة كورونا و سجل انخفاضا قويا من حيث حجم النمو بسبب إجراءات الحجر.

خلال الفترة من2019–2021 بلغ متوسط نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات بما يقارب 1.3% وتقدر قيمة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الإجمالي ب: 26017.9 مليار دينار ما يمثل 42.7% من إجمالي الناتج الداخلي وسجلت الخدمات المسوقة متوسط معدل نمو قدر ب: 0.6 %أما الخدمات غير مسوقة فبلغ معدل نموها ب: 1.1%.

[1] : عروس نسرين، دراسة تحليلية للعلاقة بين سرعة تداول النقود و نمو قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000–2021 ، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد:07 ، العدد: 01 ،: 2022، ص ، ص : 606، 607.

الجدول:15 : تطور معدل نمو قطاع الخدمات و نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2015-2021.

السنة	نسبة المساهمة في الناتج	معدل نمو قطاع الخدمات المسوقة	معدل نمو قطاع الخدمات غير المسوقة
2015	44.6	5.4	3.6
2016	45.1	2.8	1.8
2017	43.7	3.7	0.6
2018	41.5	3.6	3.5
متوسط الفترة:2015-2018	43.7	3.8	2.3
2019	42.5	3.1	1.8
2020	45.5	6.9-	0.2-
2021	40.2	4.4	1.5
متوسط الفترة:2019-2021	42.7	0.6	1.1

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021,2020,2019.

الفرع الثالث: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي:

أولا: المساهمة خلال الفترة 2001-2014[1]:احتلت الصناعة و القطاع الإنتاجي مكانة أقل في سلم أولويات برامج الإنعاش الاقتصادي لهذه الفترة ولهذا كان أداء القطاع الصناعي متواضعا من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو من حيث معدلات نمو القطاع، وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة في الناتج الخام 5.5 % وبهذه النسبة المتواضعة تكون الصناعة من أضعف القطاعات مساهمة في الناتج الإجمالي للجزائر خلال هذه الفترة.

[1] بن حاج مونير، بلعاطل عياش، مرجع سابق، ص، 226.

وحسب معطيات الجدول(16)، تبرز استقرار معدل نمو قطاع الصناعة خلال الفترة 2001-2014 ضمن معدل يتراوح بين 5.1 و2.4 % ، باستثناء سنتي 2008 و2009 حيث انتقل معدل نمو القطاع من: 6.2 %إلى: 8.5 % مدفوعا خاصة بالنمو الايجابي لقطاعات صناعة الحديد والصلب والإنشاءات الميكانيكية والكهربائية والصناعات الكيميائية، وأيضا تأثير الأداء الجيد لقطاعات الطاقة والمياه والمناجم ومع ذلك يبقى أداء قطاع الصناعة هو الأضعف.

معدلات النمو المتواضعة والتي تنم عن ضعف استجابة هذا القطاع بفروعه المختلفة لبرامج الاستثمار العمومي المنفذة خلال هذه الفترة، ونمت واردات الجزائر من السلع الوسيطية (منتجات خام ومواد أولية) و معدات صناعية بنحو 13.8 % سنويا خلال الفترة 2002-2014 منتقلة من: 352501.7 مليون دينار إلى: 180973.2 مليون دينار، مع تسجيل تراجع حاد في قيمة صادرات المعدات الصناعية بأكثر من 67 نقطة مئوية، منتقلة من 4016.9 مليون دينار إلى 1305.6 مليون دينار خلال نفس الفترة.

الجدول رقم: 16 تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام و معدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2001	7.3	5.1
2002	7.2	4.7
2003	6.5	2.4
2004	6.0	2.8
متوسط الفترة 2001-2004	6.7	3.7
2005	5.2	3.4
2006	5.2	3.5
2007	5.1	3
2008	4.7	6.2
2009	5.3	8.5
متوسط الفترة: 2005-2009	5.1	4.9
2010	5.1	3.4
2011	4.6	3.9
2012	4.5	5.1
2013	4.6	4.0
2014	4.9	4.0
متوسط الفترة: 2010-2014	4.7	4.0

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2012،2013،2014

ثانيا: المساهمة خلال الفترة من 2015-2021[1]:

بلغت القيمة المضافة لقطاع الصناعة سنة 2019: 1165.7 مليار دينار بنسبة 5.7 % من الناتج الداخلي حيث نلاحظ استمرار ضعف حصة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي.

وفي سنة 2020 ساهمت الأزمة الصحية بشكل كبير في إيقاف توسع إنتاج القطاع الصناعي وبلغ معدل نموه -1.7 % بقيمة مضافة تبلغ 1176.4 مليار دينار مساهما بنسبة 6.3% في إجمالي الناتج الداخلي.

في سنة 2021 عرف القطاع الصناعي انتعاشا فقد سجل نموا من حيث الحجم بلغ 5.7 % متجاوزا بذلك وتيرة ما قبل الأزمة باكتسابه 9 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2020 و1.7 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019.

الجدول رقم: 17 تطور نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام ومعدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنوات	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2015	5.5	4.8
2016	5.6	3.8
2017	5.5	4.8
2018	5.4	3.9
متوسط الفترة 2015-2018	5.5	4.3
2019	5.7	4.0
2020	6.3	3.3-
2021	5.8	5.7
متوسط الفترة 2019-2021	5.9	2.1

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021,2020,2019.

[1] تقارير بنك الجزائر للفترة من 2015 إلى 2021.

الفرع الرابع: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الإجمالي الخام للفترة 2001-2021

أولا: المساهمة خلال الفترة 2001-2014[1]:

يعد قطاع الفلاحة من أهم القطاعات المعول عليها لتحقيق الإقلاع الاقتصادي خلال هذه الفترة وتخفيف حدة التبعية لقطاع المحروقات، وقد تم رصد اعتمادات مالية ضخمة لهذا القطاع في مختلف برامج الإنعاش الاقتصادي وذلك ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ثم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وصولا إلى سياسة التجديد الريفي.

البيانات المتاحة عن أداء قطاع الفلاحة خلال هذه الفترة 2001-2014 تؤشر إلى عدم استجابة القطاع للجهد التنموي بدليل عدم استقرار معدل نمو القطاع خلال طول فترة الدراسة فمن 13.2 % المسجلة سنة 2001 تراجع معدل النمو إلى -1.3 % خلال السنة الموالية ليعاود الانتعاش مرة أخرى سنة 2003 ويبلغ 19.7 % وهو ثاني أعلى معدل نمو يسجله القطاع خلال هذه الفترة بعد ذلك المسجل سنة 2009 والذي بلغ 20.0 % ويرجع الفضل في بلوغ هذه النسبة إلى شعبة الحبوب التي ارتفع إنتاجها من: 1.8 مليون طن سنة 2008 إلى: 5.3 مليون طن سنة 2009 في حين سجل القطاع أقوى تراجع له وذلك سنة 2008 بمعدل نمو قدره -5.3 %، عدم الاستقرار في معدل نمو قطاع الفلاحة يوحي بالارتباط القوي للقطاع بالعوامل المناخية وتبعيته بالخصوص للتساقطات المطرية.

تشير معطيات الجدول رقم:18 إلى أن نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام خلال نفس الفترة شهد نوعا من الاستقرار مما جعل من قطاع الفلاحة كثالث اكبر قطاع مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014 بنسبة متوسطة فاقت 9.1 %.

[1] : بن حاج مونير، بلعاطل عياش، مرجع سابق، ص، ص: 229، 230.

الجدول رقم: 18 تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو القطاعي خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2001	9.7	13.2
2002	9.2	1.3-
2003	9.7	19.7
2004	9.4	3.1
متوسط الفترة 2001-2004	9.5	8.7
2005	7.6	1.9
2006	7.5	4.9
2007	7.5	5.0
2008	6.4	5.3-
2009	9.3	20.0
متوسط الفترة 2005-2009	7.7	5.3
2010	8.5	4.9
2011	8.1	11.6
2012	9.0	7.2
2013	9.9	8.2
2014	10.0	2.5
متوسط الفترة 2010-2014	9.1	6.9

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2012،2013،2014.

ثانيا: المساهمة خلال الفترة 2015-2021:[1]

نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي الخام غير كافية لم تتعدى 12.5% خلال هذه الفترة باستثناء سنة 2020 حيث يعد القطاع الفلاحي الوحيد بين القطاعات الرئيسية الذي سجل نموا ايجابيا في نفس السنة، وبلغ معدل نمو القطاع 1.3% أما نسبة مساهمة القطاع في الناتج الإجمالي الخام فبلغت 14.1%.

كما شهد معدل نمو القطاع انخفاضا في سنة 2019 بلغ 2.7% مقارنة 3.5 % لسنة 2018 وهذا نتيجة لانخفاض إنتاج الحبوب المرتبط بتساقط الأمطار الغير منتظم وبلغ نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الإجمالي الخام لسنة 2019 ب:12.4%.

شهد القطاع الفلاحي في سنة 2021 تراجعا هاما مسجلا معدل نمو سلبي ب:-1.3% أي اقل ب:2.6 نقطة من سنة 2020 ويعود ذلك أساسا إلى الظروف المناخية الغير مواتية وزيادة أسعار المدخلات الزراعية وتشديد شروط استرادها.

[1] تقارير البنك المركزي الجزائري من سنة 2015 إلى 2021.

الجدول رقم: 19 تطور نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو القطاعي خلال الفترة 2015-2021.

السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2015	11.6	6.0
2016	12.2	1.8
2017	11.8	0.6
2018	11.8	3.5
متوسط الفترة 2015-2018	11.85	2.97
2019	12.3	2.7
2020	14.1	1.3
2021	13.0	1.3-
متوسط الفترة 2019-2021	13.13	0.9

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021,2020,2019

الفرع الخامس: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الإجمالي الخام للفترة 2001-2021:

أولا: المساهمة خلال الفترة 2001-2014:

تم منح الأولوية ضمن برنامج الاستثمار العمومي 2001-2014 لتنمية رأس المال الاجتماعي وتطوير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، وخلال المدى الزمني 2001-2014 بلغ متوسط نمو قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيها الأشغال المرتبطة بقطاع النفط 8.8 %، ليحقق بذلك قطاع البناء والأشغال العمومية أعلى معدلات النمو خلال هذه الفترة بين القطاعات المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام، وأعلى مستوى نمو حققه القطاع كان سنة 2006 بنسبة بلغت 13 %، وساهم في هذا النسبة النمو الذي عرفته نفقات التجهيز العمومي خلال هذه السنة بلغت 1015.1 مليار دينار أي بمعدل

قدره 26 % مقارنة بالعام 2005 (806.9 مليار دينار)، وهو ما يؤشر إلى ارتباط طردي قوي بين نمو نفقات التجهيز العمومي ونمو قطاع البناء والأشغال العمومية.

وبلغت النسبة المتوسطة لمساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 8.6%، وتختلف هذه النسبة من برنامج استثماري إلى آخر متنقلة من: 7.7 % كمتوسط للفترة 2001–2004 إلى: 8.7 % للفترة 2005–2009 ثم إلى: 9.1% كمتوسط خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014 ليكون قطاع البناء والأشغال العمومية رابع أكبر القطاعات مساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاعات المحروقات، الخدمات والزراعة.[1]

[1]: بن حاج مونير ،بلعاطل عياش ، مرجع سابق ، ص، ص ، 229,228

الجدول رقم:20 تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي ومعدل نمو القطاع في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2001	5.4	5.2
2002	9.0	10.3
2003	8.4	5.6
2004	8.2	9.4
متوسط الفترة 2001-2004	7.7	7.6
2005	7.4	9.8
2006	7.9	13.0
2007	8.8	8.9
2008	8.7	8.7
2009	11.1	8.5
متوسط الفترة 2005-2009	8.7	9.8
2010	10.5	8.9
2011	9.2	5.2
2012	9.3	8.2
2013	9.8	6.8
2014	6.8	6.8
متوسط الفترة 2010-2014	9.1	7.2

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2012،2013،2014

ثانيا: المساهمة خلال الفترة 2015-2021: [1]

أخذ قطاع البناء والأشغال العمومية حصة تقدر ب: 20.1% من المبلغ المخصص للبرنامج الجديد للنمو من 2015-2019 حيث تم تسجيل انخفاض في النسبة مقارنة بالبرنامج السابق بعدما كانت 38.4% وهذا نظرا لانخفاض عدد المشاريع وتوجيه المبالغ نحو إتمام المشاريع قيد الانجاز.

سجل معدل نمو القطاع سنة 2019 ب 3.8% وحقق قيمة مضافة قدرها 2492.0 مليار دينار ما يمثل 12.2 % من الناتج الإجمالي الداخلي الخام، أما في سنة 2020 فقد تراجع معدل نمو القطاع ب: -6.9 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب الأزمة الصحية العالمية وإجراءات الحجر الصحي وبلغ معدل النمو لسنة 2020: -3.1% و تمثل القيمة المضافة 2462.2 مليار دينار ما يمثل 13% من إجمالي الناتج الإجمالي الداخلي الخام، خلال سنة 2021 سجل القطاع انتعاشا وتم تسجيل تعافي تدريجي للنشاط بفعل الأزمة الصحية، ليتم تسجيل قيمة مضافة قدرت ب: 2713.5 مليار دينار وتمثل 12.3 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم:21 تطور نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو القطاعي خلال الفترة 2015-2021.

السنة	نسبة مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام(%)	معدل النمو القطاعي (%)
2015	11.5	4.7
2016	11.8	5.0
2017	11.7	4.6
2018	11.5	5.2
متوسط الفترة 2015-2018	11.6	4.8
2019	12.2	3.8
2020	13.0	3.1-
2021	12.3	5.0
متوسط الفترة 2019-2021	12.5	1.9

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

[1] : هدى بن محمد، عرضو تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الخامس، يناير 2020 ، ص: 52 .

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

– إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

– تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021,2020,2019

المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001-2021:

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك في ظل مختلف البرامج التنموية خلال الفترة المدروسة.

الفرع الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

الهدف من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي حلال ذات الفترة.[1]

الجدول رقم:22 تطور معدلات النمو الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة %)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5.0	5.2	5.9	6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	-1.6	3.7	8.8	3.3
معدل النمو العام	2.6	4.7	6.9	5.2

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري خلال السنوات: 2004,2003,2002,2001

في هذه الفترة تم تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي قدر ب: 4.85 %، بينما نجد أن معدل النمو الاقتصادي عرف ارتفاعا كبيرا سنة 2003، وذلك نتيجة أن معدل في النمو في قطاع المحروقات سجلت ارتفاعا كبيرا قدر ب8.8,%، وهذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات، وهذا ما يبين عن تبعية قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة الانجازات التي حققها برنامج مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي السابق و نحاول إبراز ما مدى تطور معدلات النمو الاقتصادي من خلال هذا البرنامج خلال الجدول التالي:[2]

[1] سراي خيرة، نوي طه حسين، مرجع سابق ص: 337.

[2] تقار عبد الكريم، برامج الإنفاق العام في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي 2001-2014، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 09، سبتمبر 2013، ص: 234.

الجدول رقم23 : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2005-2009 (الوحدة %)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4.7	5.6	6.3	6.1	10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	2.3-	1.9-
معدل النمو العام	5.1	2.0	3.0	2.4	2.1

المصدر: البنك المركزي الجزائري تقارير فترة الدراسة.

نلاحظ من الجدول أن معدلات النمو الاقتصادي شهدت انخفاضات متتالية وهذا راجع إلى التراجع الحاد لمعدلات النمو في قطاع المحروقات لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة، و نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على البترول في بداية الأزمة المالية في أواخر سنة 2007 من جهة أخرى، في حين شهدت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات تحسننا ملحوظا بسبب الأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، و تقليص معدلات البطالة، وتم تحقيق متوسط نمو قدره 2.98% وعرف قطاع المحروقات انخفضا خلال سنة 2006 بتسجيل معدل نمو قدره -2.5%.

الفرع الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014: بعد أكثر من ثلاث سنوات من اعتماد البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية لا تزال الدولة الجزائرية تسير تبعات برنامج دعم النمو الاقتصادي السابق الذي عرف تأخر في الانجاز لكافة المشاريع المقررة لاسيما الهيكلية منها: ميترو الجزائر، ترامواي، طريق سيار شرق غرب، سدود، مما أدى إلى نقل جزء منها واستكمالها في برنامج جديد لسنوات 2010-2014 وهو ما أثر سلبا على تجسيد المشاريع الجديدة التي انطلقت بصفة محتشمة.

وعرفت معظم المشاريع إعادة تقييم بلغت حوالي 50 مليار دولار، إذ نجد في مقدمتها مشاريع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع الموارد المائية التي عرفت إعادة تقييم بنسب تتراوح بين 51 % و60 % لتطرح إشكالا حول مدى عجز الأجهزة الحكومية في تقدير المشاريع وضبطها ومتابعة انجازه، ورغم إعلان الدولة في إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية ودعم المحافظة الوطنية للتخطيط، إلا أن مشكل تأخر المشاريع بما فيها التي تصنف ضمن خانة الإستراتيجية لا تزال قائمة[1].

[1]: تقار عبد الكريم، مرجع سابق، ص ، ص: 235،236.

وتم تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي خلال هذه الفترة قدر ب:3.02% وهي نسبة متقاربة لنسبة البرنامج الذي سبقه وتميزت بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث وصل أقصى معدل له عام 2012 بنسبة 2.47 % واستمر قطاع المحروقات بالانخفاض ليصل إلى -3.4 % سنة 2012 وهي تعتبر أدنى نسبة وصل إليها قطاع المحروقات، ويمكن تلخيص معدلات النمو خلال هذه الفترة في الجدول التالي:

الجدول رقم24: تطور معدلات النمو الاقتصادي 2010-2014 (الوحدة %)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	6.3	6.1	7.1	7.3	5.6
معدل النمو في قطاع المحروقات	2.6-	3.2-	3.4-	10.3-	6.2-
معدل النمو العام	3.28	2.47	3.06	2.7	3.6

المصدر: البنك المركزي الجزائري تقارير فترة 2014,2013,2012,2011,2010.

الفرع الرابع: تطور معدلات النمو الاقتصادي في ظل برنامج النمو الجديد 2015-2019:[1]

سجلنا خلال هذه الفترة متوسط معدل نمو يقدر ب2.08 و يعود هذا الانخفاض إلى الانهيار القياسي في أسعار البترول وقد سجل قطاع المحروقات في تلك السنة مساهمة في الناتج قدرت ب:3134.2 مليار دينار ومع مواصلة انخفاض أسعار النفط سنة 2016 سجل قطاع المحروقات نموا سالبا و الذي ترجم انخفاض النمو ب: 3.2 % متراجعا عن سنة 2015 والذي حقق 3.7 % في ظل نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أن معدل النمو خارج المحروقات حقق نموا موجبا قدر ب: 7.7 % وهو أعلى معدل مسجل خلال هذه الفترة و كان ذلك سنة 2016 و مع تحسن أسعار البترول سنتي 2017 و 2018 أعاد قطاع المحروقات ارتفاعه ب: 3608.8 مليار دينار سنة 2017 و 4547.8 مليار دينار سنة 2018 مساهما في ارتفاع النمو وقد تم تسجيل معدل نمو قدر ب: 3.0 % سنة 2017 و 2.4% سنة 2018.

[1] شوبار لياس، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد:06 العدد :02 ، 2021، ص، ص، 522،523.

الجدول رقم25 : تطور معدلات النمو الاقتصادي 2015-2019 (الوحدة %)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	0.2	7.7	2.4-	6.4-	4.9-
معدل النمو في قطاع المحروقات	5.0	2.2	2.0	3.0	2.4
معدل النمو العام	3.7	3.2	1.3	1.2	1.0

المصدر: بنك الجزائر تقارير فترة 2019,2018,2017,2016,2015.

الفرع الخامس: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و2021:

أدت جائحة كوفيد 2019 إلى إغراق اغلب الاقتصاديات الدولية ولم يسلم الاقتصاد الجزائري من الصدمة و قد عرف النمو الاقتصادي انخفاضا ب 6 % مقارنة بسنة 2019 ونتج هذا الانكماش أساسا في الانخفاض المعتبر بشكل خاص في قطاع المحروقات والخدمات والبناء والأشغال العمومية والتي تأثرت بشدة بالقيود الصحية وبانخفاض الطلب العالمي على المحروقات وكان الانخفاض اقل حدة في قطاعي الصناعة والفلاحة.[1]

أما في سنة 2021 فقد شهد النمو الاقتصادي انتعاشا ملحوظا نتيجة لتحسن الوضعية الصحية حيث ارتفع معدل النمو العام إلى 3.5 % بعدما كان معدله 5.1% في سنة 2020 وانتعشت القطاعات خارج المحروقات بسرعة أكبر مما أدى إلى نمو إجمالي قدر ب: 2.4 % في سنة 2021 بعدما كان في حدود 3.9% سنة 2020 وعرف الطلب العالمي على البترول انتعاشا قويا محققا معدل نمو قدر ب: 10.3% بعدما كان في حدود -10.2% سنة 2020.[2]

وسنحاول إبراز ما مدى تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و2021 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم26: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و2021 (الوحدة %)

السنوات	2020	2021
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.9	2.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	10.2	10.3
معدل النمو العام	5.1	3.5

المصدر: البنك المركزي الجزائري تقارير فترة 2021,2020.

[1] تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2020، ص، ص : 26، 27.

[2] تقرير البنك المركزي الجزائري لسنة 2020، ص: 21.

المبحث الثالث: دور السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي للفترة 2001-2021.

سنتطرق في هذا المبحث إلى إبراز أهمية السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى أهميتها في الرفع من مستوى التشغيل، الحد من البطالة والناتج المحلي الخام.

المطلب الأول: دور السياسة الانفاقية في الرفع من معدل الناتج المحلي الخام في الجزائر للفترة 2001-2021 .

في هذه الفترة شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا وانعكست على الوفرات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية، حيث عرفت احتياطات سعر الصرف في سنة 2000 مستوى 4.4 مليار دولار أمريكي، لتقفز خلال السنوات 2005- 2006 – 2007 إلى نحو 56.18 مليار دولار – 77.78 مليار دولار – 110.18 مليار دولار على التوالي، ولقد قامت الدولة الجزائرية في هذه الفترة بإتباع سياسة انفاقية توسعية، شهدت النفقات الكلية في هذه الفترة تزايدا مستمرا ودون انخفاض، وفي بداية الفترة أي في سنة 2001 كانت النفقات العامة تصل إلى 1321.03 مليار دينار أي ما نسبته 21% من الناتج الداخلي الخام، وفي سنة 2012 وصلت إلى 7058.10 مليار دينار ما يعادل 29.0% من الناتج الداخلي الخام، وشهدت النفقات العامة زيادة خلال الفترة 2001 – 2021 بسبب البرامج التي انتهجتها الجزائر خلال هذه المرحلة ، وقد انعكس هذا الارتفاع المستمر للسياسة الانفاقية للدولة في النمو المستمر والتصاعدي للناتج الداخلي الخام وذلك من 2.2 % سنة 2001 إلى 7.2 % سنة 2003 بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية، وهو ما مكن الدولة الجزائرية من تخصيص غلاف مالي قدره 1216 مليار دينار في إطار

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي PSRE (2001-2004) حيث تركز هذا البرنامج على التنمية المحلية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل النقل والري والنقل والهياكل القاعدية، إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للسكان.[1]

في سنة 2005 قامت الجزائر ببعث البرنامج التكميلي لدعم النمو PCSC للفترة 2005-2009 وخصص له غلاف مالي ضخم قدر ب: 9680 مليار دينار وكان يهدف إلى تحسين الظروف

[1] زكريا جرفي، نبيل بن مرزوق، قياس أثر الإنفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020، المجلد:07 ، العدد: 01 ، 2022، ص – ص : 30- 33.

المعيشية للمواطن، تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتميز هذا الظرف باليسر المالي بعد ارتفاع أسعار النفط، فكانت مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج في خلال فترة هذا البرنامج إلى متوسط: 44.03 %

معدلات الناتج الإجمالي المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال البرنامجين، فالجزائر أنفقت متوسطا سنويا في الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي لتجني بعدها نموا يفوق أقل من 5% مما يكشف عن وجود اختلال وعدم الفعالية، فضخ ما يعادل 155 مليار دولار من القيمة الإجمالية للاقتصاد الوطني ثم الحصول على نسبة 4.7 % كمعدل نمو سنوي ما بين 2001-2007 يعني أن الجزائر لم تحقق نتيجة فعلية إذا ما تم استبعاد قطاع النفط والغاز الذي تصل نسبة مساهمته في تكوين الناتج إلى 46 % ولهذا ومع انهيار أسعار البترول إلى 62.25 دولار للبرميل عقب أزمة الرهن العقاري، شهدت بعض القطاعات ركودا تسبب في تراجع وتيرة النمو الاقتصادي إلى 1.6% سنة 2009.

الجدول27: تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2009، (الوحدة: مليار دينار).

السنوات	النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام
2001	1321	4227.1
2002	1550.5	4522.7
2003	1690.2	5252.3
2004	1891.8	6149.1
2005	2052	7561.9
2006	2453.50	8501.6
2007	3108.5	9352.8
2008	4191.1	11043.7
2009	4246.3	9968.02

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2009,2008,2007

وفي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 شهد نمو الناتج الداخلي الخام بعض الاستقرار إذ تراوح بين 3 % إلى 2 % ليصل سنة 2014 إلي 4.09 % و هي الفترة التي شهدت إطلاق الجزائر لبرنامج توطيد النمو (2010-2014) أين خصص له غلاف مالي إجمالي ضخم قدره 286 مليار دولار ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات النقل والمياه وبالرغم من هبوط أسعار البترول إلى 53.1 دولار للبرميل ثم 45 دولار للبرميل سنتي 2015 و2016 ورغم ذلك بقي نمو معدل الناتج الداخلي مستقرا إذ بقي في حدود 3 % و يرجع هذا الاستقرار إلى استخدام الاحتياطات المالية المشكلة في فترة سابقة.

وخلال سنة 2017 شهد النشاط الاقتصادي الإجمالي تباطؤا واضحا، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، بلغت وتيرة توسع النشاط الاقتصادي بمعدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 1.4 % و بقي النمو خارج المحروقات مستقرا نسبيا وعند وتيرة قدرها 2.2 % ثم ارتفع المعدل إلى 4 % سنة 2018 وهذا ما ترجمه زيادة النمو الاقتصادي إلى 2.2 % في ذات السنة.

في هذا التحليل يتبين لنا مدى ارتباط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الجزائري فالسياسة الانفاقية وتنفيذ مختلف البرامج التنموية مرتبطة بأسعار المحروقات فبالرغم من ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى كالبناء والأشغال العمومية والخدمات إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المأمول في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي خاصة في ظل بطء نمو القطاعين الفلاحي والصناعي.

الجدول 28: تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام في الجزائر 2010-2021 ، (الوحدة: مليار دينار).

السنوات	النفقات العامة	الناتج الداخلي الخام
2010	4466.9	11991.5
2011	5853.6	14588.5
2012	7058.1	16208.6
2013	6092,1	16650.1
2014	6208,7	17242.5
2015	7656.3	16702.1
2016	7984.20	17408.8
2017	6883.1	18876.2
2018	8627.7	20452.3
2019	8557	20501.1
2020	7823	18383.8
2021	8113	22021.5

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.
- تقارير البنك العالمي حول مؤشرات النمو في العالم لسنوات: 2021,2020,2019

المطلب الثاني: دور السياسة الانفاقية في الرفع من مستوى التشغيل في الجزائر.

تميزت السياسة الانفاقية خلال الفترة المدروسة بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط الاستثمارات الممتدة على طول الفترة 2001 -2021 والتي كانت تسعى إلى رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض معدلات البطالة.

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي في الرفع من مستوى التشغيل:

جاء هذا البرنامج من اجل تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة الأمنية والاقتصادية، وتخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة

على مستوى التوازنات الكلية، ومن ثم فان الهدف منه إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية و الاجتماعية، حيث عمل هذا البرنامج على العمل على تخفيض معدلات البطالة من خلال خلق مناصب عمل دائمة وغير دائمة.

الجدول رقم: 29 تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001 و2004.

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
البناء و الإشغال العمومية	803	860	907	977
الإدارة	1456	1503	1490	1510
النقل ، الاتصالات ، التجارة	1109	1157	1269	1349
العمل المنزلي	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة	**28.44%**	**26%**	**23.7%**	**17.7%**

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.

لقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي بملغ 525 مليار دينار (حوالي 07 مليار دولار)، قبل أن يصبح غلافه النهائي مقدرا ب: 1216 مليار دينار (حوالي 16 مليار دولار).

من خلال الجدول السابق، نلاحظ انخفاض معدلات البطالة بشكل واضح ما بين 2001 و 2004، فبعد أن سجلت نسبة 28.44% خلال سنة 2001، انخفضت بحوالي 10 نقاط لتصل إلى 17.7% سنة 2004، ويرجع السبب في ذلك إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي وفر منذ تنفيذه إلى غاية 2003 حوالي 7285000 منصب عمل، منها 4575000 منصب دائم، أي بمعدل 63 بالمائة و 2710000 منصب مؤقت أي ما نسبته 37 بالمائة.

كما يتضح أن القطاعات الذي كان لها دور كبير في تخفيض معدلات البطالة هي قطاع الإدارة (الخدمات)، الفلاحة والأشغال العمومية، أما القطاع الصناعي رغم أهميته فانه عرف تأثيره ضعفا كبيرا للحد من معدل البطالة، و ذلك نظرا لضعف أدائه وعدم قدرته على المنافسة.

الفرع الثاني :أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي في الرفع من مستوى التشغيل:

جاء هذا البرنامج من استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، خصص له غلاف مالي أولي قدر ب: 4203 مليار دينار (ما يعادل 55 مليار دولار)، وبعد إضافة له برامج جديدة لمناطق الجنوب والهضاب العليا،انتقل غلافه المالي إلى 8705 مليار د ج (أي ما يعادل 114 مليار دولار).

الجدول رقم30: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2005 و2009.

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
حجم العمالة النشطة	10027	10267	10514	10801	10801
حجم العمالة المشغلة	6222	6517	6771	7002	9472
الفلاحة	1683	1780	1842	1841	1242
الصناعة	523	525	522	530	1194
البناء و الاشغال العمومية	1050	1160	1261	1371	1718
الادارة	1527	1542	1557	1572	–
النقل ، الاتصالات ، التجارة	1439	1510	1589	1688	5318
العمل المنزلي	2275	2485	2498	2579	–
مناصب الشغل المستحدثة الاجمالية	684561	861688	899654	1459898	5030582
معدل البطالة	**15 %**	**12.3%**	**11.8%**	**11.3%**	**10.2%**

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

– إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

من خلال تحليلنا للجدول السالف الذكر، لاحظنا مساهمة برنامج دعم النمو الاقتصادي في استحداث مناصب شغل خصوصا في قطاع الفلاحة، أين تم استحداث 666.505 منصب عمل خلال

الخمس سنوات ، بينما لم يسجل القطاع الصناعي أي تطورات ملحوظة في حجم العمالة، و ذلك نظرا للاختلالات الهيكلية التي لا تزال يتخبط فيها هذا القطاع، كما عرفت معدلات البطالة خلال فترة تنفيذ هذا البرنامج تراجعا مستمرا، حيث بلغت سنة 2009 ما يعادل 10.2 بالمائة مقابل 15.3 بالمائة سنة 2005، أي نسبة تراجع قدرت ب 33.33 بالمائة.

الفرع الثالث: أثر برنامج توطيد النمو في الرفع من مستوى التشغيل:

جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن البرنامجين السابقين، حيث خصص له غلاف مالي قدر ب 21214 مليار دينار (حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي السابق، أي البرنامج الجديد خصص له مبلغ أولي بمقدار 11534 مليار دينار (155 مليار دولار)

و من خلال الجدول رقم 31 ، نوضح معدلات البطالة خلال هذه المرحلة :

الجدول رقم30: تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010 و2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9,8	10.6

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

-إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

حيث كشف هذا البرنامج عن تحدي إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، أي توفير 600.000 منصب شغل سنويا، وبالتالي تخفيض نسبة البطالة إلى حدود نسبة 9 بالمائة. وهي نتيجة إذا تحققت سوف تسمح للجزائر تكون نموذجا إقليميا في مجال مكافحة البطالة، وهي في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المتعلقة في سياق مخططات دعم النمو الاقتصادي.

وإذا ما لاحظنا الجدول السابق والذي تطرقنا إليه، نجد أن معدل البطالة المحقق في سنة 2013 قدر ب 9.8 بالمائة، وهو ما يؤكد على أن هذا المعدل قريب من ذلك المعدل المستهدف من طرف السلطات والمقدر ب: 9 بالمائة.

إذن كحوصلة، يمكن القول أن السياسة الانفاقية التوسعية التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة 2001– 2014 كان لها آثار ايجابية على مستوى التشغيل، حيث انخفضت معدلات البطالة من: 29.5 بالمائة سنة 2000 إلى: 10.6 بالمائة سنة 2014، لكن بالنظر إلى حجم المبالغ المخصصة للبرامج السالفة الذكر، يمكننا القول أن السياسة الانفاقية التي انتهجتها الحكومة خلال هذه الفترة و التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني والتشغيل عن طريق التوسع في حجم الإنفاق العام لم ترقى إلى المستوى المطلوب.

المطلب الثالث: دور السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج من خلال الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية، من خلال البرامج المتمثلة في برامج التي أقرتها الدولة حيث سنتطرق إلى اثر هذه البرامج الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح ذلك، في ما يلي

الفرع الأول: أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي:

يعتبر استهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004، حيث يبلغ متوسط معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المعنية حوالي: 4.8 بالمائة.

جدول رقم 32: تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة: 2001–2004.

القطاعات	2001	2002	2003	2004
النفط و الغاز	1,6	3.7	8.1	0.9
الزراعة	13,2	1,3	19,7	3,1
الصناعة	1,1	2,9	1,4	2,6
الأشغال العمومية	2,8	8.2	5,5	0,8
الخدمات	3,8	5,3	5,7	7,7

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن معدلات النمو المحققة بعيدة عن تأثير برنامج الإنعاش الاقتصادي، نظرا لغياب أثر مضاعف الإنفاق الحكومي في القطاعات المنتجة والتي تشكل تقريبا 60 %من معدل النمو (النفط، الغاز، الزراعة والصناعة) بينما نلمس نوعا ما من وجود هذا الأثر في القطاعين الآخرين الغير منتجين (الخدمات والأشغال العمومية)، وعلى هذا الأساس، فإن السياسة الانفاقية المطبقة خلال الفترة، تتطلب إلى جانب تحفيز العرض الكلي من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، ويمكن إظهار تطور معدلات النمو القطاعات الاقتصادية في الجدول التالي:

جدول رقم: 33 تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة:2001-2004.

القطاعات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	% 5	%5.2	%5.9	%6.2
معدل النمو في قطاع المحروقات	%1.6	%3.7	%8.8	%3.3
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	%2.6	%6.9	%6.9	%5.2

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

-تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

-إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.

الشكل رقم:16 **:تطور معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2001-2004**

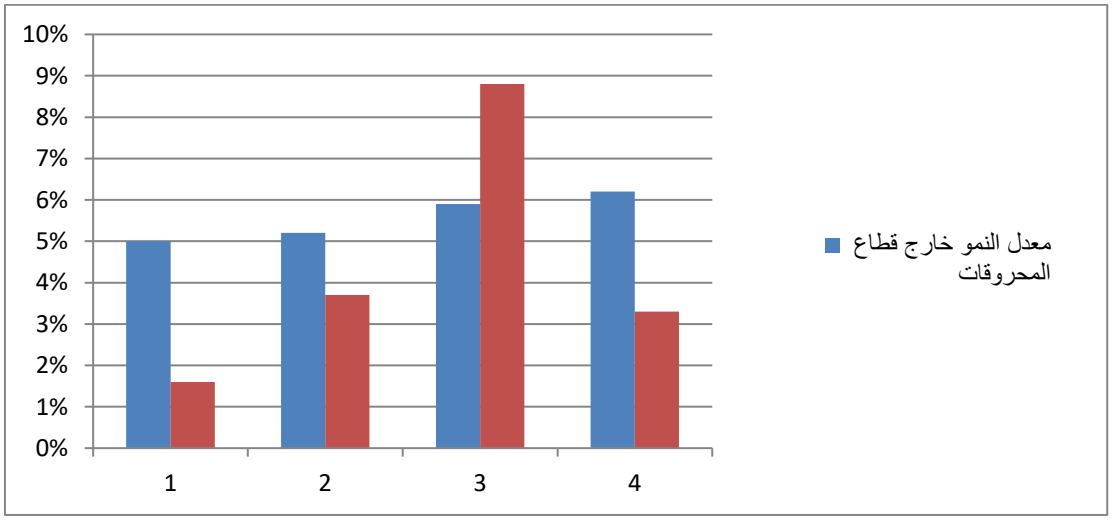

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم: 33.

من خلال الجدول السالف الذكر، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لسنة: 2004 اقل من ذلك المسجل سنة 2003 والذي كان معدلا استثنائيا على مدى فترة طويلة من الزمن.

ويرد هذا الارتفاع في معدلات النمو بشكل أساسي لتحسين في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي2001-2003 حيث انتقل من: 1.6% لسنة 2001 إلى: 8.8 % لسنة 2003 ليعاود الانخفاض إلى: 3.3 % سنة 2004، في حين معدلات النمو خارج المحروقات عرفت تحسنا متواضعا طوال فترة المرحلة و التي قدرت بين 5% و 6% .

الفرع الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو على النمو الاقتصادي

يعتبر هذا البرنامج استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2005-2009، خصص له غلاف مالي أولي قدر ب: 4203 مليار دينار (ما يعادل 55 مليار دولار)، وبعد إضافة له برامج جديدة لمناطق الجنوب و الهضاب العليا، انتقل غلافه المالي إلى: 8705 مليار د ج.

الجدول رقم 34 : تطور معدلات النمو خلال الفترة 2005-2009 .

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	%4.7	% 5.6	% 6.3	% 6.1	% 10.5
معدل النمو في قطاع المحروقات	% 5.8	% 2.5-	% 09.-	%2.3-	-
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	% 5.1	% 2	% 3.1	% 2.4	% 2.3
الفلاحة	1,9%	4,9	5	5,3	20
الصناعة	2,5%	2,8%	0,8%	4,4%	5%
البناء و الأشغال العمومية	7,1 %	11,6	9,8%	9,8 %	8,7
الخدمات خارج الإدارة العامة	6 %	6,5%	6,8%	7,8%	8,8%

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz.

الشكل رقم 17 :يوضح تطور معدلات النمو خلال الفترة 2005-2009 .

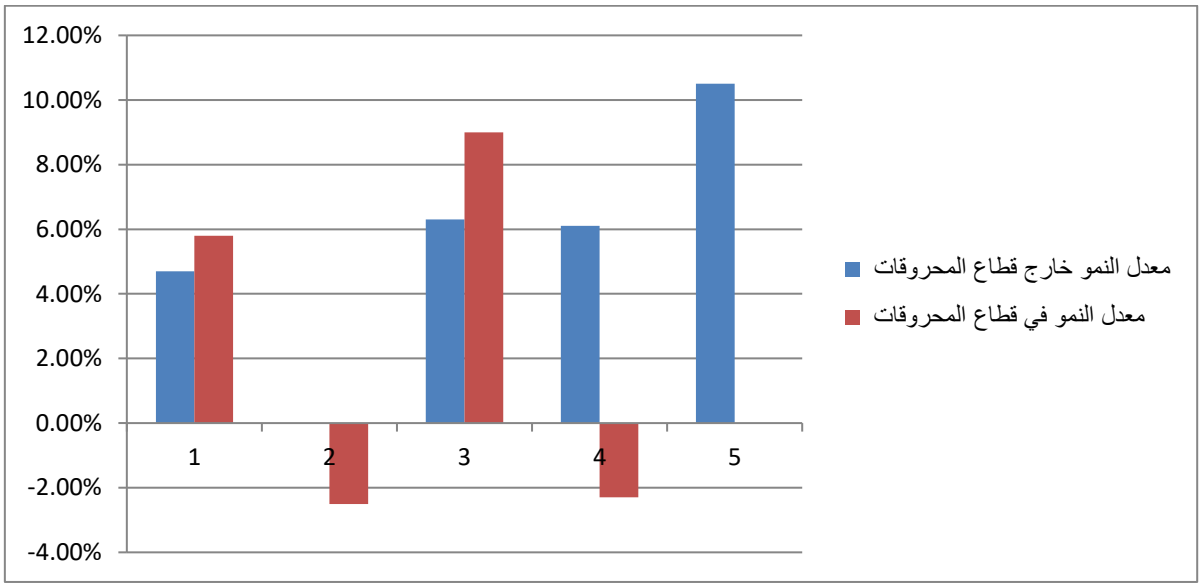

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 34

من خلال نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادية فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة المدروسة، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، في حين معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تطورا ملحوظا وبلغت ذروتها سنة 2009 حيث قدرت ب: 10 بالمائة وذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو.

ثالثا: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي

لمعرفة انعكاسات البرنامج توطيد النمو على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، خصوصا معدلات النمو نستعرض من خلال هذا الجدول رقم: 35ما يلي:

الجدول رقم: 35 معدلات النمو خلال مرحلة توطيد النمو

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو	1.6	3.6	3.3	2.8	3

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.

– إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على الموقع: www.ons.dz.

الشكل رقم18: أثر برنامج توطيد النمو على النمو الاقتصادي:

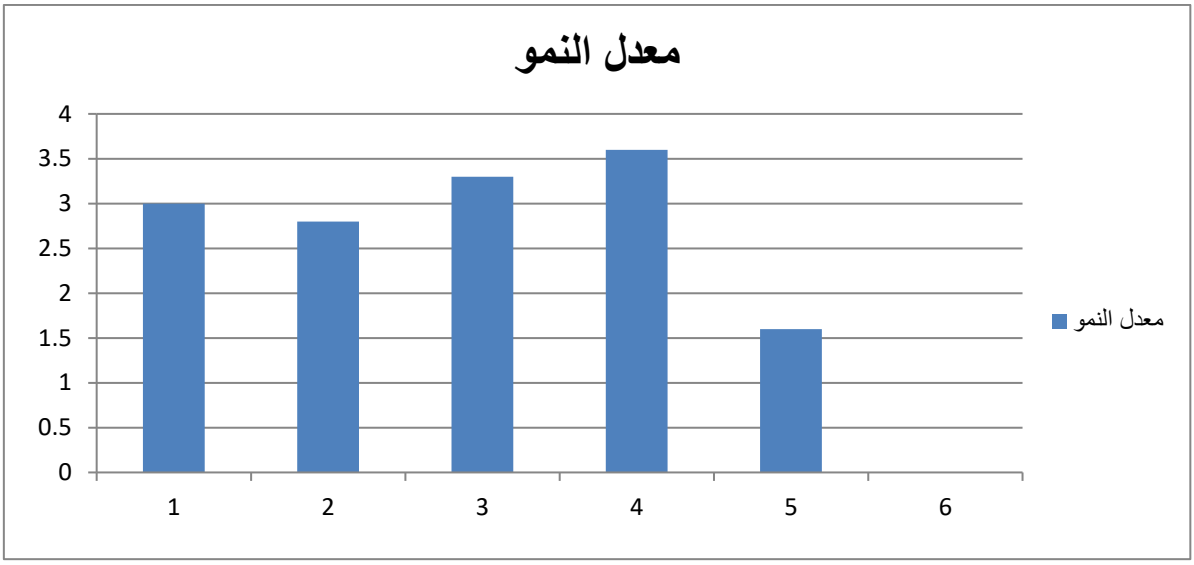

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم 35.

من خلال الجدول السالف الذكر ، نلاحظ أن معدل النمو في هذه الفترة متذبذب حيث قدرت ب 1.6 % سنة 2010 ليصل إلى 3.6 % في سنة 2011، وسنة 2012 تراجع ليصل إلى 3.3 % ثم استمر في الانخفاض إلى سنة 2013، بعد ذلك عاود الارتفاع بداية من سنة 2014 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

رابعا: أثر البرنامج الخماسي على النمو الاقتصادي:

تبنت الحكومة هذا البرنامج المتضمن دعم قطاع الكهرباء والغاز وقطاع الصيد البحري وتتمثل الأهداف المرجوة سنة 2019 على إنشاء ما يقارب مليون ونصف منصب عمل دائم، مع حلول عام 2015 استمر انخفاض أسعار البترول، ولأجل تدارك الحكومة، سعت إلى تبني إجراءات تقشفية منها ترشيد النفقات العامة، ومنه تم قفل حساب هذا البرنامج 2016/12/31، وفتح حساب باسم الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ ثلاثمائة مليار دينار، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برنامج 2017 و 2018 ، فقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك المستثمرات العمومية خلال الفترة المتبقية، وبقي هذا المشروع حبر على ورق، بسبب تراجع الاحتياط النقدي في الجزائر، و هذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح إلي تحقيقها خاصة ما تعلق بالنمو الاقتصادي.

اعتمادا على نتائج البرنامج يمكن أن نبين معدلات النمو خلال هذه الفترة و هي كما يلي :

الجدول رقم 36: تطور معدلات النمو خلال الفترة 2015– 2019.

القطاعات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	5%	3,7%	2,2 %	3,4%	2,4%
معدل النمو في قطاع المحروقات	%-3,7	%-3,5	2,4%.-	7%-	1,4
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	5%	3,7%	2,2%	3,4%	2,4%

المصدر: من إعداد الباحثين و بالاعتماد على:

- تقارير البنك المركزي الجزائري للفترة المدروسة.
- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS على الموقع: www.ons.dz

الشكل رقم19: معدل النمو خارج المحروقات.

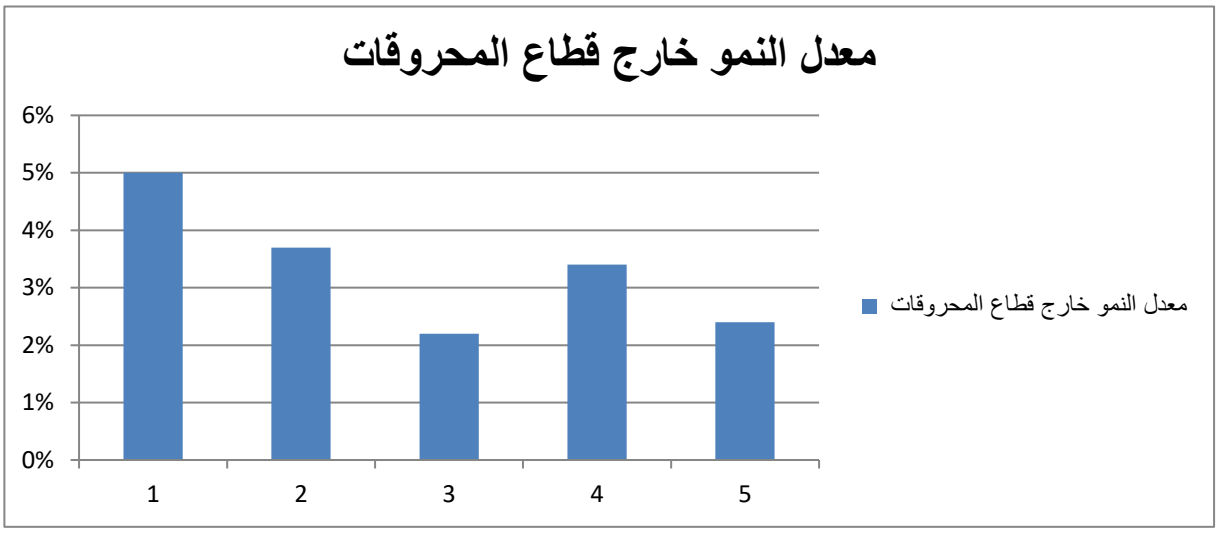

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم:36.

يمكن القول أن معدلات النمو برغم أنها كانت منخفضة في السنوات الأخيرة، المضاف إليها البرامج التنموية مع وجود البرامج الخماسية، اعتمدت على ميزانيات السنوية (التسيير والتجهيز)، عكس السنوات السابقة، إلا أنه مع تجميد البرنامج الأخير، بدأت معدلات النمو في التراجع بشكل رهيب، نتيجة غياب استراتيجية للتنمية والدعم الحكومي، وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة تقشفية بامتياز.

رابعا: أثر برنامج خطة الانتعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي:

مع تراجع النشاط الاقتصادي الذي ميز سنة 2020 نتيجة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19، سجل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال الثلاثي الثالث من 2021 بزيادة سنوية قدرها 3,4 % بعد انخفاض بلغ 5,1 % خلال نفس الفترة 2020، حسب ذات المصدر.

ويتميز هذا النمو أساسا ب "ارتفاع كبير" في النشاطات الاقتصادية، سيما في قطاع المحروقات ب: 14,1 %.

كما ساهمت قطاعات النشاطات الأخرى في تحقيق هذا النمو على غرار الصناعة ب: 5,4 % والبناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية النفطية ب2,2 % والخدمات التجارية ب 2,2 %، حسب معطيات الديوان.

وبخصوص معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد سجل زيادة ب 1,5 % في حين أن معدل الناتج الداخلي الخام خارج الفلاحة حقق ارتفاعا ب 3,8 % خلال الثلاثي الثالث 2021 و مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة.

ومن حيث القيم الجارية، سجل الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثي الثالث 2021 نموا اسميا ب 20,3 بالمائة بعد تطور في المستوى العام للأسعار ب 16,4 %إضافة إلى نمو في الحجم ب 3,4 % حسب معطيات الديوان.

وأشار نفس المصدر إلى أن إجمالي الطلب النهائي ارتفع ب: 1,1 % بسبب زيادة حجم الصادرات الخاصة بالسلع والخدمات ب 20,4 % والاستهلاك النهائي للأسر الذي سجل نموا " مدعما نسبيا" ب 3,2 %.

وقد انخفض الطلب الداخلي (الناتج الداخلي الخام+ واردات السلع والخدمات وصادرات السلع والخدمات) ب 2 % مقارنة بالثلاثي الثالث 2020 نتيجة التراجع الكبير في واردات السلع ب -8,5 % حسب نفس المصدر.

وخلال الثلاثي الثاني 2021 بلغت نسبة النمو 6,4 %.

وقد سجل هذا النمو بفضل "الانتعاش القوي" للنشاطات الاقتصادية في قطاع المحروقات (11 %) والصناعة (9,3 %) والبناء والأشغال العمومية والري بما في ذلك الخدمات والأشغال العمومية النفطية (13,7 %) والخدمات التجارية (10,2 %).

الجدول رقم:37 : تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و 2021 الوحدة %

السنوات	2020	2021
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	3.9-	2.4
معدل النمو في قطاع المحروقات	10.2-	10.3
معدل النمو العام	5.1-	3.5

المصدر: بنك الجزائر التقريرين السنويين لسنتي 2021,2020

الشكل رقم 20:تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال سنتي 2020 و2021 (الوحدة %)

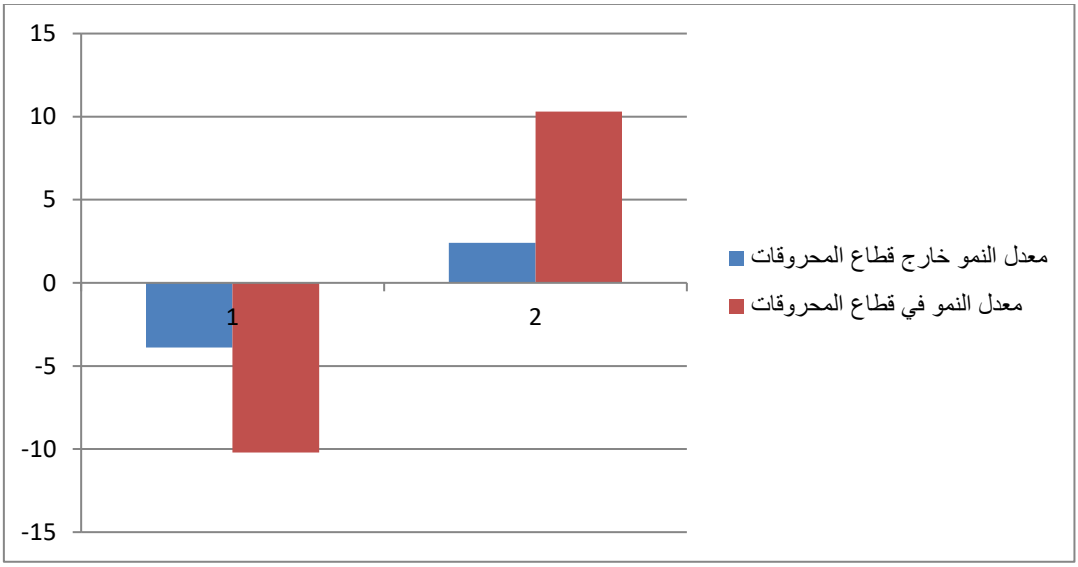

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على معطيات الجدول رقم: 37.

خلاصة الفصل:

في ضوء الدراسة السابقة للبرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة قصد تحقيق النمو يمكن أن نستخلص ما يلي:

- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع البرنامج المسطر، بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة الجانب التمويلي والإداري، ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص مما أدى عجز الجهاز الإنتاجي.
- كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت للبرنامج قللت من فعاليته باعتبار أن تعدد هذه الأهداف أدى إلى توزيع مشاريع عمليات البرامج على قطاعات متعددة مما قلل من أثر فعالية هذه البرامج.
- طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت للبرنامج تجعل من الصعب تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، يتطلب من الحكومة اتباع استراتيجية واضحة وطويلة الأمد مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف.
- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي المخصصة للتجهيز في ضل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي ودعم مسايرة الجهاز المصرفي.
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع العمومي فقد سجل معدلات نمو سالبة.
- ساهمت البرامج في خفض معدلات البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10,3 %سنة 2014.
- تم الكشف عام ألفين وثمانية عن عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو.

و عليه رغم اتباع الحكومة للبرامج الخماسية من أجل الانعاش الاقتصادي و تحقيق و رفع معدلات نمو مقبولة عن طريق استخدام سياسة انفاقية توسعية ، الا أنها لا تزال تعاني من مشكل كبير و هو الاعتماد على قطاع المحروقات ، و الذي يبقيه عرضة للصدمات السلبية لأسعار

النفط ، مما يستدعي تنويع مصادر الايرادرات ، و العمل على خلق فرص عمل لأجل تحقيق نمو اقتصادي كلي في الجزائر مستقبلا.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن الدراسات التي تطرقت إلى النمو الاقتصادي أكدت أهمية ودور السياسة الانفاقية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتأثير على معدلات النمو الاقتصادي ولذلك شملت هذه الدراسة فصلين:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للسياسة الانفاقية والنمو الاقتصادي وذلك بإبراز ماهية السياسة الانفاقية والإطار النظري للنمو الاقتصادي ومختلف النظريات الاقتصادية المفسرة له، ودراسة أثر السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي أي أن: الإنفاق العام يعمل على تحسين متغيرات الاقتصاد الكلي ورفع معدلات النمو الاقتصادي التي تعتبر الهدف الرئيسي لأي سياسة اقتصادية.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى الدراسة التحليلية انطلاقا من الإطار العام للاقتصاد الجزائري وتتبع مسار السياسة الاقتصادية والبرامج التنموية التي تم إطلاقها منذ سنة: 2001 ومدى انعكاسها على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، حيث تطرقنا إلى تطور السياسة الانفاقية في الجزائر للفترة: 2001-2021 وتطور معدلات النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الخام لتلك الفترة ومدى مساهمة كل قطاع على حدى فيه، ووصولا إلى إبراز دور السياسة الانفاقية في تحقيق النمو الاقتصادي للجزائر خلال ذات فترة الدراسة.

حيث سعت الجزائر إلى تحقيق معدلات معقولة من النمو الاقتصادي من شأنها أن تساعدها على التأسيس لانطلاقة تنموية واقتصادية واجتماعية، فرأت في السياسة الانفاقية الأداة الأنسب التي يمكن أن تساعد على النمو الاقتصادي وتحفيزه ودفعه نحو الزيادة من سنة إلى أخرى، وهذا ما كان واضحا من خلال مخططاتها التنموية منذ بداية الألفية الجديدة ولكن كل هذا كان مرهونا بشكل أساسي بالإيرادات المتأتية من الجباية البترولية حيث أن الصدمات التي عرفتها أسواق النفط الدولية وتراجع الأسعار بشكل واضح في بعض الفترات كان أثره واضحا على الاقتصاد الجزائري حيث شهد اختلالات مهمة كالعجز الذي شهده كل من ميزان المدفوعات وميزانية الدولة.

نتائج الدراسة: توصلنا في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

– إن البرامج الاقتصادية التي تم إطلاقها خلال فترة الدراسة قد نجحت في تحقيق هدف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والرفع من التشغيل وتخفيض معدلات البطالة ولو نسبيا، لا سيما في قطاعي الأشغال العمومية والخدمات.

خاتمة عامة

– السياسة الانفاقية للدولة الجزائرية مرتبطة دائما بأسعار النفط، فان انتعشت توسعت في إنفاقها وإن انخفضت سارعت الحكومة إلى تبني سياسة تقشفية، الأمر الذي يجعلها دائما عاجزة عن التصدي للصدمات الناتجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية. حيث أدت الأزمة النفطية الأخيرة إلى تراجع واضح في معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن العوامل الخارجية لها تأثير أكبر على السياسة الاقتصادية بالجزائر ومنها السياسة الانفاقية، وعليه فإن السياسة الانفاقية التوسعية المنتهجة لم تستطع بناء قاعدة إنتاجية وتنويع الاقتصاد والتخلص من تبعية النفط.

– ترى الحكومة أن السياسة الانفاقية هي التي تساهم في التأثير على النمو الاقتصادي لكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث تبين من خلال هذه الدراسة أن النمو الاقتصادي في الجزائر هو الذي يؤثر على سياسة الإنفاق العام.

– ساهمت السياسة الانفاقية التوسعية في الجزائر إلى إعادة انتعاش الاقتصاد الجزائري مقارنة بالفترة التي سبقتها، ولكن بالنظر إلى حجم المبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج يبقى أثرها متواضعا على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– يرجع سبب تحقيق معدلات نمو متواضعة خارج قطاع المحروقات إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته، لأن هدف التوسع في الإنفاق العام زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي و ليس خلق جهاز إنتاجي جديد.

– إن عدم تحقيق السياسة الانفاقية لأهدافها المنشودة مجتمعة يتماشى والنظرية الاقتصادية التي ترى أنه من الصعب إدراك الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية ولكون الجزائر قد انتهجت سياسة انفاقية توسعية فإنها قد تكون حققت نسبيا هدف تخفيض معدلات البطالة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي ولكن ما ينبغي ملاحظته عن هذه السياسة ينبغي أن تكون موجهة لتنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال زيادة قدرات الجهاز الإنتاجي وليس تحفيز الطلب الكلي فقط، ذلك أن مشكلة الاقتصاد الجزائري مشكلة عرض لا مشكلة طلب.

اختبار صحة الفرضيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكننا اختبار صحة الفرضيات من عدمها:

خاتمة عامة

– بالنسبة للفرضية الأولى هي فرضية مؤكدة نسبيا، حيث أن معدلات النمو الحقيقية خلال فترة الدراسة على ايجابياتها، إلا أنها كانت دون المستويات المتوقعة والغيرة مستقرة، ولا تعكس الإنفاق الاستثماري الذي تم اعماله خلال تلك الفترة.

– بالنسبة للفرضية الثانية هي فرضية مؤكدة، لان حجم الإنفاق العام وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي تم رصدها، تعكس ارتفاعا كبيرا في الاعتمادات المالية سواء التي تم تخصيصها لنفقات التسيير أو التي تم رصدها لنفقات التجهيز رغم تذبذبها بين الفترة وأخرى، وكان ذلك نتيجة انخفاض في أسعار البترول التي تعتبر أول مصدر لخزينة الدولة.

– بالنسبة للفرضية الثالثة هي فرضية غير مؤكدة ويرجع سبب إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة خارج قطاع المحروقات إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، لأن هدف التوسع في الإنفاق العام زيادة الطلب لتنشيط الجهاز الإنتاجي وليس خلق جهاز إنتاجي جديد.

– بالنسبة للفرضية الرابعة هي فرضية مؤكدة، لأنه يتبين لنا مدى ارتباط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بقطاع المحروقات الذي يعد المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد الجزائري فالسياسة الانفاقية وتنفيذ مختلف البرامج التنموية مرتبطة بأسعار المحروقات فبالرغم من ضخ أموال لقطاعات اقتصادية أخرى كالبناء والإشغال العمومية والخدمات إلا أنها لم ترقى إلى المستوى المأمول في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي خاصة في ظل بطء نمو القطاعين الفلاحي والصناعي.

التوصيات: بعد النتائج المتوصل إليها واختبار صحة الفرضيات من عدمها، يمكننا اقتراح التوصيات التالية:

– توجيه الإنفاق العام إلى المجالات التي تشجع النمو الاقتصادي.

– القيام بدراسات مسبقة لتسهيل عملية توجيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

– إعطاء أهمية لإنفاق المشاريع الاستثمارية.

– خلق هيئة إدارية للرقابة هدفها مراقبة و متابعة كل تدفق مالي حكومي نحو مختلف القطاعات والتأكد من تناسب حجم النفقات واحتياجات المشاريع.

– وجب على الدولة تنويع مصادر الدخل والاتجاه إلى تنويع الصادرات.

– العمل على ترشيد النفقات والعمل بمبدأ الحوكمة في تسيير المال العام.

خاتمة عامة

– ضرورة قيام الدولة الجزائرية بتطوير جهازها الإنتاجي خارج قطاع المحروقات بوضع سياسة اقتصادية موجهة لجانب العرض بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفء مما يؤدي إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.

– تفعيل دور هيئات الرقابة على الإنفاق العام، على غرار مجلس المحاسبة والمتفشية العامة للمالية وتوسيع صلاحياتها والأخذ بعين الاعتبار التقارير الدورية الصادرة عنها.

أفاق الدراسة: من خلال كل ما سبق، يمكننا اقتراح الدراسات التالية:

– انعكاسات سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر.

– اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

– دور السياسات الاقتصادية الكلية في مواجهة الأزمات العالمية.

قائمة المراجع

قائمـــة المصـــــادر والمراجـــــع

1- الكتب:

أ- أحمد مجذوب احمد علي ، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، دراسة مقارنة مع الاقتصاد الرأسمالي ، هيئة الأعمال الفكرية الخرطوم السودان.2003 .

ب- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005

مدحت شلبي ، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007.

ت- مدحت قريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2007 .

ج- عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية تقييمية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2007 ،

ح- عمر صخري ، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2008.

خ- مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي ، ط2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2011 .

د- زينب حسين عوض الله ، سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، 2007.

ذ- ابراهيم مشورب ، مبادئ في الاقتصاد السياسي ، دار المهل اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1997 .

ر- سلوى سليمان ، عبد الفتاح قنديل ، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1988 .

ز- عريقات حربي محمد موسى ، مبادئ في الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006.

س- اشوانقدور ،تطورالنظام المالي والنمو الاقتصادي،دارالراية،الجزائر 2013 .

ش- كامل علاوي،كاظم،حسن لطيف كاظم الزبيدي " مبادئ علم الاقتصاد " دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان الاردن، 2009 ،

ص- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2002 ،

ض- فايز إبراهيم الحبيب ، نظريات التنمية و النمو الاقتصادي ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985.

ط- عبد الحليم شاهين ، التطور التاريخي لنظريات نمو التنمية في الفكر الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 73 ، 2021

ظ- سعيد علي العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ،، دار العجلة ، الأردن ،2011 .

ع- برحماني محفوظ ، المالية العامة في التشريع الجزائري ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2015

غ- زكريا جرفي، نبيل بن مرزوق، قياس أثر الانفاق الاستثماري على الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020،المجلد:07 ، العدد: 01 ، بتاريخ: 2022/06/30 .

2. المذكرات و المجلات:

أ- برحومة سارة، اثر السياسة الانفاقية على التضخم في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2020 .

ب- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1988-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الكتوراه للعلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

ت- خضرة عثمانية ، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1967 و 2017، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2021.

ج- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف ،دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2015/2014

ح- عدة أسماء ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة المجاستيرفي العلومالاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران 2 ، 2016

خ- زكاريمحمد ، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 و 2012 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس ، 2014 ،

عيسى خليفي ، النفقات العامة للدولة في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية ،مركز البحوث التجارية الإسلامية ، العدد 8 ، جانفي 2023 ، ، سوريا .

د- صرار خيرة و نوي طاهةحسين ، انعكاسات سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2019 و 2000 ، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد 1، مجلد 6 ، 2020.

ذ- بن لشهب حمزة ، قرومي حميد ، دور الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة 2000-2017 ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المجلد 4 ، العدد 2018/06/01 .

هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الخامس ، يناير 2020

ر- هدى بن محمد ، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 ، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الخامس ، يناير 2020

ز- علي خليد، يوسف مروش، تحليل تطور التجارة الخارجية و أثره على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس.

س- بن حاج مونير، بلعاطل عياش، تحليل سياسة التوسع في النفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد:01، مجلد:20، بتاريخ31ديسمبر 2020.

ش- جاري فاتح، الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني استراتيجية للتنويع الاقتصادي أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي ، العدد:2 ، مجلد:3 بتاريخ 2020/12/31

ص- عروس نسرين، دراسة تحليلية للعلاقة بين سرعة تداول النقود و نمو قطاع الخدمات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021 ، مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة ، المجلد:07 ، العدد: 01 ، بتاريخ: 2022/06/16

ض- هدى بن محمد، عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد ، العدد الخامس، يناير 2020 .

ط- تقار عبد الكريم ، برامج الإنفاق العام في الجزائر و أثره على النمو الاقتصادي 2001-2014 ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 09، بتاريخ: سبتمبر 2013

ظ- شوبار لياس، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد:06 العدد :02 بتاريخ: 2021/12/31.

3. الملتقيات:

أ- إسماعيل علوي، عادل مباح، الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من المنظور الإسلامي، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، جامعة غرداية ، الجزائر، 23 و 24 فيفري 2011.

ب-رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام و معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درارية، ادرار، 19 و20 افريل 2016 .

ت-بشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائر، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة.

ج-وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق العمومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2010.

ح- علي سيف علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية 1990-2009، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.

خ- بن عزة محمد، تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2014/2001، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، مارس 2013.

د-البشير عبد الكريم، أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن ملقتى دولي، جامعة الشلف، 2009.

ذ-يوسف بودلة، بوشنب موسى، فعالية السياسة الاتفاقية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، تاريخ المناقشة 2019/03/17، تاريخ القبول 2019/05/30، تاريخ النشر 2019/12/28.

ر-جاري فاتح، فار عبد القادر، سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016، دراسة بتارخ: 2018/02/08.

4. التقارير:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر من: 2007 إلى:2021.

5. مواقع الانترنيت:

- الموقع الالكتروني لوزارة المالية www.mf.gov.dz

-Gregory N .Mnkiw ,macroéconomie , 6 édition , Boeck, belgique , 2013 , p351*

-International Monetary Fund , Umproductive public expenditures , A pragmatic approach to policy analysis

https://www.imf.org/external/pubs/ft/…/pam4803.htmconsulte le 11/05/2015*

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائياتONS على المرقع الرسمي www,ons,dz.

- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية. www.aps.dz